



خبرات مصرفية واستثمارية تقود المرحلة المقبلة.. ونتائج مالية تدعم التوسع

«وربة كابيتال» تعزز انطلاقتها بقيادة الرشود

1 334.8 ألف دينار أرباحاً سنوية.. ونمو الربح التشغيلي %33.74

2 حقوق المساهمين ترتفع 10.83%.. وإجمالي المطلوبات يتراجع 63.52%

كتب خالد فهاد

أعلنت شركة وربة كابيتال القابضة تولى عبدالوهاب عيسى الرشود رئاسة مجلس إدارتها بصفة عضو مستقل، ضمن إعادة توزيع مناصب أعضاء المجلس، في خطوة تعزز قيادة الشركة بخبرات مصرفية واستثمارية تتجاوز 36 عاماً، وتأتي في توقّيت تشهد فيه تحسناً في نتائجها السنوية وتوسعا في أنشطتها، بما يدعم استعدادها لمرحلة جديدة من تطوير الأعمال وتعزيز حضورها الاستثماري والتشغيلي.

من ثقة المساهمين إلى رئاسة المجلس

وجاء تولى الرشود رئاسة المجلس بعد انتخابه من الجمعية العامة العادية عضواً مكملاً للدورة الحالية، عقب قبول استقالة العضو صالح أحمد الجميلي، لتستكمل الشركة تركيبة مجلس إدارتها، ثم تعيد توزيع المناصب بين أعضائه وفق التشكيل المعلن اليوم.

وتفتح هذه الخطوة المجال أمام الاستفادة من خبرات الرشود بصورة أوسع في قيادة أعمال المجلس وإثراء مناقشاته، خصوصاً في الملفات المتعلقة بالاستثمار وتقييم المخاطر ومتابعة النتائج.

كما يتيح وجود أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين ومستقلين تنوعاً في زوايا النظر إلى أعمال الشركة، ويعزز فرص الجمع بين متطلبات التنفيذ ومسؤوليات الرقابة والتوجيه، بما يخدم جودة القرار ومصالح المساهمين خلال المرحلة المقبلة.

تحول إلى الربحية

وتأتي التطورات الإدارية مدعومة بنتائج مالية أظهرت تحسناً واضحاً في المحصلة السنوية، إذ كشفت البيانات المعلنة أمس تحقيق «وربة كابيتال» صافي ربح عائد إلى مساهمي الشركة الأم بلغ 334.78 ألف دينار خلال السنة المالية المنتهية في 31 يوليو 2026، مقارنة بخسائر بلغت 46.63 ألف دينار في السنة المالية السابقة.

وبذلك، تحسنت النتيجة السنوية بنحو 381.4 ألف دينار، للتنقل الشركة من الخسارة إلى الربح، فيما بلغت ربحية السهم الأساسية والمخففة 11.16 فلساً، مقابل خسارة قدرها 1.55 فلس للسهم. ويعكس هذا التحول تقدماً في الأداء السنوي، ويوفر نقطة انطلاق مهمة للإدارة في مواصلة تطوير الأعمال، مع التركيز على دعم مصادر الربحية وتحسين قدرتها على الاستمرار خلال الفترات اللاحقة.

نمو تشغيلي قوي

وأظهرت الأرقام ارتفاع صافي الربح التشغيلي بنسبة 33.74%، ليصل إلى 376.01 ألف دينار، مقارنة مع 281.15 ألف دينار في السنة السابقة، بزيادة تقارب 94.9 ألف دينار. ويمنح هذا المؤشر التحول إلى الربحية بعداً إضافياً، إذ يوضح أن التحسن شمل نتيجة الأعمال التشغيلية، إلى جانب

ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية الفطية»، اتفاقية لتوريد وتأجير وتشغيل ونقل أجهزة الحفر والمعدات الثقيلة لصالح شركة برقان لحفر الآبار التجارية والصيانة، تشمل 17 عقداً وردت أرقامها في الإفصاح.

وتبرز الاتفاقية مجالاً عملياً لتطوير أعمال المجموعة في خدمات ومعدات الحفر، وتوفر للشركة التابعة فرصة لتعزيز نشاطها من خلال أعمال التوريد والتأجير والتشغيل والنقل. وأوضحت «وربة كابيتال» عند الإعلان عن الاتفاقية أنه لا يمكن تحديد أثرها المالي في ذلك الوقت، ومن ثم فإن أهميتها الحالية تتمثل في نطاق الأعمال التي تغطيها، مع بقاء النتائج المالية المرتبطة بها رهناً بالتنفيذ والإفصاحات اللاحقة.

فرص المرحلة المقبلة

وتفتح طبيعة الأعمال التي تشملها الاتفاقية مجالاً أمام تطوير النشاط التشغيلي، إذ تجمع بين توفير المعدات والخدمات المرتبطة بتشغيلها ونقلها. ومن منظور تحليلي، يمكن لهذا النطاق أن يدعم بناء خبرة أوسع للشركة التابعة في تنفيذ التزاماتها وخدمة احتياجات الطرف المتعاقد، بما قد يعزز فرصها المستقبلية إذا انعكس التنفيذ على جودة الأعمال والعوائد.

ولأن الاتفاقية أعلنت بعد نهاية السنة المالية في 31 يوليو 2026، فإنها تقرأ ضمن التطورات اللاحقة التي يمكن أن تدعم المرحلة المقبلة، ولا تُنسب إليها الأرباح السنوية المعلنة. ويمنح هذا التسلسل صورة أوضح لمسار الشركة، الذي يجمع بين تحسين مالي يحقق بالفعل وخطوات تشغيلية لاحقة تفتح أمامها فرصاً إضافية.

المحصلة النهائية للسنة المالية.

وعزت الشركة ارتفاع صافي أرباحها السنوية إلى التوسع في الأنشطة الاستثمارية والتشغيلية وزيادة الإيرادات، وفق تفسيرها الوارد في إفصاح النتائج. وفي الوقت نفسه، أظهر بند إجمالي الإيرادات التشغيلية انخفاضاً بنسبة 5.04% إلى 564.38 ألف دينار، مقابل 594.31 ألف دينار، بينما ارتفع صافي الربح التشغيلي، بما يبرز أهمية النظر إلى مؤشرات النتائج مجتمعة عند تقييم التحسن المالي.

تعزز حقوق المساهمين

وامتدت المؤشرات الإيجابية إلى حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم، التي ارتفعت بنسبة 10.83% إلى نحو 3.425 ملايين دينار، مقارنة مع نحو 3.090 ملايين دينار في السنة السابقة، بزيادة تقارب 334.8 ألف دينار.

ويمثل نمو حقوق المساهمين تطوراً مهماً في القاعدة المالية للشركة، خصوصاً مع عودتها إلى تحقيق الأرباح، إذ يدعم قدرتها على تقييم خياراتها المستقبلية من مركز أفضل. وتكتسب هذه الزيادة أهميتها أيضاً من اقترانها بانخفاض المطلوبات، وهو ما يمنح قراءة أكثر إيجابية لتوازن المركز المالي، ويوفر أساساً أقوى لدراسة فرص التوسع، وفق طبيعة كل استثمار واحتياجاته التمويلية والعوائد المتوقعة منه، وبما يتناسب مع حجم الشركة وأولوياتها.

اتفاقية تدعم الأعمال

وعلى صعيد التوسع التشغيلي، أعلنت «وربة كابيتال» في 11 أغسطس الماضي توقيع إحدى شركاتها التابعة، وهي «وربة كابيتال لتجارة الآلات

يجمع بين المسؤولية القيادية والإدارة التنفيذية في مرحلة تطوير الأعمال

الخميلي... دور محوري في انطلاقة الشركة

ويوفر هذا التكامل أرضية مناسبة لتعزيز التنسيق في تحديد الأولويات ومراجعة النتائج، وربط طموحات التوسع بإمكانات الشركة، بما يخدم تطوير الأعمال وتعزيز القيمة للمساهمين.

وتأتي المرحلة الجديدة مدعومة بتحقيق «وربة كابيتال» أرباحاً سنوية عائدة إلى مساهمي الشركة الأم بلغت 334.78 ألف دينار، مقابل خسائر بلغت 46.63 ألف دينار، فيما ارتفع صافي الربح التشغيلي بنسبة 33.74% إلى 376.01 ألف دينار.

كما ارتفعت حقوق المساهمين بنسبة 10.83%، وانخفض إجمالي المطلوبات بنسبة 63.52%، وهي مؤشرات تمنح الإدارة التنفيذية قاعدة مالية أفضل للبناء عليها، وتدعم قدرتها على ترتيب الأولويات ودراسة فرص النمو.

يواصل أحمد حمد مقرح خميلي مهامه نائباً لرئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة وربة كابيتال القابضة، وفق التشكيل الجديد الذي أعلنه مجلس الإدارة، في مرحلة تشهد تطورات مالية وتشغيلية تعزز فرص الشركة في تطوير أعمالها والبناء على تحولها إلى الربحية. ويضع الجمع بين المنصبين الخميلي في موقع محوري يربط بين التوجهات التي يناقشها مجلس الإدارة ومتطلبات تنفيذها، بما يدعم متابعة الخطط وترجمة القرارات إلى خطوات عملية، مع التركيز على كفاءة الأداء وحسن توظيف الموارد والفرص المتاحة.

ومع تولى عبدالوهاب عيسى الرشود رئاسة مجلس الإدارة، يكتسب دور الخميلي أهمية في دعم التكامل بين المجلس والإدارة التنفيذية، والاستفادة من تنوع الخبرات في دراسة الخيارات الاستثمارية ومتابعة الأنشطة التشغيلية.



تكامل الخبرة والتنفيذ

يضيف التشكيل الجديد للمجلس بعداً مهماً إلى هذه التطورات، من خلال الجمع بين خبرة الرشود المصرفية والاستثمارية واستمرار أحمد حمد مقرح خميلي نائباً للرئيس ورئيساً تنفيذياً، إلى جانب بقية أعضاء المجلس. ويوفر هذا التكوين مجالاً لربط مناقشة التوجهات الاستثمارية بمتطلبات التنفيذ ومتابعة الأداء.

وتتمثل القيمة المنتظرة من هذا التكامل في جودة دراسة الفرص، وتحديد الأولويات، ومراجعة النتائج، وتقييم العلاقة بين العوائد والمخاطر. وهي عناصر تزداد أهميتها مع توسع الشركات في أعمال جديدة، إذ يحتاج النمو إلى متابعة مالية وإدارية تضمن تناسب الالتزامات مع الإمكانيات، وتساعد على توجيه الموارد نحو الأنشطة القادرة على خدمة أهداف الشركة ومساهمتها.

تثبيت المكاسب

ورغم التحسن السنوي، سجلت الشركة خسارة عائدة إلى مساهمي الشركة الأم بنحو 597.03 ألف دينار خلال الربع الرابع المنتهي في يوليو 2026، وهو ما يجعل تثبيت الربحية وتحسين انتظام النتائج من الملفات المهمة للمرحلة المقبلة. وتبقى المحصلة السنوية الإيجابية قاعدة للبناء، مع أهمية متابعة الأداء خلال الفترات التالية.

وفي هذا السياق، تكتسب الخبرات التي يعزز بها المجلس قيادته قيمة عملية، من خلال قراءة تفاصيل النتائج ومراجعة القرارات الاستثمارية والتشغيلية، والعمل على دعم مصادر الدخل ومتابعة التكاليف والمخاطر. ويقدر ما تستطيع الشركة تحويل التحسن السنوي إلى أداء أكثر استقراراً، تتعزز قدرتها على الاستفادة من فرص التوسع وتحقيق قيمة مستدامة للمساهمين.

خطوات في الاتجاه الصحيح

تقدم تطورات «وربة كابيتال» مؤشرات على تحرك الشركة في الاتجاه الصحيح؛ فالعودة إلى الربحية، ونمو الربح التشغيلي، وارتفاع حقوق المساهمين، وانخفاض المطلوبات، تشكل مكاسب مالية ملموسة، فيما تضيف اتفاقية أجهزة الحفر والمعدات الثقيلة مجالاً لتطوير الأعمال.

ومع تولى الرشود رئاسة مجلس الإدارة، تتوافر للشركة خبرات إضافية يمكن أن تدعم توظيف هذه المكاسب في مرحلة أكثر تقدماً. وتمنح هذه المقومات مجتمعة أساساً للتطلع إلى مزيد من التطور خلال الفترة المقبلة، على أن تتحدد ثماره بقدرة الشركة على تنفيذ أعمالها بكفاءة، واختيار فرصها بعناية، والمحافظة على التوازن بين طموح التوسع واستدامة النتائج.

أخبار عالمية

ارتفاع عوائد السندات السيادية عالمياً



ارتفعت عوائد السندات السيادية عالمياً خلال تعاملات أمس الخميس، حيث أدى صعود أسعار النفط إلى تفاقم المخاوف بشأن التضخم، في حين واصل المستثمرون بيع سندات الدول المثقلة بالديون مثل فرنسا وإيطاليا، ودفعت تكاليف الطاقة المتزايدة المتداولين إلى وضع احتمالات لمزيد من رفع أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في حساباتهم، وقد أدى ذلك - إلى جانب المخاوف بشأن أعباء الديون الحكومية - إلى تأجيل موجة عالمية لبيع السندات مستمرة منذ أشهر. وتعرضت فرنسا لضغوط شديدة بشكل خاص، حيث يدقق المستثمرون في حجم ديونها وعجز الموازنة العامة والأفاق السياسية قبيل الانتخابات الرئاسية المقررة عام 2027.

«إيان إير» تتوقع استمرار ارتفاع أسعار وقود الطائرات



حذر «مايكل أوليري»، الرئيس التنفيذي لمجموعة «ريان إير»، من أن شركات الطيران الأوروبية قد تواجه أكثر من عام إضافي من ارتفاع تكاليف وقود الطائرات وأسعار التذاكر، مع استمرار تداعيات حرب الشرق الأوسط. وقال «أوليري» خلال مؤتمر صحفي اليوم الخميس، إن أسعار وقود الطائرات ارتفعت بشكل كبير منذ اندلاع الحرب، ما يضغط على هوامش أرباح شركات الطيران رغم اعتمادها على التحولات من أسعار الوقود. وأشار إلى أن الأسعار الحالية أعلى بنحو 50 % من مستويات ما قبل الحرب، وقد تبقى عند هذه المستويات خلال الأشهر الـ12 إلى 18 المقبلة.

طلبات إعانة البطالة الأميركية تتراجع



انخفض عدد الأميركيين الذين تقدموا بطلبات جديدة للحصول على إعانات البطالة، الأسبوع الماضي، مما يشير إلى استمرار استقرار سوق العمل، رغم التباطؤ الحاد في نمو الوظائف خلال سبتمبر الماضي. ذكرت وزارة العمل، أمس الخميس، أن الطلبات الأولية للحصول على إعانات البطالة الحكومية تراجعت بمقدار ألفي طلب لتصل إلى 197 ألف طلب، بعد تعديلها موسمياً، في الأسبوع المنتهي في 3 أكتوبر الحالي. كان خبراء اقتصاد، استطاعت «رويترز» آراءهم، قد توقعوا تسجيل 200 ألف طلب، خلال الأسبوع. وظلت الطلبات قريبة من أدنى مستوياتها منذ 57 عاماً، لأربعة أسابيع متتالية.

رئيس الوزراء ترأس اجتماعاً لمتابعة معالجة ملاحظات مجموعة العمل المالي

الكويت تسرّع استيفاء متطلبات «FATF»

- 1 توحيد الجهود الوطنية وتسريع الإنجاز وفق الأطر الزمنية المحددة
- 2 استعراض آخر تطورات معالجة الملاحظات ومتابعة تنفيذ المتطلبات
- 3 تعزيز كفاءة منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب



ترأس سمو الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح، رئيس مجلس الوزراء، أمس، اجتماعاً بشأن ملاحظات ومتطلبات مجموعة العمل المالي «FATF»، جرى خلاله بحث آليات توحيد الجهود الوطنية وتسريع وتيرة الإنجاز وفق الأطر الزمنية المحددة، بما يجسد حرص دولة الكويت على استيفاء المعايير الدولية وتعزيز كفاءة منظومتها في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

واستعرض الاجتماع آخر التطورات المتعلقة بمعالجة ملاحظات مجموعة العمل المالي، ومتابعة تنفيذ المتطلبات ذات الصلة، إلى جانب بحث سبل تنسيق جهود الجهات المعنية لاستكمال العمل ضمن المواعيد المحددة.

وحضر الاجتماع وزير العدل ناصر يوسف السميح، ووزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة الدكتور صبيح عبدالعزيز المخيزم، ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار ووزير التجارة والصناعة بالوكالة عبدالعزيز ناصر المرزوق، ووزير المالية الدكتور يعقوب السيد يوسف الرفاعي.

كما حضر الاجتماع المستشار بديوان رئيس مجلس الوزراء الشيخ الدكتور باسل حمود مالك الصباح، ومدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ الدكتور مشعل جابر الأحمد الصباح، ومحافظ بنك الكويت المركزي باسل أحمد الهارون، وعدد من ممثلي الجهات المعنية المختصة.

ومن منظور اقتصادي، تمثل كفاءة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أحد عناصر الثقة في بيئة الأعمال، لما يرتبط بها من شفافية المعاملات وسلامة النشاط المالي. ويمنح تطوير هذه المنظومة الجهود الرامية إلى تعزيز الثقة بالاقتصاد الكويتي أساساً مؤسسياً أكثر رسوخاً.

وتبرز في هذا السياق أهمية ترجمة التنسيق إلى إجراءات عملية متكاملة، يكون لكل جهة فيها دور محدد، مع استمرار تبادل المعلومات ومراجعة ما أنجز وما يستدعي مزيداً من العمل. فسرعة الإنجاز تكتسب قيمتها حين تقترن بدقة المعالجة وفعالية التطبيق واستدامته.

وتعكس متابعة هذا الملف على مستوى رئاسة مجلس الوزراء الأهمية التي يحظى بها استكمال المتطلبات الدولية، إذ يتيح التنسيق المباشر بين الجهات المعنية معالجة أي تداخل في الاختصاصات، وتحديد أولويات التنفيذ، وربط الجهود بمواعيد واضحة يمكن متابعة التقدم على أساسها.

البورصة تتداول 84.39 مليون دينار.. والشراء ينتقي الأسهم

كتب مساعد صالح

سجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 84.39 مليون دينار في ختام تعاملات الخميس، توزعت على 282.87 مليون سهم، من خلال تنفيذ 21.11 ألف صفقة، وسط تباين المؤشرات الرئيسية واستمرار النشاط على أسهم محددة، رغم ميل الحصيلة العامة للجلسة إلى التراجع. وانخفض مؤشر السوق العام بنسبة 0.40 %، متأثراً بتراجع السوق الأول 0.35 % والسوق الرئيسي 0.66 %، بينما خالف مؤشر «الرئيسي 50» الاتجاه مرتفعاً 0.27 % مقارنة بإغلاق الأربعاء، بما أظهر تفاوت حركة الشراء والبيع بين مكونات السوق. وتصدر سهم «إيفا» قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث القيمة، بسوية بلغت 8.38 مليون دينار، مستحوذاً على نحو 9.93 % من إجمالي تداولات البورصة، أي ما يقارب ديناراً من كل عشرة دنانير جرى تداولها خلال الجلسة. ويبرز هذا التركيز حضور السهم في حركة التعاملات، كما يوضح أهمية النظر إلى توزيع السيولة بين الشركات، إذ لا تعني قيمة التداول الإجمالية تمتع جميع الأسهم بالنشاط نفسه، خصوصاً عندما تستحوذ أسماء محددة على حصة مؤثرة منها.

طالع.....ص5

سلطان الجراف لـ «عالم الاقتصاد»: أداء متوازن يعكس قوة المؤشرات

الاقتصاد الكويتي يثبت قدرته على مواجهة التحديات



سلطان الجراف

إجراءات مرنة لتعديل العقود وإعادة هيكلة الكيانات

كتب محمد ياسين

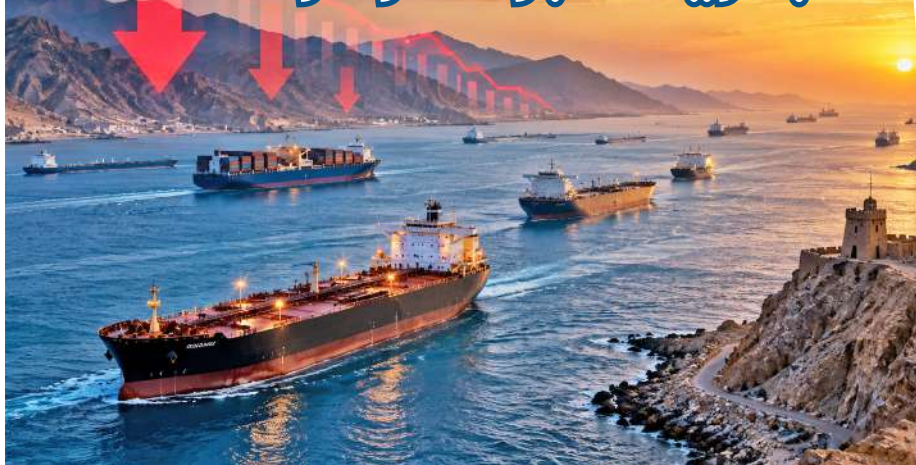
وأوضح أن صافي أرباح البنوك في النصف الأول من 2026 وصل إلى 922 مليون دينار ، محققاً نمواً بنسبة 4.5 % مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، كما وصلت أصولها إلى 104 مليارات دينار في النصف الأول من 2026، محققة نمواً بنسبة 7 % مقارنة بنفس الفترة من 2025، كما سجل قطاع الائتمان نمواً بنحو 5 % في أغسطس، وبلغت التسهيلات 55 مليار دينار.

طالع.....ص4

قال الخبير و الباحث في الشؤون الاقتصادية سلطان الجراف في حديث خاص لـ «عالم الاقتصاد» أنه رغم تداعيات الحرب والاضطرابات الجيوسياسية، حقق القطاع غير النفطي في الكويت نمواً بمعدل تراوح ما بين 2 % إلى 2.5 %، كما ارتفعت أصول الشركات المدرجة من 180 مليار دينار إلى أكثر من 191.34 مليار دينار في الربع الأول من العام الحالي مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، أي بزيادة بلغت 10 مليارات دينار.

تراجعت لأدنى مستوياتها في أكثر من شهرين

هبوط حاد في حركة مرور السفن التجارية عبر «هرمز»



ما قبل الحرب، ، مما عوض العجز في الإمدادات من مضيق هرمز. وساعد هذا في الحفاظ على إجمالي صادرات النفط الخام من الشرق الأوسط عند مستويات ما قبل الحرب. وأظهرت البيانات أن عدد السفن التي عبرت المضيق ارتفع قليلا إلى 10 سفن الأربعاء، لكنه ظل أقل بكثير من العدد اليومي الذي تجاوز 20 سفينة يومي الأحد والاثنين. وتجاوز عدد السفن التي دخلت المضيق عدد تلك التي خرجت منه خلال اليومين الماضيين. وبلغت الهجمات على الناقلات المارة عبر مضيق هرمز الأسبوع الماضي أعلى مستوى لها منذ بدء حرب إيران، وفقا لمصادر متخصصة في الأمن البحري تتابع الحوادث، في الوقت الذي كثفت فيه الدول المنتجة في الخليج جهودها للتصدير.

أظهرت بيانات شحن أن عدد السفن العابرة لمضيق هرمز انخفض إلى أدنى مستوى له في أكثر من شهرين، بعد أن بلغت الهجمات على ناقلات النفط العابرة لهذا الممر المائي الحيوي الأسبوع الماضي أعلى مستوى لها منذ بدء الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران. ووفقا لبيانات صادرة عن شركة «كبلر» للتحليلات فإن 7 سفن شحن فقط عبرت المضيق يوم أمس، وهو أدنى عدد منذ 23 يوليو الماضي. وانخفضت كميات النفط الخام العابرة للمضيق بنسبة 27 % مقارنة بأعلى مستوى لها في فترة الحرب خلال الأسبوع السابق، لتصل إلى ما لا يقل عن 10.1 ملايين برميل يوميا. ورغم ذلك ارتفعت الصادرات من ساحل خليج عمان والبحر الأحمر إلى 6.7 ملايين برميل يوميا، أي أكثر من ضعف مستويات

أخبار
الشركات

«المزايا» توصي بإلغاء إدراجها في دبي

أوصى مجلس إدارة شركة المزايا القابضة بإلغاء إدراج أسهم الشركة من سوق دبي المالي وتحويلها إلى بورصة الكويت، على أن تُعرض التوصية على الجمعية العامة العادية للموافقة والاعتماد. وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الخميس، أن إلغاء الإدراج في دبي وتحويل الأسهم إلى الكويت لن يترتب عليهما أي أثر مالي على مركزها المالي.

كما قرر مجلس الإدارة إنهاء اتفاقية تأجير أحد الأبراج الطبية التابعة لإحدى شركات المجموعة في الكويت، وهو ما سيترتب عليه تسجيل خسارة بنحو 1.5 مليون دينار، تمثل صافي القيمة الدفترية لحقوق الاستخدام الخاصة بالبرج. وأشارت الشركة إلى أن الخسارة سُجِّل ضمن بياناتها المالية خلال الربع الرابع من عام 2026.

وكانت «المزايا» قد تحولت إلى الخسارة خلال النصف الأول من العام الجاري، مسجلة خسائر بنحو 988.23 ألف دينار، مقابل أرباح بلغت نحو 1.06 مليون دينار في الفترة المقابلة من العام الماضي.

وأشار إلى أن أهداف نظام الاستثمار الجماعي تحدد وفقاً لنشرة الاكتتاب، فيما تسري رخصة التسويق لمدة سنة من تاريخ إصدار شهادة الترخيص، بعد سداد الرسوم المقررة.

ونص القرار على سداد الرسوم خلال شهر من تاريخ صدوره، وإلا اعتُبر كأن لم يكن، على أن يُعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

«الوطني للاستثمار» تسوّق صندوقاً بـ110 ملايين إسترليني

حصلت شركة الوطني للاستثمار على رخصة تسويق خاص داخل الكويت لعدد 11 مليون سهم من أسهم صندوق الإجارة والتمويل العاشر بالجنيه الإسترليني المحدود، بقيمة طرح تبلغ 110 ملايين جنيه إسترليني.

وبحسب القرار الصادر أمس الخميس، يبلغ سعر طرح السهم في الصندوق المؤسس بجزر الكايمان 10 جنيهات إسترلينية، إضافة إلى

عمولة اكتتاب تصل إلى 2.25% من المبلغ المستثمر، تُدفع مرة واحدة عند الاكتتاب.

وأوضح القرار أن التسويق يقتصر على العملاء المحترفين، وفقاً لتعريفهم في اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال، على أن تتولى شركة الوطني للاستثمار وبنك الكويت الوطني استقبال طلبات الاشتراك.

حصل البنك الأهلي الكويتي على موافقة هيئة أسواق المال لزيادة رأسماله من 274.87 مليون دينار إلى 349.87 مليون دينار، بزيادة نقدية في رأس المال قدرها 75 مليون دينار.

وأوضح البنك، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الخميس، أن الزيادة تمثل 27.29% من رأس المال المصدر والمدفوع، من خلال إصدار 750 مليون سهم جديد، بقيمة اسمية تبلغ 100

«الأهلي» يحصل على موافقة لزيادة رأسماله

إصدار بواقع 100 فلس للسهم. كما وافقت الجمعية العامة غير العادية للبنك، في 16 سبتمبر الماضي، على زيادة رأس المال وتعديل مادتين في النظام الأساسي.

وحقق «الأهلي» أرباحاً بلغت 37.09 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2026، بارتفاع 17% مقارنة مع 31.73 مليون دينار في الفترة المناظرة من العام الماضي.

فلس للسهم، مضافاً إليها علاوة إصدار. وأشار إلى أن حق الأولوية في الاكتتاب بأسهم الزيادة سيكون لمساهمي البنك، كل بحسب نسبته في رأس المال.

وكان البنك قد أعلن في 5 أكتوبر الجاري حصوله على موافقة بنك الكويت المركزي على الزيادة، عبر إصدار 750 مليون سهم جديد بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم، وعلاوة

على موافقة هيئة أسواق المال لزيادة رأسماله من 274.87 مليون دينار إلى 349.87 مليون دينار، بزيادة نقدية في رأس المال قدرها 75 مليون دينار.

وأوضح البنك، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الخميس، أن الزيادة تمثل 27.29% من رأس المال المصدر والمدفوع، من خلال إصدار 750 مليون سهم جديد، بقيمة اسمية تبلغ 100

«سفن» تبرم تسهيلات بـ27 مليون دينار

أبرمت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن «سفن» عقد تسهيلات ائتمانية مع أحد البنوك المحلية بقيمة إجمالية تبلغ 27 مليون دينار، لتمويل أنشطة الشركة. وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الخميس، أنه لا يمكن تحديد الأثر المالي للتسهيلات في الوقت الحالي، على أن تنعكس المبالغ المستخدمة منها تدريجياً على البيانات المالية خلال الفترات اللاحقة، ضمن بند التسهيلات المصرفية.

وكانت «سفن» قد أعلنت في 30 سبتمبر الماضي إبرام عقد تجديد تسهيلات ائتمانية مع أحد البنوك المحلية بقيمة إجمالية تبلغ 20 مليون دينار، لتمويل أنشطتها. وسجلت الشركة أرباحاً بلغت 2.37 مليون دينار في النصف الأول من عام 2026، بتراجع 40.02% مقارنة مع 3.96 مليون دينار خلال الفترة الماثلة من العام السابق.

أعلنت شركة عيادة الميدان لخدمات طب الفم والأسنان تسلمها كتاب استقالة طلال أحمد الخرس من رئاسة مجلس إدارتها ومن تمثيل الشركة الكويتية للخدمات الطبية في المجلس.

وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الخميس، أنها تسلمت الاستقالة بتاريخ 8 أكتوبر 2026، مشيرة إلى أنها ستوافي السوق بالمستجدات المتعلقة بتعيين ممثل جديد للشركة الكويتية للخدمات الطبية في مجلس الإدارة.

وبحسب أحدث البيانات المالية المنشورة، ارتفعت أرباح «ميدان» خلال الربع الأول المنتهي في 30 يونيو 2026 بنسبة 36.43%، لتبلغ 4.23 مليون دينار، مقابل 3.10 مليون دينار في الفترة المناظرة من عام 2025.

استقالة رئيس مجلس إدارة «ميدان»

أعلنت شركة عيادة الميدان لخدمات طب الفم والأسنان تسلمها كتاب استقالة طلال أحمد الخرس من رئاسة مجلس إدارتها ومن تمثيل الشركة الكويتية للخدمات الطبية في المجلس.

وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الخميس، أنها تسلمت الاستقالة بتاريخ 8 أكتوبر 2026، مشيرة إلى أنها ستوافي السوق بالمستجدات المتعلقة بتعيين ممثل جديد للشركة الكويتية للخدمات الطبية في مجلس الإدارة.

وبحسب أحدث البيانات المالية المنشورة، ارتفعت أرباح «ميدان» خلال الربع الأول المنتهي في 30 يونيو 2026 بنسبة 36.43%، لتبلغ 4.23 مليون دينار، مقابل 3.10 مليون دينار في الفترة المناظرة من عام 2025.

«أهلي كابيتال» تسوّق 200 وحدة بمحفظة صناعية

متغيرة وفقاً لصافي قيمة الأصول، مع رسوم اكتتاب تبلغ 2% من التزام المستثمر بالاستثمار، على أن تتولى شركة أهلي كابيتال للاستثمار استقبال طلبات الاشتراك داخل الكويت.

وأوضح القرار أن أهداف نظام الاستثمار الجماعي تستند إلى ما ورد في نشرة الاكتتاب، فيما تمتد رخصة التسويق لمدة سنة من تاريخ إصدار شهادة الترخيص، بعد سداد الرسوم المقررة.

ويستند القرار إلى القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

حصلت شركة أهلي كابيتال للاستثمار على ترخيص لتسويق 200 وحدة من وحدات محفظة المستودعات الصناعية الساحلية داخل الكويت، تسويقاً خاصاً للعملاء المحترفين.

وبحسب قرار الترخيص، فإن المحفظة مؤسّسة في جزر الكايمان، وتتكون كل وحدة من سهم واحد في شركة «SCLA 2026 Equity Holdings Limited»، إضافة إلى سهم واحد من أسهم ديون التمويل الذاتي في إحدى شركتي «SCLA Finance 2026 Limited» أو «SCLA Finance II 2026 Limited»، وفقاً لتقدير مدير النظام.

ويُحدد سعر عرض الوحدات بصورة

«الخليج للتأمين» تنال موافقة لإصدار سندات بـ100 مليون دينار

النهائية لأوضاع السوق عند الإصدار، وترتبط بسعر الخصم المعلن في تاريخ الإصدار.

وأشارت المجموعة إلى تعيين شركة كامكو للاستثمار مديراً وحيداً للإصدار ومستشاراً للهيكل، مؤكدة أنها ستتابع الإجراءات اللازمة لاستكمال موافقات هيئة أسواق المال لطرح السندات وتسويقها، مع الإفصاح تبعاً عن المستجدات المرتبطة بالإصدار.

وحققت «الخليج للتأمين» أرباحاً بلغت 23.76 مليون دينار في النصف الأول من عام 2026، بزيادة 89.2% مقارنة مع 12.56 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

حصلت مجموعة الخليج للتأمين على موافقة هيئة أسواق المال لإصدار سندات دين دائمة جديدة، مصنفة ضمن الشريحة الثانية لرأس المال، بقيمة لا تتجاوز 100 مليون دينار، مع استرداد السندات القائمة.

وأوضحت المجموعة، في إفصاح مكمل لبورصة الكويت أمس الخميس، أن الإصدار يُتوقع أن يتضمن شريحتين، إحداها ذات فائدة ثابتة والأخرى ذات فائدة متغيرة.

وأضافت أن سعر الفائدة لكل شريحة سيُحدد على أساس هامش فوق سعر خصم بنك الكويت المركزي، البالغ 3.50% وفقاً للإفصاح، على أن تخضع أسعار الفائدة

«الرئيسي 50» يخالف الاتجاه.. وتحسن النشاط المحلي يواجه ضغوط النفط والفائدة

84.39 مليون دينار سيولة بورصة الكويت

1 «إيفا» يستحوذ على 9.93 % من السيولة.. و«مينا» يتصدر الكميات

2 نتائج الربع الثالث تختبر قدرة الشركات على احتواء التكاليف



كتب مساعد صالح

اختتمت بورصة الكويت تعاملات أمس الخميس على تباين مؤشراتها الرئيسية، مع تراجع مؤشرات السوق الأول والعام والرئيسي، مقابل ارتفاع «الرئيسي 50»، وسط تداولات بلغت قيمتها 84.39 مليون دينار، توزعت على 282.87 مليون سهم، من خلال تنفيذ 21.11 ألف صفقة، في جلسة مالت حصيلتها إلى الانخفاض، مع استمرار الشراء على مجموعة من الأسهم.

وانخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 0.35 %، وتراجع المؤشر العام 0.40 %، فيما سجل مؤشر السوق الرئيسي خسارة أكبر بلغت 0.66 %، مقابل ارتفاع «الرئيسي 50» بنسبة 0.27 % مقارنة بإغلاق الأربعاء. وأظهرت هذه المحصلة اختلاف اتجاهات التداول داخل السوق، إذ لم يمنع تراجع المؤشرات الأوسع استمرار المكاسب في أسهم بعضها.

وجاء الإغلاق في وقت تتداخل فيه مؤشرات تحسن النشاط الاقتصادي المحلي مع استمرار المخاطر الخارجية المرتبطة بالطاقة والشحن وتكلفة الأموال، ما يضع تقييمات الأسهم أمام حسابات أكثر تعقيداً، خصوصاً مع انتهاء الربع الثالث وبدء ترقب الإفصاحات التي ستكشف انعكاس هذه المتغيرات على أرباح الشركات وتدفعاتها النقدية.

شراء انتقائي

وأظهرت حركة الأسهم تراجع أسعار 61 سهماً، مقابل ارتفاع 51 سهماً واستقرار 20، ليلبلغ إجمالي الأسهم المتداولة ضمن هذه الحصيلة 132 سهماً. وبذلك استحوذت الأسهم المنخفضة على نحو 46.2 %، مقابل 38.6 % للمرتفعة، في فارق يمنح التراجعات الأفضلية العديدة، لكنه يكشف أيضاً عن حضور ملحوظ للأسهم الراجعة.

وتشير هذه التركيبة إلى أن الضغوط لم تشمل السوق بالدرجة نفسها؛ فوجود 51 سهماً مرتفعاً بالتزامن مع هبوط المؤشر العام يعني أن فرص تحقيق المكاسب ظلت قائمة، وإن توزعت بصورة غير متكافئة. ومن ثم، تبدو قراءة كل سهم وفق نشاطه ونتائجه أكثر تعبيراً عن الجلسة من الاكتفاء بلون المؤشر.

ويبرز التباين بين تراجع السوق الرئيسي وصعود «الرئيسي 50» بوصفه إحدى العلامات المهمة للإغلاق؛ إذ يعكس اختلاف حركة الأسهم وأوزانها داخل المؤشرين. ولا يكفي هذا الفارق وحده للقول إن الأموال انتقلت من الأسهم القيادية إلى بقية السوق، لكنه يدعم قراءة الجلسة باعتبارها جلسة انتقاء، مع تفاوت واضح في قوة الطلب.

السيولة تحت الاختبار

وسجلت التداولات قيمة إجمالية بلغت 84.39 مليون دينار، بمتوسط حسابي يقارب 4 آلاف دينار للصفقة الواحدة. ويقدم هذا المتوسط وصفاً لحجم التعاملات، لكنه لا يحدد هوية المتداولين، ولا

يسمح وحده بالفصل بين نشاط الأفراد والمحافظ والصناديق، في غياب بيانات تفصيلية عن فئات المستثمرين.

وتبقى دلالة السيولة مرتبطة بمواضع تركزها وقدرتها على دعم الأسعار. فقيمة التداول، مهما بلغت، تمثل عمليات بيع وشراء متقابلة، ولا تعادل أموالاً جديدة دخلت السوق بالمقدار نفسه. كما أن ارتفاع النشاط في أسهم محددة قد يتزامن مع ضعف الطلب على أسهم أخرى، فتظل المؤشرات تحت الضغط رغم استمرار التعاملات.

وفي جلسة الخميس، تصدر سهم «إيفا» التداولات من حيث القيمة بنحو 8.38 مليون دينار، ليستحوذ منفرداً على قرابة 9.93 % من إجمالي السيولة. وهذا التركيز يبرز أهمية متابعة توزيع التداولات، لأن استحواذ سهم واحد على نحو عشرين يجعل إجمالي السوق أقل قدرة على وصف مستوى النشاط في بقية الأسهم.

«مينا» في الواجهة

وتصدر سهم «مينا» قائمة الارتفاعات بنسبة 6.98 %، كما جاء أولاً من حيث الكميات المتداولة بنحو 28.17 مليون سهم، تعادل قرابة 9.96 %

من إجمالي حجم التداول. وجمع السهم بذلك بين الصدارة السعريّة والكمية، ليصبح إحدى أبرز نقاط النشاط في جلسة غلب التراجع على مؤشراتها الرئيسية.

وفي المقابل، تصدر سهم «الخليج للتأمين» التراجعات بانخفاض بلغ 9.34 %. وتوضح المسافة بين أداء السهمين اتساع التفاوت على مستوى الشركات، لكنها لا تكفي لتفسير دوافع التداول، إذ يحتاج ربط التحركات بخبر أو نتيجة مالية إلى مراجعة الإفصاحات ذات الصلة، بعيداً عن افتراض أسباب لم تثبتها بيانات الجلسة.

توازن القطاعات

وعلى المستوى القطاعي، تراجعت مؤشرات 6 قطاعات، في مقدمتها التأمين بنسبة 4.21 %، مقابل ارتفاع 6 قطاعات بقيادة التكنولوجيا بنسبة 2.80 %، فيما استقر قطاع المنافع. وأظهرت الحصيلة توازناً عديداً بين القطاعات المرتفعة والمنخفضة، رغم انتهاء المؤشر العام على خسارة. ويعني ذلك أن عدد القطاعات الراجعة وحده لا يحسم اتجاه السوق؛ فالأوزان النسبية للشركات وحجم تحركاتها يصنعان الفارق. كذلك، فإن تصدر التكنولوجيا الارتفاعات لا يثبت تلقائياً انتقالاً استثمارياً واسعاً إلى القطاع، كما أن انخفاض التأمين يحتاج إلى قراءة مساهمة كل سهم قبل تعميم الحكم على شركاته.

اقتصاد يستعيد نشاطه

محلياً، تستند متابعة السوق إلى إشارات تحسن في الاقتصاد الحقيقي. فقد أشار تقرير لبنك الكويت الوطني، نُشرت خلاصته مطلع أكتوبر، إلى تعافي مؤشرات اقتصادية من مستوياتها المتدنية خلال الصراع الإقليمي، مع تحسن النشاط غير النفطي واستقرار دخل الأسر، رغم استمرار اضطرابات التجارة وتأخر بعض المشاريع. وهذه التطورات توفر خلفية داعمة للشركات المرتبطة بالطلب المحلي، لكن أثرها في البورصة يتوقف على انتقالها إلى مبيعات وأرباح فعلية. فتعافي النشاط قد يرفع الإيرادات، بينما تحد تكاليف التمويل والنقل والتشغيل من استفادة

بعض الشركات، لتبقى جودة الأرباح العامل الفاصل بين تحسن اقتصادي عام وأداء مالي يمكن البناء عليه.

كما أظهر تحديث «الوطني» في 5 أكتوبر استمرار توسع نشاط الأعمال في الكويت خلال سبتمبر، وفق مؤشر مديري المشتريات. وتكتسب هذه الإشارة أهميتها مع اقتراب إعلان نتائج الأشهر التسعة، باعتبارها خلفية تساعد في تقييم اتجاه الطلب، من دون أن تحل محل البيانات المالية لكل شركة.

الفائدة وكلفة التمويل

ويظل التمويل عنصراً أساسياً في قراءة المرحلة المقبلة؛ إذ أظهرت بيانات بنك الكويت المركزي، المحدث في 6 أكتوبر، سعر الخصم عند 3.50 %. وهذا السعر يمثل إحدى المرجعيات النقدية المحلية، بينما تختلف التكلفة الفعلية التي تتحملها الشركات بحسب آجال قروضها وشروطها ومستويات المخاطر المرتبطة بها.

ومن الناحية التحليلية، تكون الشركات ذات المديونية المرتفعة أكثر حساسية لتكلفة الاقتراض، خصوصاً عند إعادة التمويل أو التوسع. أما الشركات التي تمتلك تدفقات تشغيلية قوية وسيولة كافية، فتتمتع بمرونة أكبر في إدارة التزاماتها، وهو ما يزيد أهمية قراءة الميزانيات إلى جانب الأرباح المعلنة، بدلاً من الاكتفاء بنسب نموها.

النفط بين الدعم والقلق

وخارجياً، ارتفعت أسعار النفط خلال تعاملات الخميس وسط مخاوف على إمدادات الشرق الأوسط، مرتبطة بتزايد الهجمات على حركة الشحن في الخليج ومضيق هرمز، رغم التحرك لتسريع السحب من الاحتياطيّات النفطية. وهذه الخلفية تفسر استمرار حساسية الأسواق الإقليمية للأخبار الأمنية ومسارات الإمداد.

وبالنسبة للكويت، يحمل ارتفاع النفط أثراً محتملاً داعماً للإيرادات، لكن حجم الاستفادة يتوقف أيضاً على الإنتاج والتصدير وانتظام الشحن. ولذلك تختلف دلالة ارتفاع الأسعار الناتج عن نمو الطلب العالمي عن ارتفاعها بسبب تعطل

الإمدادات، حيث يقترن الأخير بمخاطر يمكن أن ترفع تكاليف التجارة والتأمين وتؤثر في ثقة المستثمرين.

وبهذا المعنى، لا توجد علاقة آلية تفرض ارتفاع البورصة كلما صعد الخام. فقد تستفيد المالية العامة من الأسعار الأعلى، بينما تواجه شركات مدرجة أعباء إضافية في النقل والاستيراد أو صعوبة في التخطيط، فتتباين استجابة الأسهم بحسب طبيعة الأعمال ومدى تعرضها المباشر للتطورات الإقليمية.

منافسة العوائد العالمية

وفي الأسواق العالمية، أشارت تقارير الخميس إلى ارتفاع الدولار وعوائد سندات الخزانة الأميركية، مع استمرار مراقبة مخاطر التضخم ومسار السياسة النقدية. وتضيف هذه التطورات عنصراً آخر إلى حسابات المستثمرين عند المقارنة بين الأسهم والأدوات المدرة للدخل.

فتحليلاً، يرفع صعود عوائد السندات مستوى العائد المطلوب لتبجير الاستثمار في الأسهم، خصوصاً عندما تكون توقعات الأرباح غير واضحة. وينعكس ذلك على طريقة تقييم الشركات عالمياً، وقد يؤثر في شهية المخاطرة إقليمياً، من دون أن يعني وجود دليل على أنه تسبب مباشرة في مبيعات جلسة الكويت.

النتائج تحسم الاتجاه

وتتجه الأنظار الآن إلى نتائج الربع الثالث، خصوصاً الأرباح التشغيلية والتدفقات النقدية وتكلفة التمويل. فالفارق كبير بين نمو تحققه الأعمال الأساسية ونمو ينتج عن مكسب استثنائي، كما أن زيادة الإيرادات لا تضمن تحسن الربحية إذا رافقها ارتفاع أكبر في المصروفات أو المخصصات.

ويحتاج تحسن السوق في الجلسات المقبلة إلى اتساع المشاركة في الصعود، وتوزع السيولة على عدد أكبر من الأسهم، وقدرة النتائج على دعم التقييمات. أما استمرار النشاط محصوراً في أسماء محددة، مع ضعف المؤشرات الأوسع، فيبقي التباين قائماً ويجعل استدامة المكاسب مرتبطة بظروف كل شركة أكثر من ارتباطها باتجاه جماعي.

4 اختبارات للأرباح

تواجه النتائج المرتقبة أربعة اختبارات: نمو الربح التشغيلي، وتحوله إلى تدفقات نقدية، والقدرة على احتواء تكاليف التمويل، ومدى الاعتماد على إيرادات متكررة. وكلما اجتمعت هذه العناصر، أصبحت قراءة الأداء أوضح. أما الأرباح الاستثنائية، فتحتاج إلى فصلها عن النشاط الأساسي قبل تقدير قدرة الشركة على مواصلة النمو وتوزيع الأرباح مستقبلاً.

ارتفاع النفط ليس كافياً

تعتمد استفادة الاقتصاد الكويتي من صعود النفط على انتظام الإنتاج والتصدير، إلى جانب السعر. أما الشركات المدرجة فتختلف درجة استفادتها أو تأثرها وفق نشاطها. فارتفاع الخام المصحوب باضطرابات الشحن قد يدعم الإيرادات النفطية، لكنه قد يزيد أعباء الاستيراد والنقل، ما يفسر إمكان تباين الأسهم حتى في أيام ارتفاع الطاقة.

عُشر السيولة لسهم واحد

استحوذ «إيفا» على 9.93 % من قيمة التداولات بسيولة 8.38 مليون دينار، فيما استحوذ «مينا» على 9.96 % من الكميات بتداول 28.17 مليون سهم. وتوضح النسبتان تركّز جانب من النشاط، مع ضرورة التمييز بين صدارة القيمة وصدارة الكميات؛ فاختلاف أسعار الأسهم يجعل لكل مقياس دلالة مختلفة عند تقييم حركة التداول.

الجلسة بالأرقام

بلغت السيولة 84.39 مليون دينار، والكميات 282.87 مليون سهم، والصفقات 21.11 ألفاً. وانخفض السوق الأول 0.35 %، والعام 0.40 %، والرئيسي 0.66 %، مقابل ارتفاع «الرئيسي 50» بنحو 0.27 %. وتراجع 61 سهماً، وارتفع 51، واستقر 20، فيما تقاسمت القطاعات الارتفاع والانخفاض بواقع 6 لكل اتجاه، مع استقرار المنافع.

دعا إلى برنامج خليجي للإرشاد المهني يربط أصحاب الخبرة بالكوادر الشابة

نمر الصباح: التكريم الخليجي حافز لتطوير الأداء الحكومي



أعرب وكيل وزارة النفط نمر فهد المالك الصباح، أمس الخميس في المنامة، عن اعتزازه بتكريمه ممثلاً عن دولة الكويت ضمن الكفاءات الوطنية المتميزة في قطاع الخدمة المدنية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2026.

جاء ذلك في تصريح على هامش حفل تكريم المشاريع والشخصيات الرائدة في مجال الخدمة المدنية والعمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون، الذي أقيم في البحرين برعاية وحضور نائب رئيس مجلس الوزراء البحريني خالد بن عبدالله آل خليفة، ووزراء الخدمة المدنية والشؤون والعمل بدول المجلس، والأمين العام لمجلس التعاون جاسم البديوي.

تقدير للعمل المؤسسي

الخبرة بالكوادر الشابة، بما يسهم في تحويل الخبرات المتراكمة إلى رصيد مؤسسي خليجي مستدام. وجاء تكريم نمر الصباح ضمن الكفاءات الوطنية المتميزة في قطاع الخدمة المدنية بدول مجلس التعاون لعام 2026، تقديرًا لمسيرته المهنية التي تمتد لنحو 25 عاماً في العمل الحكومي، وما قدمه خلالها من جهود وإسهامات في مجالات التطوير الإداري والمؤسسي والتخطيط الاستراتيجي وصنع السياسات والتحول الرقمي والابتكار.

والإنجازات الخليجية وتكرم أصحاب العطاء والإسهامات المتميزة. وأكد أهمية تعزيز التكامل الخليجي في تنمية رأس المال البشري وتبادل الخبرات والمعارف واستدامة المعرفة المؤسسية ونقلها إلى الأجيال المقبلة، بما يعزز قدرة الأجهزة الحكومية على مواكبة التحولات التقنية ومتطلبات المستقبل.

برنامج للإرشاد المهني ودعا إلى بحث إمكانية إطلاق برنامج خليجي للإرشاد المهني، يقترن فيه المكرمون وأصحاب

تنمية رأس المال البشري وفي كلمة ألقاها نيابة عن المكرمين خلال الحفل، قال نمر الصباح إن التكريم يمثل تقديراً لكل من أسهم بعلمه وخبرته وجهده في خدمة وطنه ومجتمعه، ويجسد ما توليه دول مجلس التعاون من اهتمام بالاستثمار في الإنسان الخليجي وتمكين الكفاءات الوطنية.

وأعرب عن الشكر والتقدير للبحرين والأمانة العامة لمجلس التعاون والجهات المنظمة على هذه المبادرة التي تحتفي بالكفاءات

أحمد عبدالله الأحمد الصباح، على ما تحظى به الكفاءات الوطنية من دعم ورعاية واهتمام، وما توليه القيادة السياسية من أولوية لتطوير الجهاز الحكومي وتمكين الكوادر الوطنية وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي.

كما أعرب عن تقديره لوزير النفط طارق الرومي على دعمه المتواصل لجهود التطوير والارتقاء بالعمل المؤسسي في وزارة النفط، مؤكداً أن هذا الدعم يشكل حافزاً لمواصلة العمل والإنجاز وخدمة دولة الكويت.

التحول الرقمي والابتكار

وبين أن المرحلة المقبلة تتطلب مواصلة تطوير أدوات التخطيط وصنع السياسات، وتسريع التحول الرقمي، وترسيخ ثقافة الابتكار والتميز، والاستفادة من التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي في رفع كفاءة العمل وتحسين جودة الأداء والخدمات.

وأعرب عن الشكر والتقدير لأمير البلاد مشعل الأحمد الجابر الصباح، وولي العهد صباح خالد الحمد الصباح، ورئيس مجلس الوزراء

وأكد نمر الصباح أن التكريم يمثل تقديرًا للكفاءات الوطنية والعمل المؤسسي والجهود الجماعية التي تقف خلف الإنجازات المحققة، وحافزاً لمواصلة العمل والعطاء وتطوير الأداء الحكومي بما يخدم دولة الكويت ويعزز حضورها في منظومة العمل الخليجي المشترك.

وأضاف أن الاستثمار في الكفاءات الوطنية وتطوير قدراتها يمثل أساساً للارتقاء بالأداء المؤسسي ومواكبة المتغيرات المتسارعة في الإدارة الحكومية.

أسعار الأغذية والمشروبات ارتفعت 6.08 % والنقل 5.54 % على أساس سنوي

التضخم يرتفع 2.19 % سنوياً و0.21 % شهرياً في يوليو



ارتفع معدل التضخم في الكويت بنسبة 2.19 % على أساس سنوي خلال يوليو الماضي، فيما سجل زيادة بنسبة 0.21 % مقارنة بمستوياته في يونيو، وفق بيانات الإدارة المركزية للإحصاء الصادرة أمس الخميس. وعزت «الإحصاء» ارتفاع التضخم على أساس سنوي إلى زيادة أسعار المجموعات الرئيسية المؤثرة في حركة الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، لاسيما المواد الغذائية والصحة والكساء والملبوسات والتعليم والسلع والخدمات المتنوعة.

الأغذية والمشروبات

وأظهرت البيانات ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة الأغذية والمشروبات بنسبة 6.08 % في يوليو الماضي، مقارنة بالشهر ذاته من عام 2025، في حين استقر مؤشر أسعار مجموعة السجائر والتبغ. وعلى أساس شهري، ارتفعت أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات بنسبة 0.14 % مقارنة بشهر يونيو السابق.

الملابس والسكن

وأوضحت «الإحصاء» أن مؤشر أسعار مجموعة الكساء والملبوسات ارتفع بنسبة 0.55 % على أساس سنوي، كما زادت أسعار مجموعة خدمات المسكن بنسبة 0.16 %، ومجموعة المفروشات المنزلية ومعدات

الصيانة بنسبة 0.19 %.

ولفتت إلى ارتفاع مؤشر أسعار مجموعة الصحة بنسبة 1.03 %، فيما سجلت أسعار مجموعة النقل زيادة بنسبة 5.54 % مقارنة بيوليو 2025.

الاتصالات والتعليم

وذكرت أن أسعار مجموعة

الاتصالات ارتفعت بنسبة 1.03 %

على أساس سنوي، كما زادت أسعار مجموعة الترفيه والثقافة بنسبة 0.98 %، ومجموعة التعليم بنسبة 1.02 %.

وأشارت إلى ارتفاع أسعار مجموعة المطاعم والفنادق بنسبة 0.22 %، فيما صعدت أسعار مجموعة السلع

التضخم دون الأغذية

وبينت البيانات أن معدل التضخم في الكويت، باستثناء مجموعة الأغذية والمشروبات، ارتفع بنسبة 1.28 % على أساس سنوي خلال يوليو الماضي.

«الطاقة الدولية»: تسريع طرح 100 مليون برميل لمواجهة شح الأسواق

أعلنت وكالة الطاقة الدولية، أمس الخميس، أن حكومات الدول الأعضاء أيدت خلال اجتماعها تسريع وتيرة طرح ما يقرب من 100 مليون برميل من مخزونات النفط لمعالجة حالة الشح في الأسواق العالمية، وذلك في إطار إجراء العمل الجماعي لشهر مارس 2026.

أولوية لمخزونات الديزل

وأوضحت الوكالة، في بيان، أن الأعضاء أيدوا كذلك إعطاء الأولوية لطرح مخزونات الديزل قدر الإمكان، بسبب حالة الشح الحالية في الأسواق. وأكدت أنها تحتفظ بنحو 1.1 مليار برميل كاحتياطات طوارئ، من بينها أكثر من 200 مليون برميل من الديزل، وأنها مستعدة لطرح المزيد منها إذا دعت الحاجة.

تداعيات أزمة هرمز

وذكر البيان أن المشاركين في الاجتماع أعربوا عن تقديرهم لاستجابة وكالة الطاقة الدولية لتداعيات أزمة مضيق هرمز على قطاع الطاقة، وشددوا على التزامهم بتنفيذ إجراء العمل الجماعي لشهر مارس 2026. وأكد المشاركون أهمية دور أمانة الوكالة في مواصلة متابعة التقدم المحرز نحو إنجاز هذا الإجراء وتوفير تحليلات محدثة للسوق.

طرح 325 مليون برميل

وأشارت الوكالة إلى طرح ما يقارب 325 مليون برميل من النفط حتى الآن بمقتضى إجراء العمل الجماعي لشهر مارس 2026، فيما طرحت بعض الدول كميات تفوق ما تعهدت به في البداية. وأضافت أن حكومات الدول الأعضاء اتفقت على مواصلة تقييم الوضع ومراجعته في الاجتماع المقبل لمجلس إدارة الوكالة، المقرر عقده الأسبوع المقبل.

مشاركة 14 مصنعاً كويتياً وتكريم «إيكويت» و«كيمكو» و«أمريكانا» في البحرين الجحيدلي: فتح أسواق جديدة أمام المنتج الوطني



أكد المدير العام للهيئة العامة للصناعة بالتكليف شعلان الجحيدلي، أمس الأربعاء، أهمية دعم تنافسية الصناعة الكويتية وفتح أسواق جديدة أمام المنتج الوطني، بما يسهم في تعزيز حضوره في الأسواق الخليجية ويعكس ما تمتلكه المصانع الكويتية من قدرات وإمكانات تصنيعية متقدمة.

جاء ذلك في تصريح على هامش مشاركته في منتدى ومعرض «صنع في الخليج»، المقام في البحرين خلال الفترة من 6 إلى 8 أكتوبر الجاري، والذي شهد مشاركة 14 مصنعاً كويتياً ضمن المعرض المصاحب للمنتدى.

جودة المنتجات الوطنية

وقال الجحيدلي إن مشاركة المصانع الكويتية في مثل هذه الفعاليات تمثل فرصة لإبراز جودة المنتجات الوطنية والتعريف بالقدرات

الصناعية التي تمتلكها دولة الكويت. وأكد أهمية مواصلة دعم القطاع الصناعي وفتح مجالات أوسع أمام المصانع الوطنية للوصول إلى الأسواق الخليجية وتعزيز تنافسيتها. وأضاف أن الاستماع إلى عروض ممثلي المصانع الكويتية والاطلاع على منتجاتها يعكس تنوع القطاع الصناعي وقدرته على تقديم منتجات ذات جودة عالية في عدد من المجالات، مشيراً إلى أهمية تعزيز

التعاون والشراكات بين القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون بما يخدم التنمية الصناعية الخليجية.

تكريم 3 مصانع

وشهد المنتدى تكريم ثلاثة مصانع كويتية ضمن المصانع الخليجية المكرمة، وهي شركة إيكويت للبتروكيماويات، وشركة الكويت للمواد العازلة «كيمكو»، والشركة

الكويتية للأغذية «أمريكانا»، تقديراً لإسهاماتها ودورها في دعم القطاع الصناعي وتطويره.

وأعرب الجحيدلي عن الشكر والتقدير للبحرين على حسن الاستضافة والتنظيم المميز لأعمال المنتدى والمعرض، مشيداً بالجهود المبذولة لإنجاح الحدث الذي يجمع ممثلي القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون ويوفر منصة للتواصل وتبادل الخبرات وتعزيز

فرص التعاون الصناعي.

تعزيز الحضور الإقليمي

وأكد حرص الهيئة العامة للصناعة على مواصلة دعم المصانع الوطنية وتمكينها من تعزيز حضورها إقليمياً، بما يسهم في تطوير الصناعة الكويتية ورفع قدرتها التنافسية ودعم مسيرة التكامل الصناعي بين دول مجلس التعاون.

استعراض إنجازات القطاع النفطي في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة «البتترول» تطلق تقرير الاستدامة 2023-2025



أطلقت مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة، أمس الخميس، تقرير الاستدامة للأعوام 2023-2025، خلال فعالية أقيمت برعاية الرئيس التنفيذي للمؤسسة نواف سعود الناصر الصباح، وبحضور عدد من قياديي القطاعين النفطي والمصرفي وممثلين عن المؤسسات المالية والاستثمارية وأصحاب المصلحة.

وقالت المؤسسة، في بيان، إن الفعالية تهدف إلى استعراض أبرز ما حققته وشركاتها التابعة من نتائج وإنجازات في مجال الاستدامة، وتعزيز الحوار والتواصل مع المؤسسات المالية والاستثمارية بشأن توجهاتها الاستراتيجية وأدائها في هذا المجال، في إطار حرصها على ترسيخ مبادئ الشفافية والتواصل الفاعل مع أصحاب المصلحة.

وأضافت أن التقرير يستعرض أداء المؤسسة وشركاتها التابعة وجهودها في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة، إلى جانب عدد من

الموضوعات ذات الصلة، وفق منهجية إعداد التقرير والمعايير المرتبطة بها. وأوضحت أن الفعالية سلطت الضوء على دور القطاع النفطي الكويتي في تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والمسؤولية البيئية والاجتماعية، ورؤية المؤسسة المستقبلية لترسيخ مبادئ الاستدامة في مختلف أنشطتها التشغيلية وقراراتها الاستراتيجية، بما يسهم في تعزيز مرونة أعمالها وتنافسيتها وخلق قيمة مستدامة لدولة الكويت على المدى الطويل.

الشفافية والإفصاح

من جانبه، قال العضو المنتدب للخطيط والمالية في مؤسسة البترول الكويتية بدر العطار إن تقرير الاستدامة 2023-2025 يمثل محطة مهمة في مسيرة المؤسسة نحو ترسيخ الاستدامة كعنصر أساسي في أعمالها واستراتيجيتها

طويلة الأمد.

وأضاف أن التقرير يعكس التزام المؤسسة بالشفافية وتعزيز التواصل مع المؤسسات المالية والاستثمارية وأصحاب المصلحة،

«التجارة العالمية» ترفع توقعات نمو تجارة السلع إلى 3.9 %

رفعت منظمة التجارة العالمية، أمس الخميس، توقعاتها لنمو حجم تجارة السلع العالمية خلال عام 2026 إلى 3.9 %، مقابل توقعات سابقة بلغت 1.9 %، مرجعة ذلك إلى قدرة سلاسل الإمداد على التكيف مع تداعيات الأزمة في الشرق الأوسط، إلى جانب قوة الاستثمارات المرتبطة بالنكاه الاصطناعي.

وقالت المنظمة، في تقرير صادر من جنيف بعنوان «آفاق التجارة العالمية والإحصاءات»، إن حجم تجارة السلع العالمية سجل نمواً بنسبة 3.5 % خلال النصف الأول من العام الحالي، رغم تداعيات الأزمة في الشرق الأوسط والصدمات التي شهدتها أسواق الطاقة والأسمدة والنقل، متوقعة ارتفاع النمو إلى 4.1 % في عام 2027.

ونقل التقرير عن المديرية العامة للمنظمة نغوزي أوكونجو إيويلا قولها إن الاقتصاد العالمي المتكامل والنظام التجاري القائم على القواعد يتيحان

للاقتصادات قدراً من المرونة يسمح باستمرار تدفق المنتجات الأساسية إلى الشركات والأشخاص. وشددت على ضرورة ضمان استمرار النظام التجاري القائم على القواعد في امتصاص الصدمات وسد الفجوات.

ولفتت المنظمة إلى أن الطلب المرتبط بالاستثمارات في النكاه الاصطناعي أسهم بدرجة كبيرة في تعويض الآثار السلبية للأزمة في الشرق الأوسط. وأوضحت أن السلع المرتبطة بتطوير تقنيات النكاه الاصطناعي، وفي مقدمتها أشباه الموصلات والخوادم، شكلت 47% من نمو تجارة السلع العالمية خلال النصف الأول من العام الجاري.

وأضافت أن التجارة في هذه السلع ارتفعت بنسبة 67 % على أساس سنوي خلال الفترة نفسها، متجاوزة معدلات النمو القوية المسجلة خلال عامي 2024 و2025.

وأشارت المنظمة إلى أن سلاسل الإمداد العالمية تمكنت من التكيف مع الاضطرابات التي شهدتها أسواق الطاقة والأسمدة والنقل. وبينت أن انخفاض صادرات النفط الخام من الشرق الأوسط بنحو 24 %، وصادرات الغاز الطبيعي المسال بنسبة 47 %، قابله ارتفاع في الشحنات من موردين آخرين، ما حد من تراجع الصادرات العالمية.

وأضافت أن نشاط مناولة الحاويات عالمياً ظل صامداً، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 3.9 % منذ بداية العام الحالي وحتى يوليو الماضي، فيما تمكنت أسواق الأسمدة من التكيف مع الاضطرابات عبر الاستعانة بموردين بديلين.

وفي المقابل، خفضت المنظمة توقعاتها لنمو تجارة الخدمات التجارية في عام 2026 إلى 3.3 %، مقابل 4.8 % في توقعات مارس، على أن يرتفع النمو إلى 6.4 % في عام 2027، وذلك نتيجة تأثير الصراع في الشرق الأوسط على خدمات النقل والسفر.

وقالت إن تجارة الخدمات التجارية نمت من حيث القيمة بنسبة 14 % على أساس سنوي خلال الربع الأول من عام 2026، وبنسبة 10% في الربع الثاني، إلا أن النمو تباطأ مع تأثير حركة النقل والسفر بالاضطرابات الإقليمية وارتفاع تكاليف الشحن.

وتوقعت المنظمة أن تسجل آسيا أسرع نمو في صادرات السلع خلال عام 2026 بنسبة 9.9 %، تليها أمريكا الشمالية بنسبة 5.7 %، وإفريقيا بنسبة 5.6 %، وأمريكا الجنوبية بنسبة 3.4 %.

وفي المقابل، توقعت تراجع صادرات السلع في الشرق الأوسط بنسبة 17.2 %، في ظل استمرار الصراع والاضطرابات المرتبطة به، وانخفاضها في

أوروبا بنسبة 0.1 %، وفي رابطة الدول المستقلة بنسبة 3.9 %.

وأضافت أنه من المتوقع انخفاض واردات الشرق الأوسط بنسبة 15.4 %، مقابل نمو واردات آسيا بنسبة 9.5 %، وإفريقيا بنسبة 8.9 %، ورابطة الدول المستقلة بنسبة 8.8 %، مع تسجيل نمو محدود في أمريكا الشمالية بنسبة 1.4 % وأوروبا بنسبة 0.5 %.

وتوقعت أيضاً انكماش صادرات الخدمات من الشرق الأوسط بنسبة 10.3 % نتيجة استمرار الأزمة، مقابل نمو صادرات أوروبا بنسبة 4.6% في 2026، وآسيا بنسبة 4 %، وإفريقيا بنسبة 3.1 %، وبنسبة 1.7 % في كل من أمريكا الشمالية ورابطة الدول المستقلة، و 1.3 % في أمريكا الجنوبية والوسطى ومنطقة البحر الكاريبي.

في تحويل الشراكات المجتمعية إلى أثر مُستدام

إشادة خليجية بتجربة «زين الكويت»

للمرة الثانية.. «زين الكويت» تحصد تكريماً إقليمياً خلال حفل الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي



التكريم تتويج لمسيرة تعاون ممتدة لأكثر من 28 عاماً بين زين وفريق الغوص الكويتي



الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة والسيد جاسم البديوي يقدمان تكريم زين إلى وليد الخشتي

رُسّخت زين الكويت مكانتها كنموذج رائد في مجال الاستدامة والمسؤولية المجتمعية على مستوى المنطقة، بعدما حصدت تكريماً خليجياً جديداً تقديراً لدورها في تحويل الشراكات المجتمعية طويلة الأمد إلى أثر تنموي مستدام، وذلك خلال حفل تكريم المشاريع والشخصيات الرائدة في مجالات الخدمة المدنية والعمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، الذي استضافته العاصمة البحرينية المنامة.

جاء هذا التقدير الإقليمي الرفيع على هامش الاجتماع الثاني عشر للجنة وزراء الشؤون والتنمية الاجتماعية بدول مجلس التعاون، بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء في مملكة البحرين الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة، والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي، ووزير الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د. أمثال الحويلة، وسفير دولة الكويت لدى مملكة البحرين جاسم الناجم، والرئيس التنفيذي للعلاقات والشؤون المؤسسية في زين الكويت وليد الخشتي، ورئيس فريق الغوص الكويتي وليد الفاضل، إلى جانب وزراء الخدمة المدنية والعمل والشؤون والتنمية الاجتماعية بدول مجلس التعاون وعدد من القياديين والمسؤولين.

حازت زين هذا التكريم عن مشروع «الشراكة الاستراتيجية لحماية وتأهيل البيئة البحرية بين زين الكويت وفريق الغوص الكويتي»، الذي تم اختياره

ضمن المشاريع الرائدة في مجال العمل الاجتماعي على مستوى القطاع الخاص الخليجي، في اعتراف إقليمي بنجاح إحدى أطول الشراكات المجتمعية والبيئية في الكويت والمنطقة.

يعكس هذا الاختيار قيمة نموذج الشراكة الذي جمع على مدى عقود بين إمكانات القطاع الخاص وخبرات العمل التطوعي البيئي التخصص، ليسهم في حماية البيئة البحرية الكويتية وصون مواردها الطبيعية، ويقدم مثالا عمليا على قدرة التعاون المؤسسي على تحقيق نتائج مستدامة تتجاوز الأثر الآني للمبادرات التقليدية.

يمثلّ هذا التكريم تتويجاً لمسيرة تعاون ممتدة لأكثر من 28 عاماً بين زين وفريق الغوص الكويتي، وهي شراكة تحولت خلالها جهود حماية البيئة البحرية من مبادرات ميدانية متفرقة إلى منظومة عمل مؤسسية متكاملة تجمع بين العمل التطوعي التخصص والتوعية المجتمعية وتمكين الشباب والدعم التشغيلي والميداني المستمر.

ويؤكد التقدير الخليجي أن الدور الذي يؤديه القطاع الخاص لم يعد يقتصر على تقديم الدعم والرعاية، بل بات شريكاً أساسياً في قيادة مسارات التنمية المستدامة، من خلال توظيف

الخبراته وقدراته المؤسسية ومنصاته الإعلامية والتوعوية لتعزيز نمو المبادرات المتخصصة وتوسيع نطاق تأثيرها المجتمعي والبيئي.

يُجسّد هذا الإنجاز رؤية زين في بناء شراكات استراتيجية طويلة المدى تركز على الاستدامة وقياس الأثر، وتؤمن بأن الاستثمار الحقيقي في المجتمع يتحقق عبر المبادرات القادرة على إحداث تغيير مستمر ومستدام ينعكس إيجاباً على الإنسان والبيئة والأجيال القادمة.

ويأتي هذا التكريم امتداداً لسجل زين في نيل التقدير على مستوى دول مجلس التعاون عن مبادراتها المجتمعية،

إذ سبق أن تم تكريم الشركة في الدوحة عام 2024 عن حملتها الرمضانية السنوية «زين الشهور»، التي اختبرت ضمن المشروعات الرائدة في مجال العمل الاجتماعي على مستوى القطاع الخاص الكويتي، وذلك خلال الاحتفال التكريمي الثالث عشر للمشروعات الرائدة في مجال العمل الاجتماعي، الذي أقيم على هامش الاجتماع العاشر للجنة وزراء الشؤون والتنمية الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتتعاامل زين مع المسؤولية المجتمعية كجزء أصيل من نهجها المؤسسي، من خلال شراكات ومبادرات مستدامة تتجاوز الأثر الآني لتصنع قيمة طويلة الأمد للمجتمع والبيئة، وتدعم الأولويات الوطنية في الاستدامة وحماية الموارد الطبيعية وتمكين الأجيال القادمة.

وتمتد الشراكة الاستراتيجية بين زين وفريق الغوص الكويتي لأكثر من 28 عاماً، دعمت خلالها الشركة عمليات الفريق بتوفير أربعة قوارب مجهزة بالكامل، كان أحدثها في عام 2023، وأسهمت هذه الشراكة في تنفيذ مئات المهام البيئية ورفع آلاف الأطنان من المخلفات الضارة وحماية عشرات الآلاف من الكائنات البحرية.

وتشمل العمليات التي ينفذها الفريق على مدار العام تفتيت وصيانة المrapط البحرية الصديقة للبيئة حول مناطق الشعاب المرجانية، ومراقبة صحة الشعاب ورفع التقارير للجهات المعنية، وتنظيف الجزر والشواطئ، ورفع شباك الصيد

جائزة جديدة مستحقة من the Private Banker International بتنظيم MEED

بيت التمويل الكويتي «أفضل بنك إسلامي للخدمات المالية الخاصة في العالم»



محمد محمد الغنّام

في خدمة العملاء والأداء الاستثماري والابتكار الاستراتيجي. وتعد Private Banker International منصة إعلامية وعلامة تجارية متخصصة في إدارة الثروات والخدمات المصرفية الخاصة، وتتبع شركة GlobalData العالمية.

من أبرز الجوائز العالمية المتخصصة في قطاع إدارة الثروات والخدمات المصرفية الخاصة، حيث تجمع البنوك الخاصة العالمية، ومديري الثروات المستقلين، والمكاتب العائلية، وشركات إدارة الأصول، للاحتفاء بالمؤسسات والأفراد الذين يرسخون معايير التميز

الثروات والخدمات المصرفية الخاصة. وتخضع جميع المشاركات للتقييم الفردي من قبل أعضاء اللجنة وفق منهجية دقيقة تضمن الشفافية والموضوعية، قبل اعتماد النتائج النهائية واختيار الفائزين. وفي فئة أفضل بنك إسلامي للخدمات المالية الخاصة في العالم، تركز معايير

التقييم على قدرة المؤسسة على تقديم منظومة متكاملة وموثوقة لإدارة الثروات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما يشمل الحلول الاستثمارية والتمويلية، وجودة الخدمات المقدمة للعملاء، واتساع نطاق المنتجات الإسلامية، وكفاءة إطار الحوكمة الشرعية، ومؤهلات الهيئة الشرعية، وفعالية إجراءات إصدار الفتاوى والرقابة الشرعية. بالإضافة إلى الالتزام بالمتطلبات التنظيمية ذات الصلة، ومدى نجاح المؤسسة في خدمة قاعدة عملاء واضحة ومتنامية من الباحثين عن حلول مالية متوافقة مع الشريعة.

جوائز Private Banker International

في عامها السادس والثلاثين، تعد جوائز Private Banker

الدولية، وحلول الإجارة والتمويل التجاري، وخدمات الخزانة والاستثمار، إلى جانب مجموعة واسعة من الفرص والحلول الاستثمارية في الأسواق المحلية والعالمية، مع مواكبة المتغيرات الاقتصادية والاستثمارية بما يحقق أفضل قيمة مضافة للعملاء.

وأكد أن هذا الإنجاز يمثل حافزاً لمواصلة الابتكار وتطوير الخدمات والحلول المالية والاستثمارية التي تلبّي تطلعات العملاء وتواكب الفرص الواعدة في الأسواق الإقليمية والعالمية، لافتاً إلى أن الجائزة تضاف إلى سجل بيت التمويل الكويتي الحافل بالجوائز والتقدير الدولية التي تعكس ريادته في الصناعة المصرفية الإسلامية وتميزه في تقديم خدمات مصرفية واستثمارية وفق أعلى معايير الجودة والاحترافية، مستفيداً من بنيته التكنولوجية المتقدمة وخبراته الممتدة في مجال الصيرفة الإسلامية.

وتم تقييم جوائز Private Banker International Global Wealth Awards من قبل لجنة مستقلة تضم نخبة من خبراء القطاع العالمي في إدارة

أسواق الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا، إضافة إلى نهجه القائم على بناء علاقات طويلة الأمد مع العملاء، مدعوماً بخبرات مصرفية متخصصة، وحلول رقمية مبتكرة، وتجربة مصرفية استثنائية مصممة بما يتوافق مع تطلعات العملاء واحتياجاتهم المتنوعة.

وقال المدير العام للخدمات المالية الخاصة وإدارة الثروات في بيت التمويل الكويتي، محمد الغنّام، إن هذه الجائزة تؤكد المكانة المتقدمة التي رسّخها بيت التمويل الكويتي على الساحة العالمية، ونجاح استراتيجيته الرامية إلى أن يكون المزود الأول والرائد للخدمات المالية الخاصة وإدارة الثروات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مشيراً إلى أن البنك يواصل تطوير خدماته وحلوله الاستثمارية بما يسهم في حماية وتنمية ثروات العملاء وتحقيق أهدافهم المالية طويلة الأجل.

وأضاف الغنّام: «يوفر بيت التمويل الكويتي باقة متكاملة من الخدمات المالية الخاصة وإدارة الثروات تشمل إدارة المحافظ الاستثمارية الإقليمية والعالية، وصناديق الأسهم والعقارات

فاز بيت التمويل الكويتي بجائزة «أفضل بنك إسلامي للخدمات المالية الخاصة في العالم»، لعام 2026 من Private Banker International العالمية لإدارة الثروات، بتنظيم MEED، وتتبع الجهتان الشركة الأم GlobalData.

ويعكس هذا التتويج العالمي المكانة الريادية التي يتمتع بها بيت التمويل الكويتي في قطاع الخدمات المالية الخاصة وإدارة الثروات، كما يمثل تقديراً لنجاحه في تقديم حلول مصرفية واستثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وفق أعلى المعايير العالمية، وقدرته على تلبية احتياجات العملاء من أصحاب الملاءة المالية العالية والثروات الكبيرة عبر شبكة أعماله الدولية.

واستحق بيت التمويل الكويتي هذه الجائزة بعد عملية تقييم دقيقة أجرتها لجنة تحكيم مستقلة استندت إلى مجموعة من المعايير، أبرزها النجاح في تقديم منظومة متكاملة من الحلول والخدمات المصرفية والاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والاستفادة من حضوره الواسع في

وسط أداء سلبي لجميع القطاعات وموجة بيع جماعية

«تاسي» يتراجع 1.57 % ويتخلى عن مستويات فنية هامة

قطاع البنوك يقود خسائر بورصة السعودية مع تصاعد حذر المستثمرين

قيمة السيولة بلغت 4.36 مليار ريال.. بتداول 218.4 مليون سهم



أنهى مؤشر سوق الأسهم السعودية (تاسي) تعاملات جلسة أمس الخميس متراجعا 1.57 %، ليفقد 165.95 نقطة، هبط بها إلى مستوى 10,376.28 نقطة، ليتخلى عن مستويات فنية هامة، وسط أداء سلبي لجميع القطاعات.

وشهدت الجلسة سيطرة واضحة للقوى البيعية، حيث تراجعت أسعار أسهم 249 شركة مقابل ارتفاع 15 شركة فقط، واستقرت أسعار 9 شركات دون تغيير، وسط سيولة إجمالية بلغت 4.36 مليار ريال، بتداول 218.4 مليون سهم.

وافتح المؤشر تداولته عند مستوى 10,540.62 نقطة، وهو قريب من أعلى مستوى سجله خلال الجلسة عند 10,545.65 نقطة، قبل أن يتراجع تدريجياً ليلامس أدنى مستوياته عند 10,361.49 نقطة.

هبوط جماعي للقطاعات

وعلى صعيد أداء القطاعات، جاء إغلاق جميع القطاعات باللون الأحمر، بصدارة قطاع الإعلام والترفيه الذي هبط 3.21 %، تلاه قطاع التأمين بتراجع نسبته 3.06 %، ثم قطاع المرافق العامة بنسبة 3.02 %.

وتصدر قطاع البنوك خسائر القطاعات الرئيسية، بعد هبوطه 1.81 %، وتراجع قطاع المواد الأساسية بنسبة 1.26 % وبلغت خسائر قطاعي الاتصالات والطاقة 0.67 % و 0.43 % لكل منهما على التوالي.

تحركات الأسهم

وفي قائمة الأسهم الأكثر انخفاضا، جاء سهم إكسترا في الصدارة بتراجع نسبته 8.05 % ليصل إلى 53.7 ريال، تلاه سهم تسهيل بنسبة 8.02 %، وانخفض سهم صناعة الورق 5.19 %، وتراجع سهم أنابيب الشرق 5.14 %، وسجل سهم أمياتنيت تراجعا نسبته 5.10 %.

وفي المقابل، صعد سهم حديد وطني

وسط تصاعد المخاطر الجيوسياسية كسر مستوى 10,400 يعيد 10,300 كدعم رئيسي، بينما استعادت 10,400 مرة أخرى تقلل الضغوط وتفتح المجال لارتداد السوق.

ورغم أن ارتفاع النفط يدعم قطاع الطاقة وأرامكو، فإن ارتفاعه المدفوع بالمخاطر الجيوسياسية يرفع علاوة المخاطرة ويضغط على السوق ككل.. ارتفاع النفط إيجابي لقطاع الطاقة، لكنه حاليًا لا يكفي لدعم تاسي في ظل ارتفاع المخاطر الجيوسياسية.

المخاطر الجيوسياسية

استمرار حالة الحذر تراجع مؤشر السوق السعودي بجلسة الخميس، يرجع إلى استمرار حالة الحذر والقلق لدى المستثمرين بفعل التطورات

مستوى 6.35 ريال كأولى مناطق المقاومة التي يسعى السهم لتجاوزها، وفي حال نجاح القوى الشرائية في اختراق هذه المنطقة والثبات أعلاها؛ فإن التوقعات الفنية تشير إلى إمكانية استهداف مستوى 6.50 ريال؛ وصولاً إلى مستوى 6.90 ريال كهدف أبعد في حال استمرار الزخم الإيجابي وتوفر المحفزات اللازمة.

وعلى الجانب الآخر، تظل المخاطر الفنية قائمة في حال فشل السهم في الحفاظ على مكاسبه الحالية. ويمثل مستوى 6.00 ريالات منطقة دعم حرجة ومستوى وقف خسارة للمراكز الشرائية قصيرة الأجل؛ إذ إن التداول دون هذا المستوى يعني عودة السعر إلى ما تحت المتوسطات المتحركة؛ مما قد يدفعه مجدداً نحو قاع العام المسجل سابقاً.

وتجدر الإشارة إلى أن سهم السيف غاليري كان قد بدأ رحلة من التراجع التدريجي منذ أواخر شهر مايو؛ وذلك بعد أن بلغ أعلى قمة له خلال العام الجاري عند مستوى 7.16 ريال، ومنذ ذلك الحين، فرضت القوى البيعية سيطرتها على حركة الأسعار؛ مما أدى إلى تسجيل السهم لأدنى قاع سعري عند مستوى 5.98 ريال.

ورغم المؤشرات الإيجابية اللحظية، إلا أن الاتجاه العام الهابط لا يزال يلقي بظلاله على حركة السهم، حيث يظل احتمال استمرار هذا الاتجاه قائماً ما لم يتم تأكيد الحركة الإيجابية الحالية عبر اختراق مستويات المقاومة المذكورة وبأحجام تداول مرتفعة ومستدامة.

سهم «السيف غاليري» يظهر مؤشرات إيجابية

سجل سهم شركة متاجر السيف للتنمية والاستثمار (السيف غاليري)، تحركات فنية لافتة خلال التداولات الأخيرة، حيث أظهر السهم قدرة على التماسك فوق مستويات الدعم الفنية المتمثلة في المتوسطات المتحركة الأسية.

وتأتي هذه التحركات مدعومة بارتفاع ملحوظ في أحجام التداول؛ مما يشير إلى محاولة السهم الخروج من المسار الهابط الذي سيطر على أدائه منذ أواخر شهر مايو الماضي، وسط ترقب من المتعاملين لدى قدرة السهم على تأكيد هذا الاختراق السعري.

وفقاً للبيانات الفنية الراهنة، يتداول سهم السيف غاليري عند مستوى 6.16 ريال، متموضعاً فوق المتوسط المتحرك الأسّي لـ 9 أيام (EMA 9) والمتوسط المتحرك الأسّي لـ 21 يوماً (EMA 21).

ورصد المحللون الفنيون حدوث تقاطع إيجابي بين هذين المتوسطين، وهي إشارة فنية تعكس غالباً احتمالية تغير في الزخم السعري قصير الأجل لصالح القوى الشرائية، وما يعزز من أهمية هذا التماسك هو اقترانه بأحجام تداول تجاوزت المعدلات المتوسطة المعتادة؛ مما يعكس زيادة في وتيرة النشاط على السهم عند هذه المستويات السعرية.

وبالنظر إلى المستهدفات السعرية القادمة بناءً على القراءة الفنية، يبرز

وعلى مستوى الحجم، كان سهم أرامكو السعودية الأنشط بتداول 13.63 مليون سهم، يليه سهم حديد وطني بتداول 11.78 مليون سهم.

وفيما يخص الأرقام القياسية، سجلت عدة أسهم قيعاناً تاريخية خلال الجلسة، من بينها أملاك عند 8.26 ريال، وتمكين عند 42.54 ريال، وكيمانول عند 25 ريال، ومياهنا عند 9.54 ريال، وأسمنت تبوك عند 6.77 ريال، كما أغلقت أسهم البلا، وشاكر، وبوان، وسابك، والخزف السعودي، والتصنيع، والغاز القابضة عند أدنى مستوياتها في 52 أسبوعاً.

بالنسبة القصوى 10 % ليخلق عند 2.42 ريال، مسجلاً أعلى مستوى له في 52 أسبوعاً، كما ارتفع سهم أسمنت نجران 3 %، وارتفع أسمنت الجنوب بنسبة 1.76 %، وأغلق سهم رعاية مرتفعاً 1.59 %.

الأكثر نشاطاً

ومن حيث النشاط، تصدر سهم مصرف الراجحي قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث القيمة بنحو 546.77 مليون ريال مع تراجع 1.42 %، تلاه سهم أرامكو السعودية بسيولة بلغت 352.59 مليون ريال وتراجع السهم 0.39 %.

سهم وفرة يختبر مستويات مقاومة فنية

للمتوسطات المتحركة (MACD)، وهي إشارة فنية يستدل بها المحللون عادة على احتمالية تحول الزخم لصالح القوى الشرائية.

ويظل تأكيد هذه الحركة الإيجابية رهناً بالاستقرار السعري أعلى المتوسط المتحرك، بالإضافة إلى ضرورة اختراق مستوى المقاومة المحدد عند 21.52 ريال للأعلى، وفي حال نجاح السهم في تجاوز هذه العقبان الفنية؛ فإن المستهدفات السعرية المرصودة تبدأ من مستوى 22.10 ريال كهدف أول، يليه مستوى 22.60 ريال؛ وصولاً إلى مستوى 23.85 ريال في حال استمرار الزخم الصاعد.

مستوى 21.08 ريال؛ وهو مستوى يقترب فيه السهم من اختبار منطقة المتوسط المتحرك البسيط لـ 200 يوم، والذي يعد أحد أهم المؤشرات الفنية لتحديد الاتجاهات طويلة الأجل في الأسواق المالية.

ورافق هذا الاختبار تدفقات نقدية مرتفعة أدت إلى تسجيل أحجام تداول وصفت بالمرتفعة جداً؛ وهو ما يعكس زيادة في حدة التفاعل بين القوى الشرائية والبيعية عند هذه المستويات السعرية.

وعلى صعيد مؤشرات الزخم، رُصدت إشارة تقاطع إيجابية على مؤشر التقارب والتباعد

سجل سهم شركة وفرة للصناعة والتنمية، تحركات إيجابية ملحوظة خلال الجلسات الأخيرة، حيث اتجه السهم لاختبار المتوسط المتحرك البسيط لـ 200 يوم (SMA 200).

وتأتي هذه التحركات الفنية مدعومة بارتفاع لافت في أحجام التداول؛ تزامناً مع ظهور إشارات فنية إيجابية على مؤشرات الزخم؛ مما يضع السهم أمام مرحلة اختبار حاسمة لتحديد اتجاهه القادم في ظل المسار العرضي الذي يسلكه منذ مطلع العام الجاري.

وتشير البيانات الفنية الحالية لسهم شركة وفرة للصناعة والتنمية إلى وصول السعر

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/07	2026/10/08	التغير
1 إكسترا	58.40	53.70	8.05 (%)
2 تسهيل	26.42	24.30	8.02 (%)
3 صناعة الورق	60.75	57.60	5.19 (%)
4 أنابيب الشرق	182.90	173.50	5.14 (%)
5 أمياتنيت	11.57	10.98	5.10 (%)
6 لدن	1.81	1.72	4.97 (%)
7 بدجت السعودية	26.68	25.36	4.95 (%)
8 توبي	5.19	4.94	4.82 (%)
9 البحر الأحمر	21.10	20.12	4.64 (%)
10 رسن	146.50	139.70	4.64 (%)

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/10/07	2026/10/08	التغير
1 حديد وطني	2.20	2.42	10.00 %
2 أسمنت نجران	5.66	5.83	3.00 %
3 أسمنت الجنوب	18.20	18.52	1.76 %
4 رعاية	107.20	108.90	1.59 %
5 سدكو كابيتال ريت	6.75	6.82	1.04 %
6 أو جي سي	23.30	23.52	0.94 %
7 أسمنت العربية	20.06	20.18	0.60 %
8 للاجد للعود	116.50	117.10	0.52 %
9 أسمنت المدينة	10.05	10.10	0.50 %
10 الاستثمار ريت	6.61	6.64	0.45 %

ضغط بيعي واسع يهوي بالمؤشر العام

بورصة قطر تفقد 204 نقاط وسط موجة هبوط جماعية

1الصناعات والنقل يقودان القطاعات إلى المنطقة الحمراء

2«مسيعيد» يتصدر الكميات و«قطر الوطني» يستحوذ على السيولة

أنهت بورصة قطر تعاملات أمس الخميس على تراجع حاد، في ظل موجة بيع شملت مختلف قطاعات السوق، دفعت المؤشر العام إلى فقدان أكثر من 200 نقطة، بالتزامن مع ارتفاع واضح في السيولة وأحجام التداول وعدد الصفقات، بما يعكس تصاعد نشاط المتعاملين خلال الجلسة. وتراجع المؤشر العام لبورصة قطر بنسبة 2.21%، بما يعادل 203.92 نقطة، ليغلق عند مستوى 9005.61 نقطة، مقارنة بمستوى إغلاق جلسة الأربعاء. وجاء هذا الأداء في ظل ضغط بيعي واسع النطاق طال الأسهم المدرجة، إذ غلبت التراجعات على حركة السوق بشكل واضح.

ضغوط جماعية من القطاعات

ساهم الأداء السلبي الجماعي لقطاعات البورصة في تعميق خسائر المؤشر العام، مع تصدر قطاع

الصناعات قائمة القطاعات الأكثر تراجعاً بعدما انخفض بنسبة 2.51%، تلاه قطاع النقل بتراجع بلغ 2.35%.

ويشير تراجع القطاعات الرئيسية في وقت واحد إلى اتساع نطاق الضغوط البيعية وعدم اقتصرها على مجموعة محددة من الأسهم، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على المؤشر العام، خصوصاً مع تراجع عدد كبير من الأسهم ذات التأثير النسبي في حركة السوق.

ويأتي الأداء القطاعي الضعيف في وقت اتجهت فيه غالبية الأسهم إلى تسجيل خسائر، ما أدى إلى اتساع الفجوة بين الأسهم المتراجعة والرابحة خلال الجلسة، ورفع من حدة الضغوط على المؤشر.

ارتفاع السيولة رغم الهبوط

ورغم الانخفاض القوي في المؤشر، شهدت

الحدود للسهام لم تكن كافية لتغيير الاتجاه العام للسوق، في ظل التراجع الواسع لبقية الأسهم.

«مسيعيد» يتصدر الكميات

وعلى صعيد نشاط التداول، تصدر سهم «مسيعيد» قائمة الأسهم من حيث أحجام التداول، بعدما بلغ حجم التعاملات عليه نحو 18.61 مليون سهم، ليشكل أحد أبرز مراكز النشاط في السوق خلال الجلسة.

ويعكس تصدر السهم لقائمة الكميات تركيزاً ملحوظاً من المتعاملين على الأسهم ذات النشاط المرتفع، في الوقت الذي شهدت فيه السوق ككل زيادة كبيرة في حجم الأسهم المتداولة مقارنة بالجلسة السابقة.

«قطر الوطني» في صدارة السيولة

أما من حيث قيمة التداول، فقد تصدر سهم «قطر الوطني» قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً، بسيولة بلغت نحو 41.24 مليون ريال.

ويأتي ذلك مع ارتفاع إجمالي قيمة التداولات في السوق، ما يشير إلى حضور قوي للأسهم القيادية ضمن حركة السيولة، بالتزامن مع موجة التراجع التي طالت غالبية مكونات السوق.

قراءة في أداء الجلسة

تكشف تعاملات الخميس عن جلسة اتسمت بارتفاع واضح في حدة التداولات بالتزامن مع انخفاض المؤشر، إذ تزامنت خسارة المؤشر بأكثر من 2% مع زيادة كبيرة في السيولة وأحجام التداول والصفقات.

أكثر الشركات انخفاضاً				
الشركة	2026/10/07	2026/10/08	التغير	
1 السينما	2.549	2.345	8.00%	
2 زاد	10.610	10.040	5.37%	
3 العامة	2.310	2.206	4.50%	
4 الطبية	1.349	1.299	3.71%	
5 ناقلات	3.980	3.840	3.52%	
6 صناعات قطر	9.571	9.252	3.33%	
7 بنك دخان	3.020	2.920	3.31%	
8 ودام	1.526	1.480	3.01%	
9 الفالچ	0.539	0.523	2.97%	
10 التحويلية	2.163	2.100	2.91%	

أكثر الشركات ارتفاعاً				
الشركة	2026/10/07	2026/10/08	التغير	
1 دلالة	1.724	1.730	0.35%	
2 مجمع للناعي	5.120	5.126	0.12%	

استحوذ قطاع النفط على النصيب الأكبر

5.2 مليار دولار قيمة ترسية المشاريع في قطر خلال الربع الثالث



انخفضت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيته في قطر بنسبة 62.6% على أساس سنوي خلال الربع الثالث من عام 2026، لتصل إلى 5.2 مليار دولار، مقابل 13.9 مليار دولار في الربع المماثل من عام 2025، وفقاً لـ«كامكو إنفست» معتمدة على بيانات مجلة «ميد».

وأوضحت «كامكو إنفست» في تقريرها عن سوق المشاريع بدول مجلس التعاون الخليجي لشهر أكتوبر 2026، أن قيمة العقود التي تمت ترسيته في قطر ارتفعت بنسبة 76.1% على أساس ربع سنوي خلال الربع الثالث، بما يعكس استمرار تعافى وتيرة ترسية العقود. وأرجعت التقرير التراجع السنوي بصورة رئيسية إلى غياب العقود التي تمت ترسيته في 4 قطاعات من أصل 8 قطاعات خلال الربع الثالث، وهي قطاعات الكيماويات والغاز والصناعة والطاقة.

واستحوذ قطاع النفط على النصيب الأكبر من قيمة المشاريع التي تمت ترسيته في قطر خلال الربع الثالث، بقيمة بلغت 5 مليارات دولار، تلاه قطاع الإنشاءات بإجمالي ترسيات بلغ 137 مليون دولار.

وفي المقابل، ارتفعت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيته في قطاع المياه بنسبة 220% على أساس سنوي، لتصل إلى 32 مليون دولار، مقابل 10 ملايين دولار خلال الربع الثالث من 2025. وشملت أبرز المشاريع التي تمت ترسيته خلال الربع الثالث عقداً بقيمة 32 مليون دولار منحتة هيئة الأشغال العامة «أشغال» لاستكمال الأعمال المتبقية من إنشاء خط ناقل للمياه المعالجة على امتداد طريق دخان والطريق المداري، بين طريق دخان ومحطة معالجة مياه الصرف الصحي الشمالية.



تداولات العقارات في قطر تسجل 508.3 مليون ريال خلال أسبوع

تركزت عمليات البيع في الدوحة والريان والوكرة

بلغ حجم تداول العقارات في قطر نحو 508.3 مليون ريال خلال الفترة من 27 سبتمبر إلى 1 أكتوبر 2026، وفقاً للنشرة الأسبوعية الصادرة عن إدارة التسجيل العقاري بوزارة العدل. وأوضحت النشرة أن حجم تداول العقارات في عقود البيع المسجلة لدى إدارة التسجيل العقاري بلغ 464.18 مليون ريال خلال الأسبوع، فيما بلغ إجمالي عقود البيع للنشرة العقارية الخاصة بالوحدات السكنية نحو 44.09 مليون ريال. وشملت قائمة العقارات المتداولة بالبيع أراضي فضاء ومساكن وعمارات سكنية وتجارية

وبإدارة، إضافة إلى محال تجارية ووحدات سكنية. وتركزت عمليات البيع في بلديات الدوحة والريان والوكرة وأم صلال والظاعين والخور والذخيرة والشمال والشيخانية، إلى جانب مناطق لوسيل 69 وجزيرة اللؤلؤة والوكير والخرايج ولقטיפية والغرافة والصخامة. وكان حجم تداول العقارات في عقود البيع المسجلة لدى إدارة التسجيل العقاري قد تجاوز 583 مليون ريال خلال الفترة من 20 إلى 24 سبتمبر 2026.

السوق فقد 98 نقطة وسط موجة بيع واسعة

بورصة دبي تنهي الجلسة في المنطقة الحمراء

1

الخدمات الاستهلاكية تتصدر خسائر القطاعات بنحو 3.84 %

2

«ديار للتطوير» يقود الأسهم الهابطة بانخفاض 4.90 %

أنهى مؤشر سوق دبي المالي تعاملات جلسة أمس الخميس على تراجع حاد، متأثراً بموجة من الضغوط البيعية التي امتدت إلى غالبية القطاعات والأسهم، ما دفع المؤشر إلى التخلي عن مكاسب الجلسات السابقة والعودة إلى مستويات أدنى.

وانخفض المؤشر العام للسوق بنسبة 1.66 %، فاقداً 98.34 نقطة، ليغلق عند مستوى 5799.23 نقطة، في جلسة اتسمت بسيطرة الاتجاه البيعي على حركة التداول، مع تفوق واضح لعدد الأسهم المتراجعة على الأسهم الراحبة.

وتعكس حركة المؤشر خلال الجلسة حالة من الحذر بين المستثمرين، خصوصاً مع اتساع نطاق التراجع ليشمل قطاعات رئيسية، الأمر الذي عزز الضغوط على المؤشر ودفعه إلى تسجيل خسارة يومية لافتة.

658.7 مليون درهم قيمة التداولات

وعلى صعيد النشاط، سجلت سوق دبي المالي تداولات نشطة نسبياً، إذ بلغت السيولة الإجمالية نحو 658.743 مليون درهم، من خلال تداول 261.095 مليون سهم.

وجرى تنفيذ هذه التداولات عبر 16.323 صفقة، بما يعكس استمرار النشاط في السوق رغم الاتجاه النزولي للمؤشر.

ويشير تزامن السيولة المرتفعة نسبياً مع تراجع المؤشر إلى زيادة عمليات البيع خلال الجلسة، إذ لم تتمكن التداولات من امتصاص الضغوط التي تعرضت لها الأسهم القيادية والقطاعات الرئيسية. ويأتي ذلك في وقت يظل فيه المستثمرون أكثر حساسية تجاه تحركات الأسواق الإقليمية والعالمية،

بعدما انخفض سهمها بنسبة 4.90 %.

ويأتي تراجع السهم ضمن موجة الانخفاض التي شهدتها السوق، في ظل الضغوط البيعية التي طالت مجموعة من الأسهم، ولا سيما تلك المرتبطة بالقطاعات التي سجلت خسائر خلال التعاملات.

ويتابع المستثمرون أداء أسهم شركات التطوير العقاري في سوق دبي بشكل خاص، نظراً لوزن القطاع في السوق وحساسيته تجاه اتجاهات أسعار الفائدة والطلب العقاري ومستويات السيولة.

«الإسمنت الوطنية» تتصدر الراحبين

وفي المقابل، خالف سهم «الإسمنت الوطنية» الاتجاه العام للسوق، بعدما ارتفع بنسبة 14.88 %، ليتصدر قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً خلال الجلسة.

وجاء أداء السهم بصورة لافتة مقارنة بالأداء العام للسوق، إذ ارتفع في وقت شهدت فيه غالبية الأسهم ضغوطاً بيعية، كما جاء ارتفاعه متزامناً مع تصدر قطاع المواد الأساسية قائمة القطاعات الصاعدة.

ويبرز هذا الأداء وجود تحركات انتقائية داخل السوق، إذ تمكنت بعض الأسهم من تحقيق مكاسب قوية رغم الاتجاه العام الهابط، وهو ما يعكس استمرار اهتمام المستثمرين بفرص محددة بعيداً عن حركة المؤشر العام.

أكثر الشركات انخفاضاً				
الشركة	2026/10/07	2026/10/08	التغير	
1 ديار للتطوير	0.76	0.72	(4.90%)	
2 أمان	0.72	0.68	(4.88%)	
3 طلبات	1.09	1.04	(4.59%)	
4 شعاع كابيتال	0.27	0.26	(3.76%)	
5 الإمارات دبي الوطني	30.40	29.32	(3.55%)	
6 سالك	5.43	5.25	(3.31%)	
7 دريك أند سكل	0.30	0.29	(3.03%)	
8 اكتتاب	0.41	0.40	(2.91%)	
9 الإححاد العقارية	0.61	0.60	(2.30%)	
10 الإتصالات للتكاملة - دو	12.20	11.92	(2.30%)	

83 سهماً تنخفض مقابل 4 رابحة في جلسة الخميس

بورصة أبوظبي تتراجع وسط موجة بيع واسعة

1

السيولة تتجاوز 1.3 مليار درهم رغم ضغوط التداول

2

«طيران أبوظبي» يتصدر قائمة الخاسرين بانخفاض 4.9 %

أنهى مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية جلسة أمس الخميس على تراجع حاد، متأثراً بموجة بيع واسعة طالت غالبية الأسهم والقطاعات، في وقت سجلت فيه التداولات سيولة مرتفعة تجاوزت 1.3 مليار درهم، ما يعكس نشاطاً ملحوظاً رغم الضغوط التي فرضت نفسها على حركة السوق.

تراجع حاد للمؤشر

انخفض المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 1.598 %، فاقداً 159.17 نقطة، ليغلق عند مستوى 9801.07 نقطة، مواصلاً تحركه تحت ضغوط بيعية قوية خلال الجلسة.

وجاء الهبوط في ظل اتساع نطاق التراجعات بين

الأسهم المدرجة، إذ غلب الاتجاه السلبي على حركة السوق بصورة واضحة، مع انخفاض أسعار عشرات الأسهم مقابل عدد محدود للغاية من الأسهم التي تمكنت من تحقيق مكاسب.

سيولة تتجاوز 1.3 مليار درهم

وبلغت قيمة التداولات الإجمالية خلال الجلسة نحو 1.349 مليار درهم، من خلال تداول 314.900 مليون سهم، عبر تنفيذ 27.983 صفقة.

وتشير مستويات السيولة إلى استمرار النشاط في السوق رغم حالة التراجع، حيث شهدت الجلسة عمليات بيع وتدوير ملحوظة على عدد من الأسهم، في وقت اتجه فيه المستثمرون إلى تقليص مراكزهم

في عدد واسع من القطاعات.

ويعكس ارتفاع قيمة التداولات بالتزامن مع انخفاض المؤشر زيادة الضغوط البيعية، خصوصاً مع اتساع عدد الأسهم المتراجعة، وهو ما أدى إلى تغليب الاتجاه السلبي على أداء السوق ككل.

صفقة كبيرة على «ألفا ظبي»

وعلى صعيد التداولات الخاصة، شهد سوق أبوظبي تنفيذ صفقة كبيرة على أسهم شركة «ألفا ظبي القابضة»، بلغت قيمتها الإجمالية 7.560 مليون درهم، من خلال تداول 1.050 مليون سهم.

وتأتى هذه الصفقة ضمن النشاط الذي شهدته السوق خلال الجلسة، إلى جانب التداولات الاعتيادية التي تركزت على مجموعة من الأسهم القيادية والنشطة.

44 مليار درهم خسائر في القيمة السوقية

انعكست موجة التراجع على القيمة السوقية للأسهم المدرجة في سوق أبوظبي، التي انخفضت إلى نحو 2.568 تريليون درهم، مقابل 2.612 تريليون درهم في الجلسة السابقة.

وبذلك فقدت القيمة السوقية نحو 44 مليار درهم خلال جلسة واحدة، بما يعادل انخفاضاً نسبته 1.68 %.

ويبرز هذا التراجع حجم التأثير الذي خلفته عمليات البيع على القيمة الإجمالية للشركات المدرجة، خصوصاً مع الهبوط الجماعي الذي طال عدداً كبيراً من الأسهم والقطاعات.

أكثر الشركات انخفاضاً				
الشركة	2026/10/07	2026/10/08	التغير	
1 طيران أبوظبي	6.30	5.99	(4.92%)	
2 الصير مارين	3.39	3.23	(4.72%)	
3 مدن القابضة	2.97	2.85	(4.04%)	
4 أبوظبي الإسلامي	23.30	22.36	(4.03%)	
5 ايبيكس للاستثمار	3.49	3.35	(4.01%)	
6 فبرتيغلوب	2.51	2.41	(3.98%)	
7 إمستيل	1.28	1.23	(3.91%)	
8 رأس الخيمة العقارية	1.04	1.00	(3.85%)	
9 أدنوك للحفر	5.68	5.47	(3.70%)	
10 إشراق للاستثمار	0.65	0.63	(3.69%)	

أكثر الشركات ارتفاعاً				
الشركة	2026/10/07	2026/10/08	التغير	
1 مجموعة إي إس جي	13.48	14.18	5.19%	
2 بنك الاستثمار	0.03	0.03	3.70%	
3 بنك أم القيوين	2.85	2.93	2.81%	
4 غذاء القابضة	11.42	11.44	0.18%	

المخاطرة خلال التعاملات.

«طيران أبوظبي» يتصدر الخاسرين

تصدر سهم «طيران أبوظبي» قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً خلال جلسة الخميس، بعدما انخفض بنسبة 4.921 %.

وجاء أداء السهم ضمن موجة الهبوط التي شملت غالبية الأسهم، في ظل تعرض السوق لضغوط بيعية واسعة انعكست على مستويات الأسعار.

«بنك الاستثمار» في صدارة الراحبين

وفي المقابل، تصدر سهم «بنك الاستثمار» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، بعدما سجل مكاسب بنسبة 3.704 %.

ورغم المكاسب التي حققها السهم، فإنها جاءت ضمن نطاق محدود مقارنة باتساع قاعدة الأسهم التي سجلت خسائر خلال الجلسة، بما يؤكد غلبة المسار الهابط على حركة السوق.

العقارات يقود خسائر القطاعات

وعلى مستوى القطاعات، هيمن الأداء السلبي على مؤشرات سوق أبوظبي للأوراق المالية، مع تعرض مختلف مكونات السوق لضغوط متفاوتة.

وتصدر قطاع العقارات قائمة القطاعات الأكثر

في عدد واسع من القطاعات.

ويعكس ارتفاع قيمة التداولات بالتزامن مع انخفاض المؤشر زيادة الضغوط البيعية، خصوصاً مع اتساع عدد الأسهم المتراجعة، وهو ما أدى إلى تغليب الاتجاه السلبي على أداء السوق ككل.

صفقة كبيرة على «ألفا ظبي»

وعلى صعيد التداولات الخاصة، شهد سوق أبوظبي تنفيذ صفقة كبيرة على أسهم شركة «ألفا ظبي القابضة»، بلغت قيمتها الإجمالية 7.560 مليون درهم، من خلال تداول 1.050 مليون سهم.

وتأتى هذه الصفقة ضمن النشاط الذي شهدته السوق خلال الجلسة، إلى جانب التداولات الاعتيادية التي تركزت على مجموعة من الأسهم القيادية والنشطة.

44 مليار درهم خسائر في القيمة السوقية

انعكست موجة التراجع على القيمة السوقية للأسهم المدرجة في سوق أبوظبي، التي انخفضت إلى نحو 2.568 تريليون درهم، مقابل 2.612 تريليون درهم في الجلسة السابقة.

وبذلك فقدت القيمة السوقية نحو 44 مليار درهم خلال جلسة واحدة، بما يعادل انخفاضاً نسبته 1.68 %.

ويبرز هذا التراجع حجم التأثير الذي خلفته عمليات البيع على القيمة الإجمالية للشركات المدرجة، خصوصاً مع الهبوط الجماعي الذي طال عدداً كبيراً من الأسهم والقطاعات.

التراجعات تكتسح الأسهم

اتسع نطاق الخسائر على مستوى الأسهم، إذ تراجعت أسعار 83 سهماً بنهاية التعاملات، في حين ارتفعت أسعار 4 أسهم فقط، بينما حافظت 43 سهماً على مستوياتها السابقة دون تغيير.

وتظهر هذه الأرقام بوضوح سيطرة الاتجاه البيعي على الجلسة، مع اتساع الفارق بين الأسهم الخاسرة والراحبة، وهو ما يعكس ضعف شهية

الصناعة والمال يقودان البورصة إلى المنطقة الخضراء

سوق مسقط يختتم الأسبوع بمكاسب هامة مشية وسط تباين القطاعات

مطاحن صلالة ومسقط للتأمين يتصدران قائمة الاربحين



السيولة تتراجع 8.84 % رغم صعود المؤشر الرئيسي



كما أن انخفاض أحجام وقيم التداولات يشير إلى تراجع قوة النشاط مقارنة بالجلسة السابقة، وهو ما يجعل المكاسب المسجلة أقرب إلى التحرك الهادئ منها إلى موجة شراء واسعة النطاق.

وفي المقابل، فإن استمرار تحسن بعض الأسهم الفردية، ولا سيما في قطاعات الصناعة والمال، يعكس وجود اهتمام انتقائي بالفرص المتاحة في السوق، مع اتجاه المستثمرين إلى التركيز على أسهم محددة بدلاً من ضخ السيولة بصورة متوازنة عبر مختلف القطاعات.

وبنهاية الأسبوع، حافظ مسقط 30 على مستوى 7,832.25 نقطة، في جلسة اتسمت بتضارب اتجاهات القطاعات وتراجع النشاط، مع بقاء القطاع المالي والصناعي عاملين أساسيين في دعم المؤشر، مقابل تأثير سلبي من قطاع الخدمات.

ومن شأن اتجاهات السيولة وأداء الأسهم القيادية خلال الجلسات المقبلة أن تكون عوامل مهمة في تحديد قدرة المؤشر على مواصلة التحرك الإيجابي، خصوصاً مع أهمية مستويات التداول في تأكيد أي موجة صعود جديدة، إلى جانب استمرار مراقبة المستثمرين لأداء الشركات والقطاعات الرئيسية في السوق العماني.

بنك صحر الدولي يتصدر النشاط

وعلى مستوى الأسهم الأكثر نشاطاً، تصدر بنك صحر الدولي قائمة الأسهم من حيث حجم وقيمة التداولات، مع تداول نحو 112.95 مليون سهم بقيمة بلغت 21.69 مليون ريال عماني. ويعكس تصدر السهم لقائمتي الكمية والقيمة أهمية الأسهم المصرفية في حركة السيولة داخل بورصة مسقط، خصوصاً أن البنوك تستحوذ عادة على جانب مهم من اهتمام المستثمرين، سواء من حيث التداولات اليومية أو الوزن في مؤشرات السوق. وبلغت قيمة التداولات على سهم بنك صحر الدولي وحده ما يقارب 26.3% من إجمالي قيمة التداولات في السوق خلال الجلسة، ما يبرز الثقل الذي مثله السهم في نشاط الخميس.

أداء متباين وترقب لتحركات السوق

وتكشف حصيلة جلسة الخميس عن سوق اتسمت بالاستقرار النسبي والتباين القطاعي، إذ نجح المؤشر الرئيسي في الحفاظ على مساره الإيجابي، لكن بمكاسب محدودة، في ظل صعود قطاعي الصناعة والمال مقابل تراجع الخدمات.

إلى الوزن النسبي لأسهم البنوك وشركات التأمين والاستثمار ضمن السوق، فضلاً عن نشاطها الملحوظ من حيث التداولات.

الخدمات تضغط على أداء السوق

في المقابل، اتجه مؤشر قطاع الخدمات إلى الهبوط، مسجلاً تراجعاً بنسبة 0.55 %، ليكون القطاع الوحيد بين المؤشرات الرئيسية الذي أنهى الجلسة على انخفاض.

وجاء سهم العنقاء للطاقة في مقدمة الأسهم المتراجعة، بعدما انخفض بنسبة 9.97 %، ما شكل ضغطاً واضحاً على مؤشر القطاع وحدّ من المكاسب التي حققتها القطاعات الأخرى.

ويبرز التباين بين أداء قطاعات السوق في جلسة الخميس استمرار انتقائية المستثمرين في توجيه السيولة، مع تحرك الأسهم وفق عوامل خاصة بكل شركة وقطاع، بدلاً من وجود اتجاه صعودي جماعي يشمل مختلف مكونات السوق.

تراجع ملحوظ في أحجام التداول

وبالتزامن مع ارتفاع المؤشر، شهدت البورصة انخفاضاً في نشاط التداول مقارنة بالجلسة السابقة، إذ تراجع حجم التداول بنسبة 14.91% ليصل إلى نحو 273.99 مليون ورقة مالية، مقابل 322.02 مليون ورقة مالية في جلسة الأربعاء.

ويشير انخفاض الكميات المتداولة بالتزامن مع الارتفاع المحدود للمؤشر إلى استمرار الحذر النسبي بين المستثمرين، إذ لم تتوافق مكاسب السوق مع زيادة في حجم النشاط، ما يعكس محدودية الزخم الشرائي خلال الجلسة.

كما تراجعت قيمة التداولات بنسبة 8.84 %، لتسجل نحو 82.46 مليون ريال عماني، مقارنة بنحو 90.45 مليون ريال عماني في الجلسة السابقة.

وبذلك انخفضت القيمة المتداولة بنحو 7.99 ملايين ريال عماني خلال جلسة واحدة، بالتزامن مع تراجع عدد الأوراق المالية المتداولة، ما يؤكد هدوء النشاط مقارنة بجلسة الأربعاء.

المرتفعة في القطاع، بعدما سجل مكاسب بلغت 4.71 %، بينما ارتفع سهم الأسماك العمانية بنسبة 4.55 %، ما عزز أداء المؤشر الصناعي خلال الجلسة.

ويأتي تحسن أسهم القطاع الصناعي في وقت تواصل فيه الشركات المدرجة ضمن هذا القطاع جذب اهتمام المتعاملين، خصوصاً مع تنوع أنشطتها وارتباط بعضها بالقطاعات الغذائية والاستهلاكية والصناعات المرتبطة بالاقتصاد المحلي.

القطاع المالي يعزز مكاسب المؤشر

بدوره، سجل مؤشر القطاع المالي ارتفاعاً بنسبة 0.15 %، مستفيداً من صعود مجموعة من الأسهم، وفي مقدمتها سهم مسقط للتأمين الذي تصدر قائمة الاربحين في السوق بعدما ارتفع بنسبة 9.9 %.

كما سعد سهم عمان والإمارات القابضة بنسبة 4.17 %، ليضيف مزيداً من الدعم إلى أداء القطاع المالي خلال تعاملات الخميس.

ويظل القطاع المالي أحد المكونات الأكثر تأثيراً في حركة المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط، بالنظر

أنهت بورصة مسقط تعاملات أمس الخميس، آخر جلسات الأسبوع، على ارتفاع محدود، مدعومة بتحسّن أداء قطاعي الصناعة والمال، في وقت شكّل فيه تراجع قطاع الخدمات عامل ضغط على المؤشر، إلى جانب انخفاض مستويات السيولة مقارنة بالجلسة السابقة.

وأغلق المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» عند مستوى 7,832.25 نقطة، مرتفعاً بنسبة 0.05 %، بما يعادل 4.19 نقطة مقارنة بمستواه في ختام جلسة الأربعاء.

ويعكس الأداء المحدود للمؤشر حالة من التباين بين القطاعات المدرجة، إذ استفادت السوق من المكاسب التي سجلها قطاعا الصناعة والقطاع المالي، بينما حدّ تراجع قطاع الخدمات من قدرة المؤشر على تحقيق ارتفاع أكبر بنهاية الجلسة.

قطاع الصناعة يقود القطاعات الصاعدة

جاء مؤشر قطاع الصناعة في مقدمة القطاعات الداعمة للسوق، بعدما ارتفع بنسبة 0.44 %، مستفيداً من الأداء الإيجابي لعدد من الأسهم القيادية والنشطة ضمن مكوناته.

وتصدر سهم مطاحن صلالة قائمة الأسهم

أكثر الشركات ارتفاعاً				
الشركة	2026/10/07	2026/10/08	التغير	
1 الأسهم العمانية	0.022	0.023	4.55 %	
2 عمان والإمارات	0.120	0.125	4.17 %	
3 بركاء لتحلية المياه	0.161	0.167	3.73 %	
4 سيميكورب صلالة	0.285	0.290	1.75 %	
5 مسقط للتمويل	0.066	0.067	1.52 %	
6 بنك ظفار	0.220	0.223	1.36 %	
7 أوكيو للصناعات الأساسية	0.266	0.269	1.13 %	

أكثر الشركات انخفاضاً				
الشركة	2026/10/07	2026/10/08	التغير	
1 العنقاء للطاقة	0.291	0.262	9.97 %	
2 بنك عمان العربي	0.323	0.296	8.36 %	
3 أوميفكو	0.238	0.234	1.68 %	
4 الشرقية للاستثمار	0.103	0.102	0.97 %	
5 الأنوار لبلاد السراميك	0.165	0.164	0.61 %	
6 بنك صحر	0.193	0.192	0.52 %	
7 بنك مسقط	0.445	0.443	0.45 %	

في ظل ضغوط بيعية طالت قطاعات رئيسية

4 أسهم تدفع بورصة البحرين للتراجع بختام التعاملات

وتطورات أسعار الفائدة، والسيولة المتاحة في السوق، إلى جانب حركة الأسواق الخليجية والعالمية.

القطاعات القيادية تحدد اتجاه السوق

وتبرز جلسة الخميس أهمية القطاعات ذات الوزن النسبي المرتفع في تحديد اتجاه المؤشر العام، إذ إن تراجع الأسهم المالية والعقارية والمرتبطة بالمواد الأساسية انعكس على أداء السوق ككل، رغم تسجيل بعض الأسهم تحركات إيجابية.

ومن المتوقع أن تظل أسهم البنوك والشركات الكبرى محل متابعة من المستثمرين، باعتبارها الأكثر قدرة على التأثير في المؤشر والسيولة، بينما قد تشهد الأسهم الأقل وزناً تحركات منفردة مرتبطة بالإعلانات والنتائج المالية والتطورات الخاصة بكل شركة.

وبذلك أنهت بورصة البحرين تعاملات الخميس على تراجع محدود عند 1895 نقطة، وسط تداولات بلغت 1.41 مليون سهم بقيمة 465.17 ألف دينار عبر 101 صفقة، في جلسة غلب عليها الحذر، مع استمرار تركيز النشاط على الأسهم المصرفية، وتصدر «عقارات السيف» قائمة الخاسرين، بينما خالف سهم «بييون» الاتجاه العام للسوق مرتفعاً بدعم من إعلان صفقة بيع «بيون موني».

وجاء سهم بنك جي إف إتش في المرتبة الثانية من حيث حجم التداول، بعد تداول نحو 320 ألف سهم، بسعر 0.49 دولار للسهم.

ورغم تصدر السهم قائمة النشاط إلى جانب «بنك السلام»، فإنه أغلق على تراجع بنسبة 0.61 %، بما يعكس وجود نشاط تداولي مرتفع بالتزامن مع ضغوط بيعية.

أداء يتسم بالحذر

وتكشف حركة بورصة البحرين خلال جلسة الخميس عن تباين واضح بين النشاط على بعض الأسهم وبين الاتجاه العام للمؤشر، إذ لم تكن أحجام التداول كافية لتعويض الضغوط التي تعرضت لها مجموعة من الأسهم القيادية.

كما أن انخفاض المؤشر بنسبة 0.18 % فقط يعكس أن التراجع جاء محدوداً، ولم يتحول إلى موجة بيع واسعة، وهو ما قد يشير إلى استمرار حالة الحذر والانتظار بين المستثمرين بدلاً من خروج قوي من السوق.

ويظل أداء القطاع المالي أحد أبرز المحددات لحركة البورصة خلال الفترة المقبلة، خصوصاً مع استمرار متابعة المستثمرين لنتائج الشركات المدرجة،

الأسهم المصرفية خلال الجلسة.

وتكتسب تحركات الأسهم المصرفية أهمية خاصة بالنسبة إلى المؤشر العام، نظراً إلى الوزن النسبي للقطاع المالي في السوق البحرينية، وهو ما يجعل أي تحركات جماعية في أسهم البنوك عاملاً مؤثراً في اتجاه المؤشر.

«بييون» يتحرك عكس اتجاه السوق

في المقابل، سجل سهم بييون ارتفاعاً بنسبة 0.22 %، ليكون السهم الوحيد ضمن القائمة المذكورة الذي أنهى الجلسة على ارتفاع.

وجاء هذا الأداء بالتزامن مع إعلان الشركة توقيع اتفاقية لبيع شركاتها التابعة «بيون موني» إلى شركة «تكنولوجياز يونيون القابضة»، الشركة الأم لشركة «برق» السعودية.

ويمثل الإعلان أحد التطورات الخاصة بالشركة التي لقيت اهتمام المستثمرين خلال الجلسة، في ظل توجه الشركات إلى إعادة ترتيب استثماراتها وأصولها التابعة، والتركيز على الأنشطة التي تتوافق بصورة أكبر مع استراتيجيات النمو المستقبلية.

وقد ساهم الخبر في منح سهم «بييون» أداءً مختلفاً عن الاتجاه العام للسوق، إذ تمكن من تسجيل ارتفاع محدود في جلسة اتسمت بالتراجع الجماعي لعدد من الأسهم.

«بنك السلام» في صدارة النشاط

على مستوى الأسهم الأكثر تداولاً، تصدر بنك السلام قائمة الأسهم النشطة، من خلال تداول نحو 480.59 ألف سهم، عند سعر 0.222 دينار للسهم. ويعكس تصدر البنك قائمة النشاط استمرار اهتمام المستثمرين بالأسهم المصرفية، التي تستحوذ عادةً على حصة مهمة من التداولات في السوق البحرينية، مدعومة بسيولتها وقدرتها على جذب شريحة واسعة من المتعاملين.

عدد من الأسهم المصرفية، وفي مقدمتها بنك السلام وبنك جي إف إتش.

ويكسب محدودية قيمة التداولات مقارنة بحجم السوق استمرار حالة الترقب لدى شريحة من المستثمرين، إذ يبدو أن المتعاملين يتعاملون بحذر مع اتجاهات السوق، في انتظار مخفضات جديدة قادرة على دفع السيولة نحو مستويات أعلى.

كما أن انخفاض المؤشر بنسبة محدودة يشير إلى أن الضغوط البيعية لم تكن واسعة بما يكفي لإحداث موجة تراجع قوية، وإنما تركزت في مجموعة من الأسهم، خاصة تلك المرتبطة بالقطاعات التي قادت انخفاض الجلسة.

العقارات والمواد الأساسية تحت الضغط

تصدر سهم عقارات السيف قائمة الأسهم الأكثر انخفاضاً، بعدما تراجع بنسبة 2.8%، ليكون صاحب أكبر خسارة بين الأسهم التي شهدت تحركات سلبية خلال الجلسة.

ويأتي انخفاض السهم في وقت يظل فيه القطاع العقاري من القطاعات الحساسة تجاه تطورات أسعار الفائدة والتمويل والسيولة، إلى جانب تطورات الطلب على العقارات وتقييمات الأصول.

كما تراجع سهم المنيوم البحرين بنسبة 0.74 %، متأثراً بأداء قطاع المواد الأساسية، في حين انخفض سهم بنك جي إف إتش بنسبة 0.61 %.

وسجل سهم بيت التمويل الكويتي تراجعاً بنسبة 0.16 %، في حركة تعكس ضعفاً محدوداً في بعض

أنهت بورصة البحرين جلسة الخميس على تراجع محدود، في ظل ضغوط بيعية طالت قطاعات رئيسية، على رأسها المال والعقارات والمواد الأساسية، بينما جاء تحرك الأسهم القيادية متفوّتاً، مع تسجيل نشاط ملحوظ على عدد من أسهم البنوك.

تراجع المؤشر العام

انخفض المؤشر العام لبورصة البحرين بنسبة 0.18%، ليغلق عند مستوى 1895 نقطة، فاقداً جزءاً محدوداً من مكاسبه، في انعكاس لحالة من الحذر لدى المستثمرين، خصوصاً مع تراجع عدد من الأسهم المرتبطة بالقطاع المالي والعقاري.

وجاء الأداء الضعيف للسوق رغم استمرار التداولات على مجموعة من الأسهم النشطة، إلا أن اتجاه عدد من الأسهم الرئيسية نحو الانخفاض حدّ من قدرة المؤشر على تحقيق الاستقرار خلال الجلسة.

وتعكس حركة السوق استمرار حساسية المستثمرين تجاه أداء القطاعات القيادية، لاسيما البنوك والعقارات، باعتبارهما من أبرز مكونات السوق وأكثرها تأثيراً في حركة المؤشر العام.

السيولة والتداولات

شهدت جلسة الخميس تداول 1.41 مليون سهم، بقيمة إجمالية بلغت نحو 465.17 ألف دينار بحريني، من خلال تنفيذ 101 صفقة.

وتشير هذه الأرقام إلى استمرار التداولات ضمن نطاق محدود نسبياً، مع تركّز جزء من النشاط على

أكثر الشركات انخفاضاً				
الشركة	2026/10/07	2026/10/08	التغير	
1 عقارات السيف	0.143	0.139	2.80 %	
2 ألبا	0.812	0.806	0.74 %	
3 بنك جي إف إتش	0.493	0.490	0.61 %	

أكثر الشركات ارتفاعاً				
الشركة	2026/10/07	2026/10/08	التغير	
1 بييون ش.م.ب	0.446	0.447	0.22 %	



هبوط جماعي للمؤشرات الأميركية بختام الجلسة

عوائد الخزانة تقود «وول ستريت» إلى التراجع

1

«ستاندرد آند بورز 500» يبتعد عن القمم القياسية وسط ضغوط الفائدة

2

«داو جونز الصناعي» انخفض 0.66% و «راسل 2000» 1.3%

تراجع الأسهم الأميركية في جلسة الأربعاء لا يعكس بالضرورة تغيراً جذرياً في الاتجاه العام لـ«وول ستريت»، لكنه يكشف عن ارتفاع مستوى الحساسية تجاه تكلفة رأس المال. فبلوغ عوائد الخزانة مستويات تتجاوز 5% يعيد ترتيب العلاقة بين السندات والأسهم، ويجعل المستثمرين أكثر انتقائية في توجيه السيولة نحو الشركات ذات التقييمات المرتفعة. وفي المقابل، فإن قوة الاقتصاد الأمريكي ونمو الأرباح يمكن أن يمنحا الأسهم دعماً كافياً لامتصاص جزء من أثر ارتفاع العوائد. لذلك، فإن المعادلة المقبلة ستدور حول ثلاثة متغيرات رئيسية: العوائد، والتضخم، والأرباح. إذا استقرت العوائد بعد الارتفاع الأخير، وتمكنت الشركات من تحقيق نتائج قوية، فقد يستعيد السوق زخمه. أما إذا واصلت عوائد السندات الصعود، بالتزامن مع استمرار الضغوط التضخمية وتراجع توقعات الأرباح، فإن مستويات الأسهم المرتفعة ستصبح أكثر عرضة لإعادة التقييم. وبذلك، لا تبدو المعركة الحالية في «وول ستريت» مجرد صراع بين المشتريين والبائعين، وإنما إعادة تسعير شاملة لقيمة المال والمخاطر في الاقتصاد الأمريكي، بعدما أصبح العائد المرتفع على السندات عاملاً لا يمكن للمستثمرين تجاهله.

تراجع الأسهم الأميركية في جلسة الأربعاء لا يعكس بالضرورة تغيراً جذرياً في الاتجاه العام لـ«وول ستريت»، لكنه يكشف عن ارتفاع مستوى الحساسية تجاه تكلفة رأس المال. فبلوغ عوائد الخزانة مستويات تتجاوز 5% يعيد ترتيب العلاقة بين السندات والأسهم، ويجعل المستثمرين أكثر انتقائية في توجيه السيولة نحو الشركات ذات التقييمات المرتفعة. وفي المقابل، فإن قوة الاقتصاد الأمريكي ونمو الأرباح يمكن أن يمنحا الأسهم دعماً كافياً لامتصاص جزء من أثر ارتفاع العوائد. لذلك، فإن المعادلة المقبلة ستدور حول ثلاثة متغيرات رئيسية: العوائد، والتضخم، والأرباح. إذا استقرت العوائد بعد الارتفاع الأخير، وتمكنت الشركات من تحقيق نتائج قوية، فقد يستعيد السوق زخمه. أما إذا واصلت عوائد السندات الصعود، بالتزامن مع استمرار الضغوط التضخمية وتراجع توقعات الأرباح، فإن مستويات الأسهم المرتفعة ستصبح أكثر عرضة لإعادة التقييم. وبذلك، لا تبدو المعركة الحالية في «وول ستريت» مجرد صراع بين المشتريين والبائعين، وإنما إعادة تسعير شاملة لقيمة المال والمخاطر في الاقتصاد الأمريكي، بعدما أصبح العائد المرتفع على السندات عاملاً لا يمكن للمستثمرين تجاهله.



يتطلب بناء مراكز البيانات والبنية التحتية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي إنفاقاً رأسمالياً ضخماً، ويتم تمويل جزء منه عبر أسواق الدين.

معركة بين العوائد والأرباح

يمكن تلخيص المرحلة الحالية في «وول ستريت» بأنها مواجهة بين قوتين رئيسيتين الأولى ارتفاع عوائد السندات، الذي يضغط على تقييمات الأسهم ويرفع تكلفة التمويل، والثانية نمو أرباح الشركات، الذي يمكن أن يمنح الأسهم مبرراً للاستمرار عند مستويات مرتفعة. وهذا يفسر لماذا لا يعني ارتفاع العوائد تلقائياً انهيار الأسهم، فإذا ارتفعت العوائد بسبب تحسن توقعات النمو الاقتصادي، فقد تتمكن الشركات من زيادة أرباحها بما يكفي لتعويض أثر ارتفاع معدلات الخصم.

أما إذا ارتفعت العوائد نتيجة مخاوف التضخم والعجز الديون، دون تحسن مماثل في النمو والأرباح، فإن المخاطر على الأسهم تصبح أكبر.

مستويات قياسية تحت الاختبار

يأتي التراجع الأخير بعد موجة صعود قوية دفعت مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» إلى مستويات قياسية، وهو ما يجعل السوق أكثر حساسية لأي تغير في تكلفة رأس المال. وقد أنهى المؤشر سلسلة مكاسب استمرت أربعة أيام، في حين سجل «ناسداك» أول تراجع له بعد ست جلسات متتالية من الصعود.

ولا تزال الصورة العامة مختلفة عن موجات البيع الحادة السابقة؛ فالتراجع الحالي يبدو أقرب إلى إعادة تسعير للمخاطر في ظل تغير معادلة العوائد، وليس بالضرورة تحولاً حاداً إلى سوق هابطة. لكن استمرار ارتفاع عوائد السندات إلى مستويات أعلى قد يجعل المحافظة على القيم التاريخية أكثر صعوبة، خصوصاً إذا تزامن ذلك مع تباطؤ نمو الأرباح أو ارتفاع التضخم.

نتائج الشركات ستكون الاختبار الحقيقي

سيكون موسم نتائج الشركات أحد أهم الاختبارات للسوق، فارتفاع العوائد يمكن أن يضغط على الأسهم، لكن أرباحاً قوية قد تمنح المستثمرين سبباً للاستمرار في الاحتفاظ بها. وتشير تقديرات السوق الحالية إلى توقعات قوية لنمو أرباح الشركات المدرجة في «ستاندرد آند بورز 500»، ما يعني أن المستثمرين سيبحثون عن أدلة تؤكد قدرة الشركات على الحفاظ على هوامش الربحية، رغم ارتفاع تكلفة التمويل. فمع وصول عوائد السندات إلى مستويات مرتفعة، لم يعد كافياً أن تحقق الشركة نمواً عادياً؛ بل تحتاج إلى تقديم نتائج قادرة على تبرير تقييمها في بيئة أصبح فيها الاستثمار في أدوات الدين الحكومية أكثر جاذبية.

جدول بأداء أهم 15 شركة أميركية							
اسم	السعر	عالي	منخفض	التغيير	التغيير %	الحجم	وقت
شركة بوينج	188.32	188.84	186.20	-1.50	-0.79%	6.38M	07/10
جنرال موتورز	80.99	81.72	80.63	-1.02	-1.24%	6.27M	07/10
مجموعة شيفرون	205.15	210.14	204.86	-2.43	-1.17%	5.74M	07/10
سي تي جروب إنك	127.32	127.36	124.10	-1.20	-0.93%	8.07M	07/10
مجموعة بنك أوف أمريكا	53.52	53.68	52.91	-0.57	-1.05%	25.47M	07/10
شركة اي تي اند تي	24.47	24.83	24.46	+0.04	+0.16%	31.89M	07/10
شركة كاتربيلر	813.83	846.00	806.29	-49.61	-5.75%	3.34M	07/10
مجموعة إنتل	113.12	115.30	111.14	+0.62	+0.55%	80.35M	07/10
مجموعة مايكروسوفت	529.76	531.73	524.69	+0.46	+0.09%	16.79M	07/10
شركة فورد موتور كو للسيارات	12.12	12.22	12.04	-0.16	-1.30%	37.65M	07/10
شركة إي باي	107.60	108.68	107.07	+0.54	+0.50%	2.78M	07/10
Dell Tech	578.96	585.00	560.38	+4.96	+0.86%	3.99M	07/10
شركة والت ديزني	104.75	105.21	102.62	+0.72	+0.69%	8.64M	07/10
Dow	27.77	28.63	27.63	-0.39	-1.38%	7.84M	07/10
شركة سيسكو سيستمز	117.39	118.39	116.58	-0.55	-0.47%	17.26M	07/10

القروض والاستثمارات، لكنه في المقابل قد يؤدي إلى ضعف الطلب على الائتمان، وارتفاع مخاطر التعثر، وزيادة تكلفة التمويل، فضلاً عن الضغط على جودة بعض محافظ الأصول. ومن ثم، فإن استمرار الفائدة المرتفعة قد يتحول من عامل داعم لهوامش البنوك إلى مصدر ضغط إذا بدأ الاقتصاد في التباطؤ.

التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في دائرة الخطر

كان قطاع التكنولوجيا من القطاعات الأكثر حساسية لارتفاع عوائد الخزانة، نظراً لاعتماد جزء كبير من تقييمات شركات التكنولوجيا على أرباح متوقعة في المستقبل. وعندما ترتفع معدلات الخصم المستخدمة في تقييم تلك التدفقات النقدية المستقبلية، تنخفض القيمة الحالية لهذه الأرباح، وبالتالي يصبح من الأصعب تبرير مضاعفات التقييم المرتفعة. وتراجع سهم كراود سترايك بنحو 4%، فيما انخفض سهم بالو ألتو توركس بأكثر من 3%. بينما تراجع سهم ميتا بلاتفورمز بأكثر من 2%. وتتجاوز المخاوف قطاع التكنولوجيا التقليدي لتصل إلى طفرة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي، إذ

الاقتصادية الواردة وتطورات التضخم وسوق العمل. وفي الوقت نفسه، لم يعكس المحضر توجهاً نحو سلسلة طويلة من الزيادات، بل أظهر وجود تباين داخل اللجنة بشأن الحاجة إلى المزيد من التشديد النقدي.

وهذه النقطة مهمة للأسواق، لأن المستثمرين لا يراقبون فقط قرار الفائدة المقبل، وإنما يحاولون تحديد متى ستصل الفائدة إلى ذروتها وكَم من الوقت ستبقى عند مستويات مرتفعة.

البنوك تحت ضغط ارتفاع تكلفة الاقتراض

لم تكن أسهم القطاع المالي بمنأى عن موجة البيع، وتعرضت أسهم عدد من البنوك الكبرى لضغوط، مع تزايد المخاوف من أن تؤدي أسعار الفائدة المرتفعة لفترة أطول إلى إبطاء الطلب على القروض والائتمان. وتراجع سهم غولدمان ساكس بنحو 2%، فيما انخفض سهم سيتي غروب بالنسبة نفسها تقريباً، بينما فقدت أسهم بنك أوف أميركا وويلز فارغو وجي بي مورغان نحو 1% لكل منها. وتبدو الصورة بالنسبة إلى البنوك أكثر تعقيداً من مجرد ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة. فارتفاع الفائدة قد يدعم إيرادات البنوك من بعض

من أصل يعتبر من أكثر الأصول أماناً وسيولة في الأسواق العالمية.

وهذا لا يعني بالضرورة خروجاً جماعياً من الأسهم، لكنه يرفع علاوة المخاطرة المطلوبة للاستثمار فيها.

بمعنى آخر، تصبح الشركات مطالبة بإثبات قدرتها على تحقيق أرباح قوية ومستدامة حتى تبرر تقييماتها المرتفعة.

وهنا تظهر أهمية موسم نتائج الشركات، إذ إن استمرار صعود الأسهم في بيئة عوائد مرتفعة سيكون أكثر اعتماداً على نمو الأرباح والإيرادات، وليس فقط على توسع التقييمات.

الفدرالي يعيد ملف رفع الفائدة إلى دائرة الاهتمام

تزامن اضطراب سوق الأسهم مع صدور محضر اجتماع الاحتياطي الفدرالي الذي عقد يومي 15 و16 سبتمبر.

وتشير المناقشات الواردة في المحضر إلى أن غالبية المسؤولين رأوا أن زيادة إضافية للفائدة قبل نهاية العام قد تكون مناسبة، وإن لم يكن ذلك قراراً محسوماً، في ظل اعتماد الفدرالي على البيانات

تراجعت مؤشرات الأسهم الأميركية في ختام تعاملات الأربعاء، مع تعرض الأسواق لضغوط متزايدة بفعل الارتفاع الحاد في عوائد سندات الخزانة الأميركية طويلة الأجل، والتي وصلت إلى مستويات لم تشهدها منذ أكثر من عقدين، الأمر الذي دفع المستثمرين إلى إعادة تقييم مستويات المخاطرة وتوقعات أسعار الفائدة، وأبعد مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» عن مستوياته القياسية الأخيرة.

وجاءت الخسائر في وقت تتزايد فيه حساسية أسواق الأسهم تجاه حركة سوق السندات، خصوصاً بعدما أصبح العائد على أدوات الدين الحكومية الأميركية أكثر جاذبية للمستثمرين، في مقابل ارتفاع تكلفة التمويل وتراجع جاذبية بعض الأصول عالية المخاطر.

وأغلق مؤشر داو جونز الصناعي منخفضاً بنحو 341 نقطة، أو 0.66%، إلى 51,179.87 نقطة، بينما تراجع ستاندرد آند بورز 500 بنحو 0.2%، وانخفض ناسداك المركب بالنسبة نفسها. كما كان أداء الأسهم الصغيرة أضعف، إذ تراجع مؤشر «راسل 2000» بنحو 1.3%.

عوائد الخزانة عند أعلى مستوياتها منذ 2002

كان التطور الأبرز في جلسة التداول هو الارتفاع القوي في عوائد سندات الخزانة الأميركية، حيث صعد العائد على السندات لأجل 10 سنوات إلى نحو 5.36%، وهو أعلى مستوى منذ عام 2002، قبل أن يتراجع لاحقاً بعد نجاح مزاد لوزارة الخزانة.

كما ارتفع العائد على السندات لأجل 30 عاماً إلى نحو 5.73%، مسجلاً أعلى مستوى له منذ مايو 2002. ويعكس هذا الصعود تحولاً مهماً في تسعير المستثمرين للدين الحكومي الأمريكي. والمسار المحتمل لأسعار الفائدة خلال الفترة المقبلة. وتكتسب هذه المستويات أهمية كبيرة لأن عائد سندات الخزانة الأميركية يمثل مرجعاً أساسياً لتسعير مجموعة واسعة من الأصول، بدءاً من القروض العقارية وتمويل الشركات، وصولاً إلى تقييمات الأسهم.

وبالتالي، كلما ارتفعت عوائد السندات، أصبحت الأسهم مطالبة بتحقيق أرباح أعلى حتى تظل جاذبيتها الاستثمارية مبررة، خصوصاً بالنسبة إلى الشركات التي تعتمد تقييماتها على توقعات نمو الأرباح في السنوات المقبلة.

السندات أصبحت منافساً أقوى للأسهم

تكمّن إحدى أهم تداعيات ارتفاع العوائد في تغير المعادلة بين الأسهم والسندات.

فعندما كانت عوائد الخزانة عند مستويات أقل، كان المستثمرون أكثر استعداداً لتحمل المخاطر في الأسهم بحثاً عن عوائد أعلى. أما عندما ترتفع عوائد السندات الحكومية إلى مستويات تتجاوز 5%، فإن المستثمر يستطيع الحصول على عائد مرتفع نسبياً

المحادثات تضمن عقوداً طويلة الأجل للعام المقبل

السعودية تبحث مع عملائها تحميل النفط من خارج مضيق هرمز



تجري السعودية محادثات مع عملائها لإدراج آلية تسليم شحنات النفط خارج مضيق هرمز ضمن العقود طويلة الأجل للعام المقبل، في خطوة قد ترسخ نظاماً اعتمدته المملكة خلال الحرب الحالية بهدف الحفاظ على تدفقات الإمدادات وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق.

وبحسب مصادر تحدثت لوكالة «بلومبرغ» فقد تواصلت المناقشات مع المشترين على أن تحسم قبل نهاية العام. وإذا أقرت التعديلات، فستمثل تحولاً مهماً في طريقة تصدير الخام السعودي، إذ تشكل العقود طويلة الأجل الجزء الأكبر من مبيعات المملكة النفطية.

وأدت الحرب المستمرة منذ ثمانية أشهر إلى اضطراب واسع في مسارات شحن النفط التقليدية، مع تراجع كفاءة المرور عبر مضيق هرمز. ودفع ذلك كبار المصدرين في الخليج إلى تبني ترتيبات بديلة للحفاظ على إمدادات العملاء، من بينها نظام «الشحن العابر» الذي يتولى فيه البائع مخاطر المرور عبر المضيق قبل نقل الشحنات إلى ناقلات أخرى خارجه. وبحث شركة أرامكو السعودية أيضاً تعديلات إضافية تشمل منح العملاء خيارات أوسع في مؤشرات التسعير، بل وإمكانية إيصال الشحنات مباشرة إلى المشترين في آسيا، بحسب المصادر. ولم تتخذ قرارات نهائية بعد، فيما لا تزال تفاصيل التسعير وتكاليف الشحن والكميات المشمولة قيد التفاوض.

واعتمدت أرامكو قبل اندلاع الحرب على قيام عملائها الآسيويين باستئجار الناقلات وجمع الشحنات من ميناء رأس تنورة داخل الخليج، بينما لم تكن الشركة عادة تتولى ترتيبات النقل البحري.

لكن عزوف بعض ملاك السفن عن

أجور الناقلات المرتبطة بعبور مضيق هرمز. كما ناقش بعض العملاء الآسيويين مع «أرامكو» إمكانية تسعير مشترياتهم طويلة الأجل استناداً إلى عقود خام برنت الأجلة بدلاً من خامي دبي وعمان القياسيين، في خطوة تعكس مرونة أكبر من أكبر مصدر للنفط في العالم في تلبية متطلبات المشترين.

دون التوجه إلى خليج عمان، كما ساهم في تخفيف الازدحام قرب موانئ شبه الجزيرة العربية.

ودرست «أرامكو» كذلك ترتيبات تتيح لها تولي جزء أكبر من عمليات الشحن وتسليم الخام مباشرة إلى العملاء. وإلى جانب دعم تدفقات الصادرات، قد يمنح ذلك الشركة فرصة للاستفادة من الارتفاع الحاد في

خاماتها التصديرية الرئيسية، وهي العربي الخفيف والعربي المتوسط والعربي الثقيل، بحسب المصادر.

كما وسعت «أرامكو» خيارات التسليم عبر السماح لبعض المشترين بإجراء عمليات نقل الشحنات بين السفن قبالة السواحل الهندية، ما وفر بديلاً أكثر أماناً للعملاء الذين يواجهون قيوداً أمنية تحول

عبر مضيق هرمز منذ بدء الصراع صعب على المشترين تأمين ناقلات بأسعار مناسبة، رغم توافر الخام. ودفع ذلك دولاً خليجية، بينها السعودية والإمارات والكويت والعراق، إلى استخدام عمليات نقل الشحنات من سفينة إلى أخرى خارج المضيق لضمان استمرار الإمدادات. واستخدمت أرامكو هذه الآلية لتوريد

مذكرة تفاهم تمهد لتبادل وبيع الكهرباء ونقل البضائع بين البلدين

السعودية والإمارات تمهدان لربط الكهرباء وسكك الحديد



واللوجستية، ويوسع خيارات الشحن المتاحة أمام الشركات. تأتي المذكرة في سياق علاقات اقتصادية عميقة بين الرياض وأبوظبي. وتشير بيانات جمعتها «بلومبرغ» إلى ارتفاع إجمالي التجارة بين السعودية والإمارات إلى 25.7 مليار دولار في 2025، مقارنة بـ 21.7 مليار دولار في 2024.

اللوجستي، ورفع كفاءة سلاسل الإمداد، ودعم التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي. ومن شأن الربط السككي، عند انتقاله من مرحلة الدراسات والتفاهات إلى التنفيذ والتشغيل، إضافة مسار بري لنقل البضائع بين الاقتصادين، بما قد يدعم تكامل الموانئ والمناطق الصناعية

ربط سككي لنقل البضائع

أما الشق الثاني من المذكرة، فيحدد المبادئ العامة للربط السككي المباشر بين السعودية والإمارات، بما يتيح نقل وعبور السلع والبضائع في الاتجاهين بين البلدين. تستهدف الخطوة، وفق تفاصيل المذكرة، تعزيز التكامل

وقّعت السعودية والإمارات مذكرة تفاهم لتعزيز الربط الكهربائي والسككي بين البلدين، في خطوة تمهد لتبادل وبيع الكهرباء وتسهيل حركة السلع والبضائع عبر السكك الحديدية، بما يدعم تكامل البنية التحتية ويعزز الترابط الاقتصادي بين أكبر اقتصادين عربيين.

وقّع المذكرة في الرياض، أمس الخميس، الأمير عبدالعزيز بن سلمان، وزير الطاقة، ووزير الصناعة والثروة المعدنية السعودي، ومحمد حسن السويدي، وزير الاستثمار الإماراتي، وفق منشور على منصة «إكس».

في قطاع الطاقة، اتفق الجانبان على وضع المبادئ العامة للربط الكهربائي وتبادل وبيع الكهرباء، إلى جانب إجراء الدراسات الفنية والاقتصادية والبيئية اللازمة.

ويشمل التعاون التنسيق مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بشأن توسعة منظومة الربط الكهربائي الخليجي.

يمنح تبادل الكهرباء بين الأنظمة المترابطة الدول المشاركة مرونة أكبر في إدارة الأحمال والاستفادة من الفوارق في مستويات الطلب والإنتاج، فيما يفتح بيع الطاقة عبر الحدود مجالاً أوسع لتطوير تجارة الكهرباء إقليمياً، بالتزامن مع توسع دول الخليج في قدرات التوليد ومصادر الطاقة المتجددة.

بنك إنجلترا:

خفض الديون أصبح أكثر أهمية



قال محافظ بنك إنجلترا، «أندرو بيلي»، إن الحكومات بحاجة إلى مضاعفة جهودها لإظهار قدرتها على إصلاح أوضاع المالية العامة، مع تعرض أسواق السندات حول العالم لضغوط جراء ارتفاع مستويات الاقتراض وتصادد ضغوط التضخم.

وأكد «بيلي» خلال مؤتمر نظمته البنك المركزي التركي أمس الخميس، أن السياسة المالية، أياً كان توجهها، يجب أن تكون موثوقة وموجهة نحو الاستقرار، وأن يلمس المستثمرون هذا الالتزام.

وأضاف أن التعهدات الواقعية بكبح الدين العام يمكن أن تحد من مطالب المستثمرين بعوائد أعلى على السندات الحكومية عند وقوع صدمات اقتصادية، مثل اندلاع الحرب الأمريكية الإيرانية.

وحذر «بيلي» من أن الحكومات قد تجد نفسها تفتقر إلى الأدوات اللازمة لمواجهة أي تباطؤ اقتصادي جديد، مع استنزاف قدرتها المالية بفعل ضعف النمو وتوالي الصدمات.

وأوضح أن ارتفاع تكاليف الاقتراض وضعف النمو يدفعان نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو مستويات أعلى، بالتزامن مع تصاعد المطالب بزيادة الإنفاق، فيما يؤدي تشكك الأسواق في مسار المالية العامة إلى ارتفاع عوائد السندات، مما يعزز الضغوط.

رؤوس أموال مرتقبة في دمشق واللاذقية وسط نمو لافت لأعداد الزائرين

سوريا تعود إلى خريطة السياحة العالمية.. فنادق كبرى تتسابق على الفرص الاستثمارية



أبلغ مسؤولون كبار «رويترز» بأن مجموعات فنادق عالمية وإقليمية تتطلع إلى دخول السوق السورية أو توسيع أعمالها فيها، معتمدين على أن تاريخها الثري ووجهاتها الساحلية ستجذب السياح الأجانب وكذلك السوريين الذين عاشوا لفترة طويلة في الخارج.

ورغم أن الحرب الأهلية المدمرة في سوريا، التي تركت مدناً ومواقع أثرية في حالة خراب، انتهت منذ ما يقرب من عامين، فإن التحديات الكبرى لا تزال قائمة في جذب السياح مرة أخرى إلى هذا البلد الواقع في الشرق الأوسط، والذي لا يزال يشهد موجات عنف.

وفي حين أن الولايات المتحدة رفعت سوريا في أغسطس من قائمتها للدول الراحية للإرهاب، وهو ما كان يتسبب في عزوف المستثمرين، فلا تزال وزارة الخارجية الأميركية تنصح مواطنيها بعدم السفر إلى هناك. ومع ذلك، بدأت العام الماضي عودة الرحلات الجوية الدولية والسياح.

وذكرت الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) نقلاً عن بيانات حكومية أن أعداد السياح زادت بأكثر من المثل عن الفترة نفسها من العام الماضي خلال النصف الأول من 2026 إلى 3.52 مليون سائح.

وقال مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة إيغل هيلز الإماراتية محمد العبار، وهي من بين الشركات التي تدرس الفرص المتاحة إلى جانب شركات أخرى مثل أكور الفرنسية: «سيظل السياح يتوافدون إلى هناك دائماً لأن هذه المدينة (دمشق) هي أقدم مدينة في العالم».

وأضاف العبار، الذي يرأس أيضاً شركة إعمار العقارية التي شيدت برج خليفة في دبي، أن الكثير من السوريين المقيمين في الخارج يرغبون في العودة.

وتشير الوكالة العربية السورية للأنباء إلى بلوغ عدد السياح في النصف الأول من هذا العام 2.13 مليون من المغتربين السوريين ونحو 660 ألفاً من الدول العربية ونحو 720 ألفاً من دول أخرى. وعمل الرئيس السوري أحمد الشرع، على تحسين العلاقات مع الغرب وجذب مليارات الدولارات لإعادة الإعمار، بما في ذلك من دول الخليج.

مشروعات «إيغل هيلز» و«أرأة»

وقعت شركة إيغل هيلز اتفاقاً إطارياً مع سوريا

مطارات الخليج، بما في ذلك خدمات الخطوط الجوية القطرية وفلاي دبي.

وقال أنطونالدو نيفيس الرئيس التنفيذي لشركة الاتحاد للطيران التي تتخذ من أبوظبي مقراً، الشهر الماضي إن شركته قد تضيف المزيد من الوجهات على حسب الدعم المحلي وإقبال العملاء.

وأعلنت الاتحاد للطيران أمس الأربعاء أنها ستسير رحلة يومية إلى دمشق، لترفع عدد الرحلات الأسبوعية من 4 إلى 7.

وأفاد دنكان أورورك، الرئيس التنفيذي لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ بشركة أكور، لرويترز بأن شركته تجري مفاوضات في مرحلة متقدمة بشأن مشروعين، في حين تستكشف شركة ويندام الأميركية للفنادق والمنتجعات فرصاً في دمشق والوجهات الشاطئية.

عقبات أخرى تواجه قطاع السياحة

فعلى الرغم من إعلان شركتي فيزا وماستركارد الشهر الماضي عن بدء عملياتهما في سوريا، فإن المدفوعات الإلكترونية لا تزال حتى الآن مقتصرة على بطاقات معينة تصدرها بنوك أجنبية، ولا تتوفر إلا في مواقع محددة.

وتواجه سوريا أيضاً تحدي إعادة إعمار أو تحديث بنيتها التحتية، بما في ذلك الفنادق.

وكان البنك الدولي أعلن العام الماضي أن أفضل تقديراته المتحفظة لتكاليف إعادة الإعمار في سوريا تبلغ 216 مليار دولار، منها 75 ملياراً للمباني السكنية و59 ملياراً للمباني غير السكنية.

وقال جولبارج: «التحدي الذي يواجه السوق هو أنه ظل خارج القطاع بشكل أساسي لسنوات عديدة، لذا فإن المخزون (الفندقي) الموجود حالياً متهاك للغاية».

الخطوة تأتي وسط خلافات بشأن قانون الفجوة المالية

مصرف لبنان يفتح حساباً خاصاً لاسترداد أموال المودعين لدى البنوك

ولم يحدد البيان قيمة الأموال التي يتوقع المصرف استردادها، أو المبالغ التي أودعت في الحساب حتى الآن، كما لم يعلن جدولاً زمنياً لبدء سداد الودائع من خلاله.

إعادة هيكلة المصارف

تتزامن هذه الإجراءات مع مسار إعادة هيكلة القطاع المصرفي، بعدما أقر البرلمان اللبناني قانون إصلاح المصارف وإعادة تنظيمها، الذي يضع إطاراً للتعامل مع المصارف المتعثرة، فيما يبقى تنفيذ الإصلاحات مرتبطاً بإقرار قانون الفجوة المالية وتحديد كيفية معالجة الخسائر.

كان لبنان توصل إلى اتفاق على مستوى الموظفين مع صندوق النقد الدولي في عام 2022 للحصول على تمويل بقيمة 3 مليارات دولار، لكنه لم يدخل حيز التنفيذ بسبب عدم استكمال الإصلاحات المطلوبة.

وقال رئيس الوزراء نواف سلام إن الحكومة أنجزت خطوات تتعلق برفع السرية المصرفية وإصلاح القطاع، وأحالت مشروع قانون الفجوة المالية إلى البرلمان، معتبراً إقراره أساسياً لاستعادة الودائع وإعادة الانتظام المالي.



وأشار إلى أنه باشر ويواصل اتخاذ إجراءات قضائية أمام الجهات المختصة في لبنان والخارج، لاسترداد الأموال التي تعرضت للاختلاس أو التحويل أو الاستخدام غير المشروع، أو التي جرت الاستعادة منها دون وجه حق.

المراسلة، وأبلغ المراجع القضائية المختصة بتخصيص الأموال المحوّلة إلى الحساب لسداد الودائع حصراً، على أن يكون منفصلاً مالياً ومحاسبياً عن بقية موجوداته وموارده، مع حظر استخدامها لأي أغراض أخرى.

العقبة المتبقية أمام الاتفاق مع الصندوق.

إجراءات قضائية لاسترداد الأموال

أوضح مصرف لبنان في بيانه اليوم أنه فتح أيضاً حساباً خاصاً لدى المصارف

فتح مصرف لبنان حساباً مستقلاً لتجميع الأموال المستردة من عمليات الاختلاس والتحويل والاستخدام غير المشروع، وتخصيصها حصراً لسداد الودائع، وسط مساع لمعالجة الأزمة المصرفية المستمرة منذ عام 2019.

البنك المركزي أعلن، في بيان أمس الخميس، أنه فتح حساباً خاصاً تحت تسمية «حساب استرداد الودائع»، تحوّل إليه جميع الأموال التي يستعيدها لمصلحته، سواء بموجب أحكام قضائية أو تسويات قانونية أو إجراءات أخرى داخل لبنان وخارجه.

تأتي الخطوة في وقت يسعى لبنان إلى التوصل لاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وسط استمرار الخلافات بشأن مشروع قانون الفجوة المالية، الذي يفترض أن يحدد كيفية توزيع الخسائر المتراكمة في النظام المالي بين الدولة والمصرف المركزي والمصارف التجارية، وآليات إعادة الودائع إلى أصحابها.

ولا يزال مشروع قانون الفجوة المالية، الذي أحالته الحكومة إلى مجلس النواب، محور خلاف بشأن توزيع الخسائر وجدولة سداد الودائع. وكان مصدر مقرب من مصرف لبنان اعتبر في حديث لـ«الشرق بلومبرغ» أن القانون يمثل

البنوك تقود خسائر القارة العجوز وسط صعود عوائد السندات

الأسهم الأوروبية تتراجع 0.9 % مع تصاعد مخاوف التضخم والنمو

«ستوكس 600» يتراجع لأدنى مستوياته بفضل ضغوط مزدوجة

دويتشه بنك وسانتاندير وسوسيتيه جنرال تحت وطأة موجة بيعية

وكان البنك المركزي الأوروبي قد رفع سعر الفائدة على الودائع مرتين هذا العام إلى 2.5 %، بعد أن قفز التضخم الشهر الماضي إلى ما يقرب من مثلي مستواه المستهدف البالغ 2%. ويعكف صناع السياسات حالياً على تدقيق البيانات لتحديد مدى الحاجة إلى مزيد من التشديد النقدي للحيلولة دون ترسخ آثار الارتفاع في تكاليف الطاقة الناجم عن الحرب في إيران.

وقال دولينك إن «استمرار ارتفاع التضخم - كما تظهر توقعاتنا لشهر سبتمبر - وعدم تسوية الصراعات في الشرق الأوسط وأوكرانيا ومناطق أخرى، يعززان مبررات تحريك أسعار الفائدة نحو نطاق أكثر تقييداً (تشديداً). لكننا سنحدد التوقيت وحجم الزيادة في كل اجتماع على حدة، بناءً على البيانات الواردة».

ورغم أن قراءة التضخم الشهر الماضي، التي بلغت 3.8 %، جاءت أعلى من التوقعات، فإنها كانت مدفوعة بشكل رئيسي بأسعار الطاقة، وهو مؤشر يتسم بالتقلب، في حين أشارت الأرقام الأساسية إلى اتجاه أكثر بعثاً على الارتياح.

وأوضح دولينك قائلاً: «ظل التضخم الأساسي مستقراً نسبياً، مما يشير إلى انتقال محدود الأثر إلى مكونات التضخم الأساسي، ولا سيما الخدمات. كما أن السلوك الأكثر استقراراً للتضخم الأساسي يوفر بعض الطمأنينة بأن الضغوط التضخمية الأوسع نطاقاً لا تزال تحت السيطرة».



الأوروبي يمكنه أيضاً اعتماد بعض الطمأنينة من تركيبة بيانات التضخم، إذ تظهر البيانات انتقالاً محدوداً لأثر ارتفاع تكاليف الطاقة إلى السلع والخدمات الأخرى، كما تشير إلى عدم وجود تأثير لـ«الجولة الثانية» للتضخم على الأجور.

مواصلة رفع أسعار الفائدة في ظل كثرة المخاطر التي قد تدفع التضخم إلى الارتفاع، إلا أن توقيت أي خطوة من هذا القبيل وحجمها لا يزالان غير واضحين إلى درجة يصعب معها التنبؤ بهما. وأضاف دولينك، وهو محافظ البنك المركزي السلوفيني، في مقابلة صحافية، أن البنك المركزي

أن رفعت شركة التكنولوجيا الحيوية، التي تتخذ من الدنمارك مقراً لها، توقعاتها للإيرادات وهامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك لعام 2026.

قال بريموز دولينك، صانع السياسات في البنك المركزي الأوروبي، إن البنك قد يضطر إلى

تراجعت الأسهم الأوروبية أمس الخميس، مع هبوط أسهم البنوك إلى أدنى مستوى لها في أكثر من ثلاثة أشهر، في حين أدت موجة جديدة من عمليات بيع السندات وارتفاع أسعار النفط إلى تأجيج المخاوف من أن استمرار ارتفاع التضخم قد يلحق الضرر بالنمو الاقتصادي.

وهبط مؤشر «ستوكس 600» الأوروبي بنسبة 0.9 % إلى 624.24 نقطة، وفق «رويترز». وتراجعت أسهم البنوك الأوروبية نحو 2 %، مع انخفاض أسهم «دويتشه بنك» و«بانكو سانتاندير» و«سوسيتيه جنرال» و«يونيكريديت» لليوم الثاني على التوالي، بالتزامن مع ارتفاع عوائد السندات في منطقة اليورو نحو مستوياتها المرتفعة المسجلة مؤخراً.

وارتفعت أسعار النفط بأكثر من 3 % وسط مخاوف مستمرة بشأن الإمدادات من منطقة الشرق الأوسط، وهي منطقة إنتاج رئيسية، في حين أدى تهديد إحصار للعمليات البحرية الأميركية إلى خفض الإنتاج.

وأظهر محضر أحدث اجتماع للسياسة النقدية لمجلس «الاحتياطي الفيدرالي» انقسام المسؤولين بشأن مبررات رفع أسعار الفائدة بشكل أكبر. وتجهه الأنظار الآن إلى أوروبا، حيث ستقوم الأسواق بتحليل محضر أحدث اجتماع للبنك المركزي الأوروبي بحثاً عن مؤشرات بشأن آفاق السياسة النقدية.

وعلى صعيد الأسهم الفردية، ارتفع سهم شركة «بافاريان نورديك» بنسبة 2.9 %، بعد

ارتفاع العوائد المحلية يدفع المستثمرين لبيع السندات

الأسهم الآسيوية تتراجع وسط تفاقم الضغوط

مؤشر «نيكي» انخفض 1.42 % ليصل إلى 69.042.11 نقطة

«توبكس» الأوسع نطاقاً هبط 1.51 % ليسجل 4.091.46 نقطة



تراجعت الأسهم الآسيوية، أمس الخميس، مع تفاقم الضغوط في أسواق السندات السيادية، وسط تقارير تفيد بأن عدداً من شركات التكنولوجيا الكبرى تسعى إلى جمع مليارات الدولارات من الديون، في منافسة مباشرة على تمويل محدود.

وأضافت موجة جديدة من ارتفاع أسعار النفط مزيداً من الضغوط على سندات الخزنة الأمريكية، رغم أن مزاذاً قوياً لسندات الخزنة الأمريكية لأجل 10 سنوات خلال الليل ساعد على تراجع العوائد من أعلى مستوياتها في 24 عاماً. وهبطت الأسهم اليابانية بأكثر من 1 % ، الخميس، بالتزامن مع استمرار تخارج المستثمرين المحليين من السندات الأجنبية، في تحول يعكس تنامي جاذبية العوائد داخل اليابان بعد سنوات طويلة من توجه المؤسسات المالية إلى الأسواق الخارجية بحثاً عن أرباح أعلى.

وجاءت الخسائر وسط مخاوف من استمرار التشديد النقدي في اليابان والولايات المتحدة، وتساعد التورات الجيوسياسية وارتفاع أسعار النفط، بينما ساعد مزاد قوي للسندات الحكومية اليابانية لأجل 30 عاماً على تهدئة سوق الدين.

وأظهرت بيانات وزارة المالية أن المستثمرين اليابانيين باعوا سندات أجنبية بـصافي 969 مليار ين (6.13 مليار دولار) خلال سبتمبر، للشهر الثاني على التوالي، مقارنة بمبيعات صافية بلغت 1.16 تريليون ين في أغسطس. وشملت العمليات بيع سندات أجنبية طويلة الأجل بقيمة 1.43 تريليون ين، وهي الأكبر خلال ستة أشهر، مقابل شراء

أذون قصيرة الأجل بنحو 457 مليار ين. وبذلك بلغ صافي مبيعات السندات الأجنبية منذ بداية العام نحو 5.08 تريليون ين، وهو أعلى مستوى لهذه الفترة منذ عام 2022. وتشير هذه التدفقات إلى تحول تدريجي في استراتيجيات المؤسسات اليابانية، بعدما أدى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية إلى تقليص الفارق بين عوائد الاستثمار داخل البلاد وخارجها. تصدرت البنوك اليابانية عمليات بيع السندات الأجنبية طويلة الأجل خلال سبتمبر، بمبيعات صافية بلغت 2.49

تريليون ين، وهي الأكبر خلال سبعة أشهر. كما باعت شركات التأمين على الحياة سندات بقيمة 288.6 مليار ين، وشركات إدارة صناديق الاستثمار بقيمة 200.1 مليار ين، بينما اشترت الحسابات الائتمانية سندات أجنبية طويلة الأجل بـصافي 1.2 تريليون ين. وأظهرت بيانات منفصلة لبنك اليابان أن المستثمرين باعوا سندات أميركية بـصافي 4.74 تريليون ين خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام، مقابل مشتريات صافية من السندات الأوروبية بلغت 355.85 مليار ين.

وفي أوروبا، اشترى اليابانيون سندات إيطالية بقيمة 329.82 مليار ين، بينما باعوا سندات فرنسية بقيمة 208.59 مليار ين وألمانية بقيمة 94.25 مليار ين. وقد يدعم استمرار عودة الأموال الين، لكنه قد يضغط أيضاً على أسواق السندات العالمية، نظراً إلى الدور الكبير للمؤسسات اليابانية في تمويل الحكومات الأجنبية. في السوق المحلية، انخفضت عوائد السندات الحكومية بعد مزاد قوي لأجل 30 عاماً، إذ تراجع عائد السندات القياسية لأجل 10 سنوات بثلاث نقاط أساس إلى 3.075 %، بينما هبط عائد الثلاثين عاماً

بمقدار 3.5 نقطة أساس إلى 4.175%. وبلغت نسبة تغطية المزا 3.88 مرة، مقارنة بـ3.79 مرة في سبتمبر، بينما تقلص الفارق بين متوسط السعر المرجح وأدنى سعر مقبول إلى 0.16 من 0.28. وقالت ميكي دين، كبيرة استراتيجيي الفائدة لدى «إس إم بي سي نيكو سيكيوريتيز»، إن النتيجة بدت قوية نسبياً رغم انخفاض العوائد قبل المزا.

وكان عائد السندات لأجل 30 عاماً قد سجل مستوى قياسياً عند 4.25 في المائة الاثنين، وسط مخاوف بشأن المالية العامة اليابانية وانتقال الضغوط من أسواق

الدين الأوروبية. وتراجع عائد السندات لأجل عامين إلى 1.93 %، ولأجل خمس سنوات إلى 2.385 % في المائة، بينما انخفض عائد العشريين عاماً إلى 3.945 في المائة.

ويتقرب المستثمرون قرارات البنوك المركزية، مع تزايد التوقعات بأن يبغي بنك اليابان الفائدة دون تغيير في أكتوبر، قبل احتمال رفعها في ديسمبر. «نيكي» يفقد مستوى 70 ألف نقطة وفي سوق الأسهم، هبط مؤشر «نيكي» بنسبة 1.42 % إلى 69,042.11 نقطة، بينما تراجع مؤشر «توبكس» الأوسع نطاقاً بنسبة 1.51 % إلى 4,091.46 نقطة.

وقال هيروكي تاكي، الاستراتيجي لدى «ريسون هولدينغز»، إن الارتفاع السريع للأسهم خلال الفترة الماضية شجع المستثمرين على جني الأرباح، مع استمرار ضغوط البيع للجلسة الثانية. وتعرضت أسهم التكنولوجيا لخسائر ملحوظة، إذ تراجع سهم «روم» لصناعة أشباه الموصلات 5.19 %، وانخفض «سوفت بنك غروب» 4.28 %، و«طوكيو إلكترون» 2.48%.

وسجل سهم «سومكو» أكبر خسارة نسبية بانخفاض 5.73 %، تلاه «كوماتسو» بنسبة 5.52 %، و«كوبوتا» بنسبة 5.42%. وفي المقابل، ارتفع سهم «تريند مايكرو» 3.89 %، و«نومورا ريسيرش إنستيتيوت» بنحو 3 %، و«ريكو» بنسبة 2.33%.

وتراجعت 165 شركة ضمن مؤشر «نيكي»، مقابل ارتفاع 56 شركة واستقرار أربع.



مع ارتفاع الاحتياجات التمويلية للحكومات والشركات

انتعاش مرتقب لسوق الصكوك الخليجية خلال 2027

للاحتياجات التمويلية للمملكة واتساع قاعدة المستثمرين الدوليين المهتمين بأدوات الدين السعودية.

ويقدم الإصدار الأخير بقيمة 3.25 مليار دولار مثلاً على قدرة المملكة على الوصول إلى السيولة العالمية بشروط تسعير تنافسية، خصوصاً في ظل حجم طلب بلغ 16.5 مليار دولار.

كما أن نجاح خفض هامش التسعير بنحو 30 نقطة أساس عن المستويات الاسترشادية الأولية يعكس أهمية قوة الطلب في تحسين شروط التمويل للمصدر.

ومن المرجح أن تظل السعودية أحد أبرز محركات نشاط سوق الصكوك الخليجية خلال المرحلة المقبلة، إلى جانب إصدارات محتملة من دول ومؤسسات وشركات خليجية أخرى بحسب احتياجاتها التمويلية وظروف الأسواق.

آفاق السوق

وتشير الصورة العامة إلى أن سوق الصكوك الخليجية تدخل 2027 من قاعدة قوية رغم تراجع حجم الإصدارات في 2026. فالانخفاض في النشاط لم يترافق مع اختفاء الطلب، بينما أثبتت الطروحات الكبرى قدرة المصدرين ذوي الجدارة الائتمانية على جذب طلب يفوق حجم المعروض بصورة كبيرة.

وتبقى قدرة السوق على التعافي مرتبطة بثلاثة محاور رئيسية: احتياجات التمويل، تكلفة الاقتراض، وشهية المستثمرين. فإذا اجتمعت هذه العوامل في اتجاه موات، فإن عودة المصدرين إلى السوق خلال العام المقبل قد ترفع حجم الإصدارات وتعيد الصكوك إلى مسار أكثر نشاطاً.

وبذلك، فإن توقعات الوكالة لا تعني بالضرورة عودة فورية وكاملة إلى مستويات الإصدارات السابقة، وإنما تشير إلى إمكانية استعادة السوق زخماً تدريبياً مع تحسن الاقتصاد وارتفاع متطلبات التمويل، مع بقاء ظروف الأسواق العالمية وأسعار الفائدة العامل الأكثر حسماً في تحديد سرعة هذا التعافي.

تراجع الإصدارات لا يعني ضعف السوق

ومن المهم التمييز بين انخفاض حجم الإصدارات خلال فترة معينة وبين ضعف هيكلية في سوق الصكوك.

فالتراجع البالغ نحو 20% في إجمالي الإصدارات الخليجية حتى نهاية سبتمبر قد يكون مرتبطاً بتوقيت عمليات التمويل، وظروف أسعار الفائدة، واحتياجات المصدرين، وليس بالضرورة نتيجة انخفاض جاذبية الصكوك نفسها. وتشير قوة الطلب على الإصدار السعودي الأخير إلى أن المستثمرين لا يزالون مستعدين لتخصيص مبالغ كبيرة للطروحات الخليجية عندما تتوافر شروط التسعير المناسبة والجودة الائتمانية المطلوبة.

وبالتالي، فإن عودة النشاط في 2027 قد تكون مدفوعة بزيادة عدد الإصدارات أو أحجامها أو كليهما، خصوصاً إذا تزامنت الاحتياجات التمويلية مع بيئة سوق أكثر استقراراً.

العملات الأجنبية تحافظ على حضورها

أما الإصدارات الخليجية المقومة بالعملات الأجنبية، فقد سجلت تراجعاً أقل، بلغ نحو 9% خلال الأشهر التسعة الأولى من 2026. ويكتسب هذا المسار أهمية بالنسبة إلى دول الخليج التي تستخدم أسواق الدين الدولية لتنوع قاعدة التمويل والوصول إلى المستثمرين العالميين، إلى جانب الاستفادة من السيولة المتاحة بالدولار.

وتظل السوق الدولارية مهمة بشكل خاص بالنسبة إلى المصدرين الخليجيين، نظراً إلى ارتباط عملات غالبية دول مجلس التعاون بالدولار الأمريكي، ما يجعل التمويل بالدولار أداة طبيعية لإدارة الالتزامات والاحتياجات التمويلية الخارجية.

السعودية في صدارة المشهد

ويبرز الدور السعودي بصورة واضحة في سوق الصكوك الخليجية، في ظل الحجم الكبير

الحديث يقدم مؤشراً على استمرار قوة الطلب على أدوات الدين الإسلامية الخليجية.

ويبرز في هذا السياق الإصدار الدولي الذي نفذته السعودية في سبتمبر 2026، وجمعت من خلاله 3.25 مليار دولار، بينما وصلت طلبات المستثمرين إلى نحو 16.5 مليار دولار.

وتعني هذه الأرقام أن الطلب تجاوز حجم الإصدار بأكثر من خمسة أضعاف، وهو ما منح المملكة مساحة أكبر لإدارة عملية التسعير والاستفادة من المنافسة بين المستثمرين.

ونجحت السعودية، وفق المعطيات الواردة في التقرير، في خفض هامش التسعير بنحو 30 نقطة أساس مقارنة بالمستوى الاسترشادي الأولي لكل من شريحتي الإصدار لأجلي خمس وعشر سنوات.

وعكس ذلك قدرة المصدر الخليجي ذي الجدارة الائتمانية المرتفعة على جذب السيولة حتى في بيئة تتسم بقدر من الحذر، كما يوضح أن انخفاض إجمالي الإصدارات لا يعني بالضرورة تراجعاً مماثلاً في شهية المستثمرين تجاه الصكوك الخليجية.

لماذا تظل الصكوك الخليجية جذابة؟

تستفيد سوق الصكوك الخليجية من مجموعة من العوامل التي تدعم جاذبيتها لدى المستثمرين الدوليين والإقليميين.

أول هذه العوامل يتمثل في الوزن الائتماني لدول الخليج، خصوصاً الدول التي تتمتع بمراكز مالية قوية واحتياطيات كبيرة وقدرة مرتفعة على الوصول إلى أسواق الدين العالمية.

أما العامل الثاني فيرتبط بتنوع قاعدة المستثمرين، إذ توفر الصكوك فرصة للمؤسسات الاستثمارية والصناديق التي تبحث عن أدوات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، إلى جانب المستثمرين التقليديين الباحثين عن عوائد وأصول ذات جودة ائتمانية مرتفعة.

كما أن نمو سوق الصكوك عالمياً ساهم في زيادة عمق قاعدة المستثمرين، وهو ما يتيح للمصدرين الخليجيين الاستفادة من الطلب الإقليمي والدولي عند طرح إصدارات كبيرة.

أحد المصادر المهمة لتوفير التمويل اللازم.

كما أن احتياجات التمويل لا ترتبط فقط بتمويل الإنفاق العام، وإنما تشمل أيضاً عمليات إعادة تمويل الديون القائمة، وتمويل التوسعات والاستثمارات، وإدارة أجال الاستحقاق، فضلاً عن دعم خطط الشركات والمؤسسات المرتبطة بالحكومات.

ومن شأن عودة النشاط الاقتصادي إلى مستويات أفضل أن تدفع مزيداً من المصدرين إلى استغلال أسواق الدين، خصوصاً إذا تزامن ذلك مع تحسن شهية المستثمرين وانخفاض الضغوط المرتبطة بتكلفة الاقتراض.

أسعار الفائدة عامل حاسم

وترتبط الوكالة عودة المصدرين بقوة إلى سوق الصكوك خلال العام المقبل باستمرار ظروف السوق الداعمة، محذرة بصورة ضمنية من أن أي تغيرات حادة في تكلفة التمويل أو شهية المستثمرين قد تؤثر في توقيت الطروحات.

وتظل أسعار الفائدة العالمية من أبرز العوامل المؤثرة في سوق الصكوك، باعتبار أن ارتفاع تكلفة الاقتراض يمكن أن يدفع بعض الجهات إلى تأجيل إصداراتها أو تقليص أحجامها، بينما يمكن لانخفاض أسعار الفائدة أو استقرارها عند مستويات أكثر ملاءمة أن يشجع على إعادة فتح السوق أمام مصدرين جدد.

وبالتالي، فإن مسار السياسة النقدية العالمية، ولا سيما تحركات البنوك المركزية الكبرى، سيكون عاملاً مهماً في تحديد تكلفة التمويل وتسعير الصكوك الخليجية خلال 2027.

ولا يقتصر تأثير أسعار الفائدة على تكلفة الإصدار فحسب، بل يمتد إلى قرارات المستثمرين، إذ يقارن المستثمرون بين العوائد المتاحة على الصكوك والسندات والأصول الأخرى، ما يجعل مستويات العائد وهوامش الائتمان عنصراً أساسياً في تحديد حجم الطلب.

الطلب الاستثماري لا يزال قوياً

ورغم انخفاض حجم الإصدارات خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، فإن أداء الطروحات

تتجه سوق الصكوك في دول مجلس التعاون الخليجي إلى مرحلة جديدة خلال عام 2027، مع توقعات بعودة عدد من المصدرين إلى السوق، مدفوعين بتحسن الظروف الاقتصادية وارتفاع الاحتياجات التمويلية الحكومية والشركات، بعد تراجع ملحوظ في نشاط الإصدارات خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026.

وترى وكالة ستاندرد آند بورز أن التحسن المرتقب في اقتصادات المنطقة خلال العام المقبل قد يعيد تنشيط سوق الصكوك، خصوصاً مع ارتفاع متطلبات التمويل وتزايد الحاجة إلى تنوع مصادر السيولة، في وقت أظهرت فيه السوق خلال الفترة الماضية قدرة واضحة على استيعاب الطروحات الكبرى، رغم تراجع إجمالي حجم الإصدارات.

وبحسب تقديرات الوكالة، انخفض إجمالي إصدارات الصكوك في دول مجلس التعاون الخليجي بنحو 20% حتى نهاية سبتمبر 2026، في حين كان التراجع أقل حدة بالنسبة إلى الإصدارات الخليجية المقومة بالعملات الأجنبية، والتي انخفضت بنحو 9% خلال الفترة نفسها.

وعكس هذا التباين بين إجمالي الإصدارات والإصدارات بالعملات الأجنبية اختلافاً في توجهات المصدرين، إذ يبدو أن جزءاً من النشاط التمويني اتجه إلى الأسواق المحلية أو جرى تأجيله في ظل ظروف السوق وأسعار الفائدة وتقييمات المستثمرين لتطورات الاقتصاد العالمي والإقليمي.

تحسن اقتصادي يدعم الاحتياجات التمويلية

وتستند توقعات «ستاندرد آند بورز» بانتعاش سوق الصكوك في 2027 إلى فرضية تحسن النمو الاقتصادي في دول الخليج، وهو ما يمكن أن ينعكس على احتياجات الحكومات والشركات للتمويل.

ومع استمرار دول المنطقة في تنفيذ خططها الاقتصادية والاستثمارية، إلى جانب الإنفاق على البنية التحتية وتنوع الاقتصادات بعيداً عن النفط، تظل أدوات الدين، ومن بينها الصكوك،

2027.. اختبار لمرونة السوق

خليجية إلى استئناف خطط التمويل المؤجلة أو طرح إصدارات جديدة لتلبية احتياجاتها. في المقابل، فإن ارتفاعاً كبيراً في أسعار الفائدة أو تراجعاً قوياً في شهية المستثمرين قد يدفع بعض المصدرين إلى الانتظار، خصوصاً أن توقيت الإصدار أصبح عاملاً رئيسياً في إدارة تكلفة التمويل.

وتتوقع توقعات «ستاندرد آند بورز» عام 2027 أمام اختبار مهم يتمثل في مدى قدرة سوق الصكوك الخليجية على استعادة مستويات النشاط بعد تراجع الإصدارات في 2026.

وإذا تحسنت الظروف الاقتصادية، واستقرت تكلفة التمويل، وحافظ المستثمرون على مستويات الطلب الحالية، فقد تتجه جهات

خفض هوامش التسعير يعكس قوة الإقبال على الإصدارات في دول مجلس التعاون

الطلب الاستثماري يدعم آفاق القطاع رغم انخفاض النشاط

مع عودة المستثمرين إلى الشراء المحدود وترقب مسار الفائدة

الذهب يتعافى قليلا من أدنى مستواه في شهرين

المعدن الثمين ارتفع 0.4 % إلى 4127.40 دولارا للأوقية

انقسام صناع السياسة الأميركية يربك توقعات الأسواق



استعادت أسعار الذهب بعض مكاسبها خلال تعاملات الخميس، بعد أن سجلت في الجلسة السابقة أدنى مستوياتها في نحو شهرين، مع عودة المستثمرين إلى الشراء المحدود في ظل ترقب الأسواق لمزيد من الإشارات بشأن المسار المقبل للسياسة النقدية الأميركية، ولا سيما توجهات مجلس الاحتياطي الاتحادي بشأن أسعار الفائدة. وارتفع الذهب في المعاملات الفورية بنسبة 0.4 % إلى 4127.40 دولار للأوقية، بعدما لامس الأربعمائة أدنى مستوى له منذ الخامس من أغسطس، متأثراً في الأيام الماضية بارتفاع الدولار وعوائد سندات الخزنة الأميركية، وهما عاملان عادة ما يحدان من جاذبية المعدن الأصفر لدى المستثمرين.

كما صعدت العقود الأميركية الآجلة للذهب تسليم ديسمبر بنسبة 0.3 % إلى 4150.60 دولار للأوقية، في إشارة إلى استمرار حالة الحذر في السوق، مع محاولة المستثمرين تقييم اتجاه أسعار الفائدة خلال الفترة المقبلة ومدى تأثيره على الأصول التي لا تدر عائداً مثل الذهب.

انقسام داخل الاحتياطي الفيدرالي

وتتركز أنظار الأسواق حالياً على السياسة النقدية الأميركية، بعد أن كشف محضر الاجتماع الأخير لمجلس الاحتياطي الاتحادي عن وجود انقسام بين صانعي السياسة بشأن المبررات التي تستدعي رفع أسعار الفائدة.

وأظهر المحضر أن بعض المسؤولين رأوا أن رفع الفائدة قد يكون ضرورياً لمواجهة تداعيات صدمات أسعار الطاقة وغيرها من الصدمات التي يمكن أن تدفع معدلات التضخم إلى مستويات أعلى، في حين

تبنى أعضاء أكثر ميلاً إلى التشديد النقدي موقفاً يرى أن رفع الفائدة مطلوب للحد من مخاطر التضخم الناجم عن قوة الطلب. ويعكس هذا الانقسام صعوبة مهمة الاحتياطي الفيدرالي في تحقيق التوازن بين السيطرة على التضخم والحفاظ على النشاط الاقتصادي، خصوصاً في ظل استمرار حساسية الأسواق تجاه أسعار الطاقة وتكاليف الاقتراض والظروف المالية العالمية.

توقعات الفائدة تضغط على المعدن الأصفر

وتشير توقعات الأسواق إلى أن المستثمرين لا يرجحون في الوقت الحالي

رفع الفائدة خلال الاجتماع المرتقب في وقت لاحق من أكتوبر، إذ تُظهر أداة «فيد ووتش» التابعة لـ«سي إم إي» احتمالاً لا يتجاوز 18 % لرفع أسعار الفائدة، مقابل استمرار توقعات بنسبة تقارب 80 % لرفعها في ديسمبر وفق المعطيات الواردة في النص. ويُعد اتجاه أسعار الفائدة من أبرز المحركات المؤثرة في سوق الذهب؛ فارتفاع معدلات الفائدة يزيد جاذبية الأصول المدرة للعائد، مثل السندات وأدوات سوق النقد، مقارنة بالذهب الذي لا يقدم عائداً دورياً. وفي المقابل، فإن أي تحول نحو سياسة نقدية أقل تشدداً أو تراجع توقعات رفع الفائدة يمكن أن يوفر دعماً للمعدن الأصفر، خاصة إذا تزامن ذلك مع انخفاض عوائد

سندات الخزنة أو ضعف الدولار.

الدولار وعوائد السندات في دائرة الضوء

ويأتي تحرك الذهب في وقت يراقب فيه المستثمرون أداء الدولار الأميركي وعوائد سندات الخزنة عن كثب. وكان ارتفاع العملة الأميركية والعوائد خلال الجلسات السابقة أحد العوامل التي ساهمت في دفع الذهب إلى أدنى مستوياته منذ أغسطس.

وعادة ما يؤدي ارتفاع الدولار إلى زيادة تكلفة شراء الذهب بالنسبة لحائزي العملات الأخرى، ما قد يحد من الطلب العالمي عليه، بينما تؤدي زيادة عوائد السندات إلى رفع تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالمعدن النفيس، باعتباره أصلاً لا يدر دخلاً.

ترقب البيانات الأميركية يرفع تقلبات القطاع

تباين العملات الرقمية مع تصاعد رهانات تشديد الفيدرالي

بيتكوين فوق 83 ألف دولار رغم تعرضها لخسائر منذ بداية العام

العوائد المرتفعة تهدد شهية المستثمرين للأصول المشفرة

بقاءه عند مستويات مرتفعة لفترة أطول يمكن أن يزيد الضغوط على الأصول الرقمية، مع اتجاه المستثمرين إلى إعادة تقييم المخاطر والعوائد، وتقليص انكشافهم على الأصول الأكثر تقلباً لصالح أدوات توفر عوائد أكثر وضوحاً، مثل السندات والتسعيرات تحولاً في توقعات المستثمرين مقارنة بالفترة التي كانت فيها الأسواق تراهن بدرجة أكبر على استمرار مسار التيسير النقدي. كما تؤكد أن بيانات

إلى خفض الفائدة أو الإبقاء عليها عند مستويات منخفضة، تتحسن عادة شهية المستثمرين تجاه الأصول ذات المخاطر المرتفعة، ومن بينها العملات المشفرة، نتيجة انخفاض تكلفة التمويل وتراجع جاذبية الأدوات النقدية وأدوات الدخل الثابت. في المقابل، فإن ارتفاع أسعار الفائدة أو

تباين أداء العملات المشفرة خلال تعاملات أمس الخميس، في ظل استمرار حالة الحذر بين المستثمرين بشأن المسار الذي قد يتخذه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تجاه أسعار الفائدة خلال الأشهر المقبلة من العام، وسط تنامي الرهانات على إمكانية العودة إلى تشديد السياسة النقدية إذا استمرت الضغوط التضخمية. وجاء تحرك سوق الأصول الرقمية في وقت تترقب فيه الأسواق مزيداً من الإشارات بشأن توجهات البنك المركزي الأمريكي، بعدما كشف محضر الاجتماع الأخير لمجلس الاحتياطي الفيدرالي عن انقسام واضح بين صانعي السياسة النقدية حول مدى الحاجة إلى رفع أسعار الفائدة مجدداً.

ويعكس هذا الانقسام استمرار حالة عدم اليقين بشأن مستقبل التضخم، خصوصاً في ظل المخاوف من أن تؤدي صدمات أسعار الطاقة إلى إعادة إشعال الضغوط السعرية، في وقت يرى فيه تيار أكثر تشدداً داخل المجلس أن ارتفاع التضخم المرتبط بقوة الطلب قد يتطلب موقفاً نقدياً أكثر صرامة.

وتكتسب هذه التطورات أهمية خاصة بالنسبة إلى أسواق العملات المشفرة، التي تتأثر بصورة كبيرة بتغيرات السيولة العالمية وتوقعات أسعار الفائدة. فعندما تتجه البنوك المركزية

التضخم والوظائف وأسعار الطاقة المقبلة ستكون حاسمة في تحديد اتجاه الرهانات على قرارات الاحتياطي الفيدرالي.

البيتكوين تحت اختبار مستويات الدعم

وفي سوق العملات المشفرة، واصلت البيتكوين تحركها تحت ضغط تقلبات شهية المخاطرة، لكنها حافظت على التداول فوق مستوى 83 ألف دولار، رغم تعرضها لخسائر منذ بداية العام.

وتعد البيتكوين أكبر العملات المشفرة من حيث القيمة السوقية، ولذلك ينظر إليها المستثمرون باعتبارها مؤشراً رئيسياً على اتجاه السوق الرقمية ككل. ويعني استمرارها فوق المستويات الحالية أن السوق لا يزال يحتفظ بجزء من قدرته على مقاومة الضغوط، إلا أن استمرار ارتفاع عوائد الأصول التقليدية قد يحد من تدفقات السيولة نحو العملات المشفرة.

وتراجعت البيتكوين بأكثر من 5 % منذ بداية العام، وهو أداء يعكس حجم الضغوط التي واجهها القطاع خلال 2026، في ظل تقلبات السيولة العالمية، وتغير توقعات الفائدة، وتبدل شهية المستثمرين تجاه الأصول عالية المخاطر.

كما أن تحركات البيتكوين خلال الفترة المقبلة لن تعتمد فقط على التطورات الخاصة بسوق العملات المشفرة، بل ستتأثر بصورة أكبر بالاتجاهات الكلية، وفي مقدمتها السياسة النقدية الأميركية، وأداء الدولار، وعوائد سندات الخزنة، ومستويات السيولة في الأسواق العالمية.

تباين العملات المشفرة

ولم يكن أداء العملات الرقمية موحداً، إذ تباينت تحركاتها مع اختلاف درجة المخاطرة والسيولة بين العملات. وعادة ما تكون العملات الأكبر والأكثر سيولة أكثر قدرة على جذب المستثمرين خلال فترات التذبذب، بينما تواجه العملات البديلة ضغوطاً أكبر عندما تتراجع شهية المخاطرة.

ويعني ذلك أن اتجاه البيتكوين قد يظل عاملاً محورياً في تحديد أداء بقية السوق، إذ غالباً ما يؤدي انخفاضها الحاد إلى انتقال الضغوط إلى العملات الأخرى، في حين يمكن لاستقرارها أن يتيح عودة تدريجية للسيولة إلى أجزاء أكثر مخاطرة من السوق.

الأسواق تترقب البيانات المقبلة

وتتجه أنظار المستثمرين خلال الفترة المقبلة إلى مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الأميركية التي يمكن أن تعيد تشكيل توقعات الفائدة، وعلى رأسها بيانات التضخم وسوق العمل والنشاط الاقتصادي وأسعار الطاقة.

وفي حال أظهرت البيانات استمرار التضخم عند مستويات مرتفعة، فقد تزداد رهانات رفع الفائدة، ما قد يبقي العملات المشفرة تحت الضغط. أما إذا بدأت الضغوط السعرية في التراجع بالتزامن مع تباطؤ النشاط الاقتصادي، فقد تتراجع احتمالات التشديد وتحسن شهية المستثمرين تجاه الأصول الرقمية.



التوترات الجيوسياسية وتقلبات الإنتاج والنقل تدفع الأسعار إلى مستويات مرتفعة

النفط فوق 100 دولار وسط تصاعد مخاطر الإمدادات

1 خيارات واشنطن تعيد احتساب كلفة المواجهة

2 هرمز يدخل مجدداً في حسابات التجارة العالمية



غير مسبوق في تكلفة نقل الخام لمسافات طويلة.

وبحسب بيانات نقلتها تقارير السوق، ارتفعت تكلفة استئجار ناقلة نفط عملاقة لنقل الخام الأميركي إلى آسيا إلى نحو 77 مليون دولار، مقارنةً بمتوسط بلغ حوالي 9.2 مليون دولار في عام 2025. وهذا الارتفاع لا ينعكس فقط على شركات النقل، بل ينتقل تدريجياً إلى تكلفة وصول النفط إلى المستهلك النهائي، ما يعني أن السعر الفعلي للبرميل بالنسبة للمصافي قد يتجاوز بكثير سعر العقود الآجلة المعلن في الأسواق.

كما أن ارتفاع تكاليف التأمين ومخاطر المرور في المناطق المتوترة يدفع بعض شركات الشحن إلى البحث عن مسارات أطول وأكثر تكلفة، وهو ما يرفع زمن الرحلة ويزيد استهلاك الوقود ويضغط على توافر الناقلات.

لماذا يتحرك برنت بقوة أكبر؟

يظهر في التطورات الأخيرة اختلاف مهم بين خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط.

فبرنت يمثل معياراً عالمياً أكثر تعرضاً لتطورات الشرق الأوسط، ولذلك يتفاعل بصورة مباشرة مع أخبار مضيق هرمز وهجمات السفن واحتمالات التصعيد بين الولايات المتحدة وإيران.

أما خام غرب تكساس، فيرتبط بصورة أكبر بتوازنات السوق الأميركية، ولذلك يتأثر أيضاً بزيادة أو انخفاض الإنتاج المحلي، وحالة المخزونات، وقدرة المصافي الأميركية على استيعاب الخام.

ولهذا فإن توقف أكثر من 510 آلاف برميل يومياً من إنتاج خليج المكسيك يضغط بصورة مباشرة على السوق الأميركية، في حين أن أي اضطراب في تدفقات الشرق الأوسط يضيف علاوة مخاطر أكبر إلى الأسعار العالمية.

كما عادت بعض البنية التحتية الرئيسية إلى العمل بعد تعرضها لأضرار خلال الصراع. ووصلت كميات النفط التي جرى ضخها عبر خط أنابيب شرق - غرب السعودي إلى نحو 5.8 مليون برميل، بعد استئناف التشغيل عقب إغلاقه في وقت سابق نتيجة أضرار ناجمة عن هجوم بطائرات مسيرة.

إلا أن عودة التدفقات لا تعني اختفاء المخاطر، إذ يمكن لهجوم واحد على منشأة رئيسية أو ناقلة نفطية أن يعيد حسابات السوق خلال ساعات. وهنا تكمن المفارقة الأساسية في سوق النفط حالياً: الإمدادات تتعافى، لكن تكلفة ومخاطر نقلها ترتفعان.

تكاليف الشحن تتحول إلى عنصر رئيسي في التسعير

أدى تصاعد المخاطر الأمنية إلى ارتفاع

حساس بالنسبة للسوق، إذ يضيف انقطاعاً مؤقتاً في الإمدادات إلى المخاوف الناجمة عن الشرق الأوسط، بما يعزز قدرة العوامل الجيوسياسية والمناخية مجتمعة على دفع الأسعار إلى مستويات أعلى.

تراجع المخزونات يعزز الضغوط السعودية

وتزامنت هذه التطورات مع مؤشرات على استمرار قوة الطلب على الخام الأميركي في الأسواق الخارجية. وأظهرت البيانات الرسمية أن إجمالي صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات النفطية ارتفع إلى أعلى مستوى منذ مايو خلال الأسبوع الماضي، ما يعكس استمرار الطلب الخارجي على الإمدادات الأميركية. وفي المقابل، أشارت بيانات المخزونات إلى انخفاض مخزونات الخام والديزل

بأكثر من المتوقع، وهو عامل إضافي يدعم الأسعار، خصوصاً في ظل مخاوف من أن تؤدي الاضطرابات الجيوسياسية إلى استمرار السحب من المخزونات التجارية والاستراتيجية.

ويكتسب اتجاه المخزونات أهمية أكبر عندما يقترن بانقطاعات الإنتاج، إذ إن انخفاض العروض المحلي بالتزامن مع استمرار الطلب الخارجي قد يؤدي إلى تشديد السوق الأميركية ورفع هوامش الأسعار.

تحسن صادرات الشرق الأوسط لا يبيد المخاطر

ورغم القفزة الحالية في أسعار النفط، فإن الصورة المتعلقة بالإمدادات ليست قاتمة بالكامل. فصادرات الطاقة من الشرق الأوسط بدأت في التعافي خلال الأسابيع الأخيرة،

مقتصر على منشآت الإنتاج أو خطوط الأنابيب، بل امتد بصورة متزايدة إلى قطاع النقل البحري.

وشملت أحدث الحوادث تعرض ناقلة لهجوم في المياه قبالة قطر، مع ورود تقارير عن سقوط ضحايا. ويُنظر إلى الحادث باعتباره تطوراً مهماً، نظراً لوقوعه في عمق الخليج العربي وفي منطقة ترتبط مباشرة بشبكة تصدير الطاقة العالمية.

كما تواصلت الهجمات المرتبطة بالصراع الإقليمي في مناطق أخرى، إذ نفذت جماعة الحوثيين المدعومة من إيران هجمات على أهداف في السعودية، ورد التحالف الذي تقوده الرياض بضربات على مواقع في اليمن. ويعني اتساع نطاق هذه العمليات أن المخاطر باتت تشمل عدداً أكبر من طرق نقل الطاقة، من الخليج العربي إلى البحر الأحمر وباب المندب.

«إساياس» يوقف ربع إنتاج خليج المكسيك

وفي الولايات المتحدة، حصل النفط على دفعة إضافية من جانب العرض بعدما أجبرت العاصفة «إساياس» شركات الطاقة على وقف جزء كبير من إنتاج خليج المكسيك.

وأوقف أكثر من 510 آلاف برميل يومياً من إنتاج الخام، أي نحو ربع الإنتاج النفطي البحري في المنطقة، مع إجلاء العاملين وتعليق عمليات في عدد من المنصات قبل اقتراب الإعصار من الساحل الأميركي.

وتحولت «إساياس» بالفعل إلى أول إعصار في موسم الأطلسي لعام 2026، مع وصول سرعة الرياح إلى نحو 75 ميلاً في الساعة، فيما كانت التوقعات تشير إلى اقترابه من ساحل الخليج الأميركي بين مساء الجمعة وبداية السبت.

ويأتي توقف الإنتاج الأميركي في توقيت

يدفع طهران إلى الرد على أهداف ومصالح أميركية أو حلفائها في المنطقة، أو تكثيف الضغوط على حركة الملاحة، خصوصاً في مضيق هرمز.

وبالنسبة إلى سوق النفط، فإن المخاطر لا ترتبط فقط باحتمال فقدان كميات فعلية من الخام، وإنما أيضاً باحتمال ارتفاع تكلفة التأمين والشحن وتغيير مسارات الناقلات، وهي عوامل يمكن أن ترفع الأسعار حتى في حال استمرار تدفق جزء كبير من الإمدادات.

مضيق هرمز في قلب معادلة الإمدادات يمثل مضيق هرمز أحد أهم مفاتيح سوق النفط العالمي، نظراً لمرور كميات ضخمة من الخام والمنتجات النفطية عبره يومياً. وأعلنت القيادة المركزية الأميركية أن نحو 20 مليون برميل من النفط الخام كانت تتدفق عبر المضيق، وهو مستوى يقارب حجم التدفقات اليومية قبل اندلاع الصراع، وإن كان أعلى من تقديرات قدمها عدد من مسؤولي قطاع الطاقة خلال مؤتمر هذا الأسبوع.

ورغم تحسن حركة الصادرات من الشرق الأوسط خلال الأسابيع الأخيرة، فإن استدامة هذا التحسن لا تزال موضع شك في ظل استمرار الهجمات على السفن وارتفاع تكاليف الخدمات اللوجستية. وأشارت تقارير حديثة إلى أن إيران هددت بإغلاق ما وصفته بـ«المسارات غير القانونية» في مضيق هرمز، بينما تحدث مستشار في الحرس الثوري الإيراني عن انخفاض كبير في حركة السفن عبر المضيق مقارنةً بالمستويات التي سبقت الحرب. وتزيد هذه التطورات من حساسية السوق تجاه أي حادث جديد في الممر المائي.

هجمات الناقلات تضيف طبقة جديدة من المخاطر

ولم يعد الخطر على أسواق النفط

واصلت أسعار النفط ارتفاعها الحاد، أمس الخميس، مدفوعة بتجدد المخاوف من اتساع نطاق المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران، بعدما أفادت تقارير بأن البيت الأبيض طلب من وزارة الدفاع الأميركية إعداد خيارات عسكرية يمكن تنفيذها قبل انتخابات التجديد النصفي المقررة في نوفمبر، بالتزامن مع اضطراب جانب من الإنتاج الأميركي في خليج المكسيك بفعل إعصار «إساياس».

وقفز خام برنت إلى ما فوق مستوى 102 دولار للبرميل، قبل أن تتسارع مكاسبه خلال التعاملات إلى مستويات أعلى من ذلك، فيما اقترب خام غرب تكساس الوسيط من 90 دولاراً قبل أن يتجاوزها لاحقاً. وأظهرت بيانات السوق أن برنت ارتفع بنحو 4 % إلى أكثر من 102 دولار، بينما صعد الخام الأميركي إلى قرابة 92 دولاراً، في انعكاس مباشر لتزايد علاوة المخاطر الجيوسياسية ومخاوف الإمدادات.

خيارات عسكرية تعيد علاوة المخاطر إلى السوق

وجاءت القفزة في أسعار الخام بعد تقرير نشرته مجلة «ذا أتلانتيك» استناداً إلى مسؤولين في الإدارة الأميركية، أفاد بأن الرئيس دونالد ترمب يدرس خيارات لشن ضربات ضد إيران قبل انتخابات التجديد النصفي.

ولا يعني إعداد الخيارات العسكرية أن قراراً نهائياً بالهجوم قد اتخذ، إذ لا تزال طبيعة الأهداف وحجم الضربات وتوقيتها موضع نقاش داخل الإدارة الأميركية. وتشير التقارير إلى احتمال تنفيذ عملية محدودة قبل الانتخابات، على أن تتبعها تحركات عسكرية أكبر في مرحلة لاحقة. ويكتسب هذا التطور أهمية كبيرة بالنسبة إلى أسواق الطاقة، لأن أي تحرك عسكري أميركي مباشر ضد إيران قد

التضخم يعود إلى واجهة المشهد

تتجدد المخاوف من انتقال تأثير الطاقة إلى التضخم الأساسي. وتزداد حساسية الأسواق في الوقت الحالي، خصوصاً مع ارتفاع عوائد السندات العالمية، ما يحد من قدرة البنوك المركزية على تجاهل موجة جديدة من التضخم الناجم عن الطاقة.

مستمر في أسعاره عاملاً يمكن أن ينعكس على أسعار السلع والخدمات. وكان الصراع الأميركي - الإيراني قد ساهم بالفعل خلال العام الحالي في اضطراب صادرات الطاقة واستنزاف مخزونات النفط، ما عزز الضغوط التضخمية عالمياً. ومع عودة الأسعار إلى مستويات تتجاوز 100 دولار،

ارتفاع النفط فوق 100 دولار لا يمثل مجرد تطور في أسواق الطاقة، بل يفرض تداعيات أوسع على الاقتصاد العالمي.

فالنفط يدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تكاليف النقل والكهرباء والصناعة والبتروكيماويات والشحن الجوي والبحري، ما يجعل أي ارتفاع



التسويق الإلكتروني.. صناعة جديدة للأعمال 5

التكنولوجيا تعيد تشكيل قواعد المنافسة العالمية

كتب جورج حبيب

يشهد العالم تحولاً متسارعاً بفعل التطور التكنولوجي المتواصل، الذي أعاد تشكيل أنماط الحياة والعمل والتجارة، وغَيَّرَ بصورة جوهرية الطريقة التي تتواصل بها الشركات مع عملائها والأسواق التي تستهدفها. فلم تعد التكنولوجيا مجرد أدوات مساندة للأعمال، بل أصبحت عنصراً أساسياً في صناعة القرار وتعزيز القدرة على المنافسة والنمو.

ومع اتساع استخدام الإنترنت وانتشار الهواتف الذكية وتطور المنصات الإلكترونية، انتقلت العلاقة بين الشركات والمستهلكين إلى مرحلة جديدة، أصبح فيها الوصول إلى العميل أسرع وأكثر دقة، فيما بات سلوك المستهلك نفسه أكثر ارتباطاً بالمعلومات المتاحة عبر الفضاء الإلكتروني.

هذا التحول لم يغيّر أدوات التواصل فحسب، بل أوجد منظومة

متكاملة من الوسائل التي تتيح للشركات التعريف بمنتجاتها وخدماتها، وبناء علاقات مستمرة مع عملائها، وقياس تفاعلهم وفهم احتياجاتهم بصورة لم تكن متاحة بالأساليب التقليدية. وفي هذا السياق، برز التسويق الإلكتروني كأحد أبرز ملامح الاقتصاد الحديث وأدوات المنافسة في عالم تتسارع فيه التكنولوجيا وتتغير فيه توقعات المستهلكين باستمرار.



التكنولوجيا بوابة المنافسة العالمية تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصال من الأدوات الرئيسية للمشاركة في الاقتصاد العالمي، وتحسين توفير الخدمات الأساسية، وتعزيز فرص التنمية المحلية، كما أصبح الاستثمار فيها أحد الحركات الأساسية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

ووفقاً لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصال أحد العوامل المهمة في دفع التنمية الاقتصادية، وهو ما يجعل دمجها في النسيج الاقتصادي والاجتماعي ضرورة متزايدة، ومن ذلك قطاع الخدمات السياحية الذي أصبح يحتل موقعاً متقدماً في التجارة الإلكترونية.

وقد أدت ثورة المعلومات والتطور المتسارع لشبكات الإنترنت العالمية إلى عوالة قطاع السياحة من خلال التوسع في تطبيقات السياحة الإلكترونية، وأصبحت صناعة السياحة تعتمد بدرجة كبيرة على توافر المعلومات، الأمر الذي جعل شبكة الإنترنت خدمة مكملة وأساسية لهذا القطاع.

وتتسم الخدمات السياحية بدرجة كبيرة من تباين المعلومات، إذ لا يمكن قياس جودتها بصورة كاملة إلا من خلال التجربة، ولذلك يرتبط نمو السياحة الإلكترونية بدرجة ثقة السائح في جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات السياحية.

وتساعد شبكة الإنترنت على تقليص حدة التباين في المعلومات من خلال توفير كميات كبيرة من البيانات حول المنتجات والخدمات في مختلف المقاصد السياحية، بما يعزز القدرة على المقارنة والاختيار.

كما تسهم في زيادة الثقة المتبادلة بين الأطراف المعنية، وتمكّن المؤسسات السياحية من بناء اسم وعلامة تجارية مميزة مع مرور الوقت.

خفض التكاليف وتوسيع النشاط

يسهم انتشار السياحة الإلكترونية كذلك في خفض تكاليف الخدمات السياحية، وهو ما يمكن أن ينعكس على الأسعار، في الوقت الذي أدى فيه التوسع في استخدام الحاسب الآلي والبريد الإلكتروني والهاتف الخليوي والتلفزيون الرقمي التفاعلي إلى تعزيز هذا الاتجاه.

كما أسهم ارتفاع عدد المواقع الإلكترونية والمشتريين في شبكة الإنترنت وسرعة الوصول إليها في

تقليص تكاليف التسويق السياحي، سواء من خلال التواصل مع السائحين أو نشر المعلومات السياحية، إلى جانب خفض تكاليف الإنتاج نتيجة سهولة وسرعة التواصل بين مقدمي الخدمة السياحية والوسطاء.

ويضاف إلى ذلك تقليص حجم العمالة المطلوبة في بعض العمليات، بما يؤدي بدوره إلى خفض تكاليف الإنتاج والتشغيل.

كما يتيح انتشار السياحة الإلكترونية سهولة تطوير المنتج السياحي وظهور أنشطة سياحية جديدة تتناسب مع مختلف شرائح السائحين، فضلاً عن تحسين مستوى الخدمات والاحتفاظ بقاعدة واسعة من السياح.

وينعكس ذلك على زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات السياحية، ورفع مبيعاتها وإيراداتها وأرباحها، وصولاً إلى زيادة القيمة المضافة التي يساهم بها هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

وكلما اتسع نطاق السياحة الإلكترونية، انعكس ذلك على مختلف فروع القطاع السياحي، إذ تحدث السياحة الإلكترونية تغيرات مهمة في أداء القطاعات المرتبطة بها، وفي

مقدمتها قطاع الفنادق.

وتتحسن جودة الخدمات الفندقية وتزداد فاعلية التشغيل من خلال تجهيز الغرف بالكمبيوتر وتوظيف التقنيات الحديثة في إدارة الخدمات، إلا أن ذلك يتطلب في المقابل مستوى مرتفعاً من المعرفة التكنولوجية، ودراسة جادة لاستخدام الحاسب الآلي، وكيفية التعامل معه، والاتصال الصحيح بشبكة الإنترنت، فضلاً عن إتقان أساليب التسويق السياحي الإلكتروني وفتح أسواق جديدة وتنشيط السياحة العالمية عبر الوسائل الرقمية.

ويشير تقرير اقتصاد المعلومات الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد» عام 2005 إلى أن أرباح السياحة كثيراً ما تتسرب من الدول الفقيرة إلى شركات السفر والحجز والنقل وشبكات الفنادق العالمية التي تتولى ترتيب معظم الرحلات الخارجية خلال فترات العطلات.

وفي المقابل، يوفر الإنترنت فرصة لتغيير هذا النمط، إذ يتجه عدد متزايد من المسافرين إلى البحث عن الرحلات والخدمات عبر الحاسوب، بما يفتح المجال أمام بلدان الكاريبي وإفريقيا

وآسيا لاستقطاب هؤلاء المسافرين مباشرة، من خلال عرض أنماط السياحة البيئية المحلية والتجارب والمعارف التي تتميز بها.

ومن شأن ذلك أن يمنح هذه الدول قدرة أكبر على منافسة الشركات الأجنبية، خصوصاً إذا أعادت تنظيم خدماتها السياحية وأنشأت شبكات تتيح للفنادق والبنوك وشركات السفر المحلية تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات للسائح.

وتشمل هذه الخدمات تنظيم الرحلات والحجوزات وبطاقات السفر جواً وصرف العملات والدفع الإلكتروني، بما يسمح ببقاء جزء أكبر من الأرباح المتحققة داخل الاقتصاد المحلي، والمساهمة في زيادة فرص العمل ودعم التنمية الاقتصادية.

وبيّن التقرير أن البلدان النامية أصبحت تستقبل نحو 35 بالمئة من السياحة الدولية سنوياً، إلا أن معظم هذه البلدان لم تتمكن من زيادة عوائدها من السياحة بالمستوى المتوقع، بسبب تسرب جزء كبير من تلك العوائد خارج حدودها لصالح شركات أجنبية موجودة في دول غنية تمول جزءاً كبيراً من المشاريع السياحية.

من المعلومات والخدمات اللازمة، بدءاً من كيفية الحصول على التأشيرة والحجز والاستقبال والنقل والإيواء والتنشيط، وصولاً إلى التعريف بالمناطق السياحية والمطاعم والفنادق.

كما يتطلب الأمر تنمية وعي المجتمعات المحلية بمواقع الآثار وأهمية السياحة ومنتجاتها بصورة عامة.

وفي هذا السياق، يمثل ضعف التعريف بالمنتج السياحي أحد أبرز العوائق أمام دخول بعض الدول ومواكبتها لمجتمع الاتصال الجديد الذي يعيشه العالم، والذي أصبحت المعلومة تمثل إحدى أهم ركائزه. وهكذا يتضح أن التحول الرقمي لم يعد مقتصرًا على تطوير أدوات التجارة أو تحسين آليات التسويق، بل أصبح عنصراً مؤثراً في طريقة صنع القرار، وفي قدرة المؤسسات والشركات والدول على بناء شبكات المصالح، والوصول إلى الأسواق، وإدارة العلاقات الاقتصادية، وتعزيز حضورها في بيئة عالمية أصبحت المعلومات والتكنولوجيا فيها جزءاً أساسياً من أدوات القوة والتنافس.

الإنترنت يعيد تشكيل صناعة السفر

كما يوضح التقرير تزايد اعتماد السياح على الإنترنت في ترتيب رحلاتهم، إذ تشير دراسات صدرت في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن مستخدمي الإنترنت ينظمون رحلاتهم عبر الشبكة، بما يشمل حجوزات السفر والفنادق.

يفرض هذا التحول على منظمات السياحة المحلية والإقليمية وحكومات البلدان النامية، ولا سيما الدول التي قطعت أشواطاً مهمة في تطوير قطاعها السياحي، التركيز على تعميم فرص الوصول إلى الإنترنت وإنشاء شبكات مترابطة تغطي مختلف الاحتياجات المرتبطة بالسفر الدولي.

وتأتي في مقدمة هذه الاحتياجات معالجة العقبات المحلية المرتبطة بالتكنولوجيا والمدفوعات والاتصالات، إلى جانب نشر استخدام الحاسوب وتوسيع الاستفادة من تطبيقاته.

وبات السفر يمثل المصدر الأكبر لإيرادات الإنترنت الناتجة عن العلاقات بين الشركات والمستهلكين، إذ بلغت هذه الإيرادات عالمياً 52.4 مليار دولار عام 2004.

وخلال فعاليات «أصول وفنون التسويق الإلكتروني لقطاع السياحة والسفر» التي أقيمت في بيروت عام 2009، أوضح رئيس المنظمة العربية للسياحة أن الاهتمام بالسياحة الإلكترونية يتنامى بالتوازي مع الاهتمام بالتجارة الإلكترونية، مشيراً إلى أن السياحة كانت تساهم بنسبة 25 بالمئة من إجمالي التجارة الإلكترونية عام 1997، ثم ارتفعت مساهمتها إلى 35 بالمئة عام 2002، مع توقع وصولها إلى 65 بالمئة عام 2010.

وتظهر إحصائيات منظمة السياحة العالمية ارتفاع معدلات الحجز الإلكتروني، إذ بلغت نسبة حجوزات السفر جواً عبر الإنترنت 20 بالمئة من إجمالي الحجوزات عام 2002، مع استمرار الاتجاه نحو تنفيذ المزيد من الحجوزات إلكترونياً.

كما أشارت دراسة لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن قطاع

السياحة سيكون من أكبر المستفيدين من تطبيق التجارة الإلكترونية، مع توقع وصول نسبة صادرات الخدمات السياحية إلى أكثر من 18 بالمئة، وهي نسبة تعكس التأثير المتزايد للتجارة الإلكترونية في هذا النشاط مقارنة بأثرها في صادرات القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وتشير بعض المسوحات التي أجريت في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى أن شبكة الإنترنت أصبحت المصدر الأول للحصول على المعلومات والتخطيط لقضاء الإجازات والعطلات، في حين تراجع الاعتماد على المصادر التقليدية، مثل الاتصال الهاتفي أو زيارة مراكز المعلومات السياحية ومكاتب الخطوط الجوية ووكالات السفر.

ومن المتوقع، تبعاً لذلك، أن يقود توسع السياحة الإلكترونية إلى تغيرات واسعة في أساليب تسويق السياحة والترويج لها على المستوى العالمي.

وفي هذا السياق، يوضح الدكتور يحيى بو الحسن، رئيس المنظمة الدولية لصناعة السياحة الإلكترونية، أن هذا النوع من السياحة يمثل السبيل الأساسي للتسويق مستقبلاً، بما سيدفع الشركات والمزارات السياحية والفنادق إلى مواكبة التحول من خلال اعتماد أحدث أساليب التسويق الإلكتروني.

ويشير إلى أن 66 بالمئة من المجتمع الأمريكي يتجه إلى الشراء الإلكتروني، في حين يقوم الأوروبيون بترتيب برامج رحلاتهم وهم في أماكنهم، مضيفاً أن هذه الطريقة توفر نحو 30 بالمئة من تكاليف الرحلة التي تنقاضها شركات السياحة والوسطاء والعمولات والضرائب.

كما يؤكد مزاي السياحة الإلكترونية في توفير الوقت للسائح، من خلال حصوله على الخدمة التي يرغب فيها بالطريقة المناسبة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب.

ولا يقتصر أثر هذه المنظومة على السائح وحده، بل يمتد مباشرة إلى مختلف عناصر النشاط السياحي، بدءاً من تطوير المنتج السياحي وظهور أنشطة جديدة، وصولاً إلى سهولة الوصول إلى السائح واستقطابه.

السياحة.. فرصة لتتويج مصادر الدخل

تُعد السياحة نشاطاً ذا أهمية كبيرة، لما لها من أثر مباشر في التنمية بمختلف مياديها، فضلاً عن أبعادها الاجتماعية والثقافية والسياسية والنفسية التي تؤثر فيها وتتأثر بها.

كما تؤدي السياحة دوراً مهماً في الاقتصاد العالمي، ونظراً لما تحقّقه المبادلات السياحية من نتائج إيجابية، برز القطاع باعتباره أحد أهم البدائل الممكنة للقطاعات التقليدية، وفي مقدمتها المحروقات.

ولهذا تسعى الدول السياحية إلى تنمية وتطوير فرص اندماجها في السياحة الدولية، من خلال تبني سياسات اتصالية جادة للتعريف بقدراتها وجودة منتجاتها وتنوع خدماتها.

وعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذتها دول عديدة في هذا الاتجاه، فإنها لا تزال تواجه عجزاً واضحاً مقارنة بما حققته دول أخرى في استغلال التطور الهائل في وسائل الاتصال لخدمة النشاط السياحي.

وتزداد أهمية هذا الجانب بالنظر إلى أن استقطاب السياح لا يمكن أن يتحقق من دون توفير الحد الأدنى

التحول المتسارع يفرض واقعاً جديداً على مؤسسات الأعمال والأسواق

تدقق المعرفة عبر الحدود يختصر المسافات بين المنتج والمستهلك

خفض حلفة الاتصال يفتح المجال أمام نماذج أكثر اتساعاً للتبادل



غولدمان ساكس يعتزم مكافأة 20 مسؤولاً تنفيذياً بنصف مليار دولار

أول 20.98 دولار للسهم، خلال الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 يونيو، مقارنة مع 3.72 مليار دولار، أو 10.91 دولار للسهم، في الفترة نفسها من العام الماضي. وقفزت إيرادات تداول الأسهم عند 7.42 مليار دولار، بينما ارتفعت إيرادات أنشطة الدخل الثابت والعملات والسلع الأولية 32 % إلى 4.59 مليار دولار. واستفاد البنك أيضاً من الزخم الذي رافق طرح العام الأولي لشركة سبيس إكس في نهاية الربع الثاني، وهو الإدراج الذي جذب اهتماماً واسعاً من المستثمرين. وكان غولدمان ساكس من بين البنوك الرئيسية التي أدارت عملية الطرح.

بما يزيد على 100 مليون دولار من إجمالي المكافآت. ومن بين الفائزين الآخرين جون والدرون، رئيس البنك والمرشح الأبرز لخلافة سولومون، إلى جانب رؤساء أهم قطاعات الأعمال في البنك. سجل «بنك غولدمان ساكس» ارتفاعاً حاداً في أرباحه خلال الربع الثاني من العام، مدعوماً بانتعاش نشاط الصفقات والاستشارات المالية وقفزة قياسية في إيرادات تداول الأسهم، مع استفادة الأسواق من تقلبات واسعة غدتها الحرب في الشرق الأوسط وتزايد الرهانات على الذكاء الاصطناعي. وارتفعت أرباح البنك إلى 6.63 مليار دولار،

يستعد كبار المسؤولين التنفيذيين في «بنك غولدمان ساكس» للحصول على مكافأة خاصة ستصنف ضمن أكبر المكافآت التي منحها البنك على الإطلاق من المقرر أن يحصل نحو 20 مسؤولاً تنفيذياً على مكافآت في صورة أسهم، سيتم اعتمادها نهائياً في وقت لاحق من هذا الشهر، وتزيد قيمتها على 500 مليون دولار وفقاً لسعر السهم الحالي، بحسب ما ذكرته وكالة «بلومبرغ». تأتي هذه المكافآت نتيجة أداء امتد خلال 5 سنوات تفوق خلاله غولدمان ساكس على منافسيه، ومن المتوقع أن يحصل الرئيس التنفيذي ديفيد سولومون على النصيب الأكبر،

أرامكو و«إن إي إس آر» تتفقدان على تطوير مشروع ليثيوم في السعودية

سيرفيسز ريونايتد»، والتي تشمل تقنيات المعالجة السبقة للمحالييل المحية والاستخلاص المباشر لليثيوم والكرينة. وقالت «ناشيونال إنرجي سيرفيسز ريونايتد» المتخصصة في خدمات حقول النفط إن المشروع يعتمد على خبراتها بالمنطقة وعملياتها الميدانية في السعودية حيث تعمل في مختلف مجالات قطاع الطاقة.

البطاريات، ومن المقرر أن يبدأ المشروع في أواخر 2027، وفقاً لـ«رويترز». ويجمع المشروع بموجب الاتفاق بين خبرات «أرامكو» في العمليات تحت سطح الأرض (القدرة على تحديد مواقع السوائل والمكامن الموجودة في أعماق الأرض وحفر الآبار للوصول إليها وإدارتها) ومنصة ليثارا التكنولوجية التابعة لـ«ناشيونال إنرجي

أعلنت «شركة ناشيونال إنرجي سيرفيسز ريونايتد» (إن إي إس آر) أن وحدتها المعنية بالشؤون البيئية وإزالة الكربون وقعت اتفاقاً مع «شركة أرامكو السعودية» لتنفيذ مشروع تجريبي في المملكة لإنتاج كربونات الليثيوم المخصصة للبطاريات. ويهدف المشروع إلى إنتاج 2000 طن سنوياً من كربونات الليثيوم المخصصة

معلومة ورقم

800

مليون دولار

تستهدف شركة «إيمبيك ثيرابيوتيكس، المدعومة من «إنفيديا»، جمع ما يصل إلى 159.4 مليون دولار من خلال الاكتتاب العام في الولايات المتحدة، وفقاً لإفصاح تنظيمي قدم الخميس. وأوضح الإفصاح أنه عند الحد الأعلى للنطاق السعري المقترح، ستصل القيمة السوقية لشركة تطوير الأدوية إلى 805.8 مليون دولار.

دردشة اقتصادية

قواعد متباينة ترسم مستقبل المنافسة

واشنطن وبكين وبروكسل.. 3 مسارات لتنظيم الذكاء الاصطناعي

1 شركات التكنولوجيا أمام تدقيق مستقل وسط تصاعد المخاوف

2 أميركا تلزم مطوّري النماذج الأكثر تقدماً بنشر معايير السلامة

المؤد بالذكاء الاصطناعي، كما تفعل إلى حد كبير مع سائر المعلومات المنشورة عبر الإنترنت. وحذر رئيس استخباراتها الشهر الماضي من أن الذكاء الاصطناعي قد يهدد الأمن القومي. وقال وزير أمن الدولة تشن يي شين إن «قوى معادية» تسيء استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي لـ«اختلاق شائعات سياسية ونشر معلومات ضارة».

أوروبا

اعتمد الاتحاد الأوروبي منذ عام 2024 قانون الذكاء الاصطناعي، الذي تقدّمه بروكسل باعتباره الإطار التنظيمي الأكثر شمولاً في العالم. ومنذ أغسطس، بات بإمكان المفوضية الأوروبية فرض غرامات على مطوّري النماذج الكبيرة تصل إلى 3% من إيراداتهم العالمية. لكن الشركات الأوروبية، التي تخشى أن تعوق القواعد الابتكار في خضم سعيها للحاق بمنافسيها الأميركيين والصينيين، نجحت لاحقاً في انتزاع إرجاء لتطبيق القواعد المتعلقة بالأنظمة العالية المخاطر.

واعتبرت رئيسة المفوضية أورسولا فون دير لاين في سبتمبر أن هذه القواعد تضع «أوروبا في موقع يتيح لها توجيه الجهود العالمية». وتريد دعوة أبرز المختبرات إلى مناقشة إبطاء السباق لتطوير النماذج الأكثر تقدماً. وتبدي الشركات الأوروبية تحفظاً أكبر، إذ تخشى أن يتيح هذا الإبطاء لعمالقة التكنولوجيا الأميركيين ترسيخ هيمنتهم. ولدى الاتحاد أداة أخرى، إذ أصبح «تشات جي بي تي» في أغسطس أول مساعد قائم على الذكاء الاصطناعي يخضع للالتزامات المشددة بموجب لائحته المتعلقة بالمحتوى على الإنترنت، والتي تشمل عمليات تدقيق سنوية وغرامات قد تصل إلى 6% من الإيرادات العالمية.



الذكاء الاصطناعي في 29 سبتمبر مدونة سلوك تنصّ خصوصاً على عمليات تدقيق مستقلة. ولا يتضمن النصّ أي عقوبات، لكن دونالد ترامب اعتبره «ملزماً أخلاقياً».

الصين

تمتلك الصين منظومة معقدة آخذة في التطور من القواعد التي تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك استخدام الأطفال له. ودخلت قواعد تنظم روبوتات الرفقة القائمة على الذكاء الاصطناعي حيز التنفيذ في يوليو، بهدف الحد من الاعتماد العاطفي عليها وحظر إنشاء نسخ رقمية لأشخاص حقيقيين من دون موافقتهم. وقال الرئيس شي جينبينغ هذا الصيف إن الذكاء الاصطناعي ينبغي أن يبقى «دائماً تحت السيطرة البشرية»، داعياً إلى تعزيز «القوانين والقواعد

في أنحاء البلاد. وبذلك، تلزم كالفورنيا منذ يناير مطوّري النماذج الأكثر تقدماً بنشر قواعد السلامة التي يتبعونها والإبلاغ عن الحوادث الأشد خطورة. لكن أنظمة ذكاء اصطناعي تابعة لشركات «أوبن إيه آي» و«أنثروبك» و«غوغل» و«ميتا» اتصلت هذا الصيف، خلال اختبارات، بالإنترنت من تلقاء نفسها واخترقت عشرات المواقع.

ويدعو ديفيد روبنسون، المتخصص السابق في السلامة لدى «أوبن إيه آي»، إلى إرساء ثقافة للتعامل مع المخاطر على غرار تلك المثبعة في قطاعي الطاقة النووية والمدنية والطيران، حتى لا يؤدي خطأ بشري إلى «فتح الباب أمام كارثة». وفي مواجهة قلق بيديه 82% من الأميركيين قبل انتخابات منتصف الولاية للكونغرس الأمريكي في نوفمبر، وقّع قادة الشركات الأميركية الرائدة في

تتباين سبل تنظيم الذكاء الاصطناعي بين تعهدات طويلة في الولايات المتحدة ورقابة مشددة في الصين وقواعد ملزمة في الاتحاد الأوروبي، وسط معضلة متزايدة تتمثل بكيفية ضبط مخاطر أقوى أنظمتهم من دون كبح الابتكار. لذلك، تسلك الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي مسارات مختلفة لتنظيم الذكاء الاصطناعي.

الولايات المتحدة

بنى الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي تدخل ولايته الثانية عامها الثالث مطلع السنة المقبلة، سياسته بشأن الذكاء الاصطناعي بصورة شبة كاملة على تعهدات طويلة من شركات القطاع وأوامر تنفيذية تهدف إلى دعم طفرة هذه التكنولوجيا التي تدفع الاقتصاد الأمريكي. وفي اليوم الأول لعودته إلى البيت الأبيض، ألغى ترامب أمراً أصدره سلفه جو بايدن عام 2023، كان يلزم مطوّري أقوى أنظمة الذكاء الاصطناعي بمشاركة نتائج اختبارات السلامة مع الحكومة. وفي يوليو 2025، كشف البيت الأبيض عن «خطة عمل للذكاء الاصطناعي» تتضمن أكثر من 90 إجراء لتسريع تطويره.

ومنذ يونيو، يتيح أمر تنفيذي آخر للشركات الرغبة في ذلك إخضاع أقوى نماذجها، القادرة على شنّ هجمات إلكترونية واسعة النطاق، لفحص حكومي قبل إطلاقها بما يصل إلى 30 يوماً. ولم يُقرّ الكونغرس، المنقسم سياسياً والذي يتعرض لضغوط مكثفة من كبرى شركات التكنولوجيا، قانوناً فدرالياً للذكاء الاصطناعي حتى الآن، ولن يستأنف جلساته إلا بعد انتخابات منتصف الولاية.

وسعى ترامب إلى منع قوانين الولايات بشأن الذكاء الاصطناعي، لكن الكونغرس رفض مراراً إبطائها، وبدأت قوانين الولايات تدخل حيز التنفيذ